دراسات اشتراكية

- التغييرات الأخيرة فى الهند
- التحالف الاشتراكى الوطنى
- ماذا للحاكم من المال العام؟
- جزء خاص عن:

القطاع العام

السنة السابعة
١

يناير ١٩٧٨



الفن الأفريقي



دراسات اشتراكية

مجلة شهرية ● تصدر عن دار الهلال ● السنة السابعة "١" ● يناير ١٩٧٨

طريق النضال

من أجل ديمقراطية جديدة

بقلم: آتوس فاوشا

تعانى الارجنتين من ازمة سياسية عميقة ، فالرجعيون فى الداخل والخارج يتآمرون لاقامة ديكتاتورية على طراز ديكتاتورية بينوشيت ولكنهم يواجهون معارضة من جانب الاحزاب والمنظمات السياسية التى تدعو الى حوار ديموقراطى مع الحكومة . وقد وصلت حكومة الارجنتين الحالية الى السلطة فى ٢٤ مارس ١٩٧٦ اثر الانقلاب العسكرى . وفى عشية الانقلاب كانت البلاد فى حالة من الفوضى والارتباك الشديد . وكان التضخم المتصاعد يدمر اقتصاد البلاد ويلحق ابلغ الاضرار بميزانية الشعب العامل . وقد سجل شهر مارس ١٩٧٦ وحده زيادة بنسبة ٣٠٪ . وازاء هذا الوضع قامت الاحزاب السياسية بجهود نشيطة لمنع انهيار النظام الدستورى وانقاذ البلاد من الكارثة المحدقة . واقترح الحزب الشيوعى الذى كان على اتصال دائم بقيادة القوى السياسية الاخرى ـ تكوين حكومة ائتلافية من القوى الديموقراطية المدنية والعسكرية ـ لتحقيق الاستقرار فى الاوضاع . وكان الحزب الشيوعى اكثر الاحزاب اصرارا على الدعوة لعقد اجتماع لمختلف الاحزاب لمناقشة الوسيلة الكفيلة بمنع وقوع انقلاب وحل الازمة السياسية بالوسائل الدستورية . ومن المؤسف أن الاجتماع الذى جاهدنا لعقده تم فى ذات الليلة التى وقع فيها الانقلاب ولم يستطع أن يصنع شيئا لتغيير مسار الاحداث .

وفي ذلك الحين كانت القوات المسلحة منقسمة بين معتدلين وبين أشباه البينوشيت ، وهو انقسام مازال قائما حتى يومنا هذا . وكان النصر حليف المعتدلين بقيادة الجنرال خورخى رافائيل فيديلا(١) الذين كانوا قد اتخذوا مواقف متباينة في الظروف الدرامية التي تطورت في أواخر أيام حكومة ايزابيل دي بيرون . ففي حين كانوا يوافقون على أن المخرج هو في أيدي رجال السياسة الا انهم لم يتخذوا عمليا اية اجراءات جدية للوصول الى اتفاق بين المدنيين والعسكريين حول كيفية ادارة سفينة الدولة في الاطار الدستوري . أما أشباه بينوشيت فقد كانوا من جانبهم مصممين على الانقلاب العسكري بأية وسيلة .

وفي النهاية قررت القوات المسلحة الاستيلاء على السلطة السياسية في اطار حل وسط يضمن مشاركة متساوية لممثلي الجيش والاسطول والقوات الجوية في الحكومة . ويعني هذا أنه أصبح على الكثيرين من العسكريين الذين تولوا مناصب ادارية أن يرفعوا تقاريرهم الى قيادة سلاحهم وليس الى الحكومة ، وهو أسلوب يخلق الكثير من البلبلة والفوضى وقد يحدث أحيانا أن يثير أشباه بينوشيت هذه الفوضى عن عمد لزعزعة الثقة في الحكومة وتمهيد الطريق لانقلاب آخر . وفي الاجتماعات الاخيرة للقيادة العليا للقوات المسلحة حظي الجنرال فيديلا بتأييد زملائه في مسألة اجراء حوار بناء مع الدوائر المدنية والوصول الى حل سياسي لقضايا البلاد

وقد اشرنا نحن الشيوعيين ـ الذين درسنا الوضع في القوات المسلحة طيلة سنوات ـ الى انه لايمكن اجراء اى تقدم دون وحدة القوى التقدمية المدنية والدوائر العسكرية ، وان عملية التحول تتطلب مشاركة العسكريين ذوى العقلية الديموقراطية . وقد فرقنا في وضوح ونحن نحدد خطنا التكتيكي بين الدوائر التقدمية والوطنية والديموقراطية والمجموعات الرجعية داخل القوات المسلحة . ونحن نعلن أن الخطر الرئيسي الذي يهدد شعبنا هو النزعة البينوشيتية التى تغذيها الرجعية والامبريالية ووكالة المخابرات المركزية . ان اشباه بينوشيت لم يهزموا بعد . وهم يتشبثون في يأس بمواقعهم وليس لديهم اية نية للتخلى عنها . ونحن نناضل ضدهم في سبيل توحيد كل القوى الديموقراطية ـ من مدنيين وعسكريين ـ حتى تلك القوى المتذبذبة غير المستقرة .

وقد اتخذ عدم الاستقرار السياسي طابع الازمة المستحكمة في بنيان

---

(١) هذا الاتجاه من اتجاه اشباه بينو شيت فهو يضم ممثلين للاوساط البورجوازية الليبرالية ووطنيون وديمقراطيون وشعبيون وتقدميون وكذلك بعض العناصر اليمينية . أما الاتجاه الآخر فيتكون من الفاشيين والرجعيين المتطرفين وليس له حتى الآن قائد يعترف به الجميع .

بلادنا منذ انقلاب عام ١٩٣٠ . ومع كل انقلاب عسكري جديد كانت التناقضات الحادة بين مختلف أقسام القوات المسلحة تطفو على السطح . وكان هذا هو ماحدث في أعوام ١٩٣٠ و ١٩٤٣ و ١٩٥٥ و ١٩٦٦ . وقد اشتدت هذه التناقضات حدة بشكل خاص بعد انقلاب عام ١٩٧٦ .

وتمر القوات المسلحة اليوم – بسبب عدم تجانسها – بعملية تطور معقدة ومتناقضة وملتوية . فالعسكريون الذين كانوا يدعون من قبل الى افكار ديموقراطية تقدمية وحتى معادية للامبريالية كثيرا ما ينتقلون الى القطب المضاد . ومن الناحية الاخرى نجد البعض الذي يتخذ موقفا تقدميا نسبيا في المسائل الاقتصادية يتخذ موقفا رجعيا في المجالات السياسية والايديولوجية . ونحن من جانبنا نؤيد اولئك الذين يناضلون من أجل الاستقلال الاقتصادي ونعمل على الحيلولة بين العناصر الوطنية في القوات المسلحة – وان اتسمت بالتذبذب – من الوقوف الى جانب الامبريالية .

ويقدر الحزب الشيوعي نشاط الاحزاب الديموقراطية والوطنية والقوى الاخرى بما فيها الكنيسة التي تقدم درجات مختلفة من التأييد للدوائر التي يقودها الجنرال فيديلا ، ويقيم اعمالها الايجابية وخاصة تلك التي تستهدف عزل أنصار بينوشيت وكسب الديموقراطية . ونعني بهذه القوى البيرونيين والراديكاليين ، «والمتشددين» ، والاشتراكيين ، والديموقراطيين المسيحيين، وغير ذلك من الاتجاهات ، وهي تمثل – بمجموعها أكثر من ٩٠٪ من القوى السياسية في البلاد في حين يضم القطب الاخر اليمينيين واليمينيين المتطرفين واليساريين المتطرفين .

ولا يمكن أن يوجد في الوضع الحالي سوى بديل واحد للكارثة الوطنية ولقيام ديكتاتورية على طراز بينوشيت وهو : تنفيذ برنامج وطني تضعه الاتجاهات الديموقراطية والوطنية بصورة مشتركة . ويمكن لجمعية تأسيسية أن تقرر هذا البرنامج الذي يصلح كأساس لتشكيل حكومة تمثل المدنيين والعسكريين ، وتمثل ائتلافا ديموقراطيا واسعا .

واحيانا مايطابق المعلقون بين الوضع في الارجنتين اليوم والوضع في شيلي . والحق أن هنالك بعض اوجه الشبه . فقد كان هنا في الارجنتين – كما كان في شيلي – قدر كبير من سفك الدماء لايقل ان لم يزد عما حدث في شيلي . والمعلقون على حق في هذه الناحية . لكن الامر لا يقتصر على ذلك . فالحقيقة الاولى والاكثر بروزا هي الفارق بين من دبروا الانقلاب في البلدين . فان كان خط بينوشيت هو الذي فاز في القوات المسلحة في شيلي فان الاتجاه في الارجنتين – كما ذكرنا من قبل – لم يكن متجانسا . فقد كان يضم اتجاهات ليبرالية وديموقراطية امتزجت بعناصر رجعية . بيد أن العناصر البينوشيتية في القوات المسلحة الارجنتينية – وان كانت تسبب الكثير من الاضرار للشعب – لم تتمكن من كسب السلطة

السياسية والعسكرية الكاملة . ومع تطور الوضع فقد استنفدت طاقاتها وانهكت قواها مما أثار بلبلة في صفوفها ، ولكن من الخطأ التقليل في شأن خطر النزعة البينوشيتية .

ويعكس الاتجاه المعتدل نفسه في بيانات الحكومة . وقد أكد الجنرال فيديلا ومؤيدوه منذ البداية ، ان هدفهم هو التوصل الى حل ديموقراطي وأن الجمهورية لابد أن تحكم على أساس نظام فيدرالي يرسي قواعده دستور وطني . وزعموا أنهم اضطروا للاستيلاء على السلطة نتيجة للفوضى العامة وبالطبع تنشأ هذه المعالجة للاحداث عن النظرة البورجوازية للعسكريين . وكان الحزب الشيوعي قد أعلن في ٢٥ مارس ١٩٧٦ أن الانقلاب ليس أفضل وسيلة لحل الازمة لان هناك أيضا طريقا دستوريا لحلها .

وباستثناء المجموعات اليسارية المتطرفة التي حظر نشاطها لم تحل الحكومة العسكرية الارجنتينية الاحزاب السياسية وان كانت قد اوقفت نشاطها السياسي مؤقتا . ولكن الاحزاب مازالت حرة في الاحتفاظ بمقراتها والعمل في أمور تنظيمية خالصة . وينبغي أن نؤكد أن الحزب الشيوعي يتمتع بالوضع الذي تتمتع به الاحزاب الاخرى . اما فيما يتعلق بحركة الطبقة العاملة فالحكومة تتدخل في الشئون الداخلية للمركز النقابي والاتحادات والنقابات الكبرى ، كما يجري الحد من نشاطات منظمات صغار ومتوسطي المنتجين الى حد كبير . وفي الوقت نفسه يعمل بصورة قانونية مجلس السلام الارجنتيني واتحاد النساء ورابطة حقوق الانسان والجمعية الدائمة لحقوق الانسان في الارجنتين « التي يرأسها الاسقف الكاثوليكي دي نيفاريس » وغيرها من المنظمات التي تشمل مختلف الاتجاهات السياسية والمهنية والدينية ، وقد أكدت الدوائر الرسمية أكثر من مرة أنها لا تعتزم تحطيم الاحزاب السياسية حيث أن الاحزاب – كما يعترفون هم أنفسهم – لا يمكن أن تخلق أو تلغى بمرسوم . وهم يختلفون هنا اختلافا أساسيا عن ديكتاتورية بينوشيت الذي أعلن في ١٨ مارس ١٩٧٧ أن حكومته ترى من الضروري « انهاء وجود الاحزاب السياسية التقليدية » لانها «مجموعات تحاول الاستيلاء على السلطة لاغراضها النفعية » . وقد تجلى الجوهر الفاشي لديكتاتورية بينوشيت بوضوح شديد في اضطهادها البالغ الوحشية للحزبين الشيوعي والاشتراكي وغيرهما من القوى التقدمية . وفي حين تستخدم الجريمة والارهاب في شيلي للابقاء على الحكومة الفاشية في السلطة ، فان الذي يستخدم هذه الاساليب في الارجنتين – حيث تلعب وكالة المخابرات المركزية والعسكريون السفاحون دورا كبيرا للغاية – هم أولئك الذين يريدون اقامة نظام حكم فاشي .

وقد أبدى الاتجاه المعتدل بقيادة الجنرال فيديلا استعداده للعمل من أجل الوصول لاتفاق بين المدنيين والعسكريين وبدء حوار بناء . وهناك

بالطبع الكثير من العقبات فى طريق هذه النوايا . فالبعض ـ ومن بينهم بعض انصار الخط المعتدل ـ يريدون ربط امكانية قيام الحوار بشروط مسبقة تستهدف الابقاء على سلطة العسكريين وحظر الاحزاب السياسية وخاصة الحزب الشيوعى . ولكن خصوم الحوار لم يتمكنوا من فرض خططهم الرجعية على اغلبية قيادة القوات المسلحة . ولا يعنى هذا بالطبع التخلى عن اليقظة ازاء العناصر الرجعية التى تحظى بمساندة أوليجاركية ملاك الارض وراس المال الكبير ووكالة المخابرات المركزية . ونستطيع بشكل عام أن نقول أن النشاط السياسى ينتعش بالتدريج فى البلاد . فقادة الاحزاب يعقدون الاجتماعات ، وممثلو مختلف الاتجاهات الديموقراطية يجرون محادثات فيما بينهم ، والبيانات والوثائق تطبع ، وتظهر مختلف المطبوعات التى تعكس اراء أكثر الدوائر السياسية تأثيرا . وينطبق نفس هذا الوضع على المنظمات العامة . وتتركز المناقشات حول ماذا ينبغى أن يبدأ به الحوار الذى اقترحته الحكومة ، وكيف يمكن التوصل الى اتفاق عملى بين المدنيين والعسكريين من شانه أن يعزز النشاط السياسى والنقابى فى اطار ديموقراطى . وتؤدى الاتصالات الواسعة والمتعددة بين المدنيين والعسكريين الى تبديد التحيزات الكثيرة وسوء الظن فى علاقاتهم ونظراتهم المتبادلة والتوصل الى افكار متقاربة .

وبالطبع يختلف مفهومنا عما يجب أن يكون عليه الاتفاق بين المدنيين والعسكريين عن موقف العسكريين المعتدلين الذين يتخذون مواقف بورجوازية ويسعون الى تعزيز نفوذهم فى المجالات السياسية والنقابية والانتاجية والثقافية وغيرها . ورغم هذا فان اى اجراء يستهدف اقرار الحريات الديموقراطية البورجوازية هو خطوة هائلة الى الامام لانه ـ مهما كان مقيدا ـ يسهل النضال من اجل ديموقراطية جديدة تقدمية .

لقد عانى حزبنا خسائر كبيرة فى النضال من اجل الديموقراطية وضد النزعة البينوشيتية . فقد اغتيل العشرات من اعضائه « واختفى » نحو مائة منهم ، والقى القبض على المئات ويتعرض الكثيرون منهم لتعذيب فظيع ونستطيع ان نحكم على مدى مأساة « المختفين » من حقيقة انه اذا عرف مكان واحد منهم ـ وحتى لو كان فى السجن ـ فان اقاربه واصدقاءه يشعرون بالابتهاج لمجرد معرفة انه مازال حيا .

ويستخدم أشباه بينوشيت الارهاب الشامل لشل ارادة الجماهير وزعزعة الحكومة ومن ثم الاستيلاء على السلطة . وقد أصبحت الاساليب النازية مثل احتجاز الرهائن من الامور المألوفة يوميا . ويعرف كل من يناضل ضد الاضطهاد انه يعرض عائلته كلها للخطر بمن فى ذلك الاطفال والعجائز . وفى بعض المناطق مثل مقاطعتى كوردوبا وبونيس آيرس كانت ومازالت مطاردة الشيوعيين تجرى بصورة وحشية للغاية .

ولكن حزبنا يقاوم الرجعية بصلابة وقوة ويحافظ على تنظيماته فى كل المناطق . واننا لنشعر بالفخر عندما نقول أنه مامن شيوعى واحد ممن القى القبض عليهم ـ فى ظروف الارجنتين السياسية الخاصة وبالرغم من الظروف غير الانسانية فى السجون ـ قد استخدم حقه القانونى فى طلب مغادرة البلاد (١) . ويتداول الشيوعيون واعضاء منظمة الشباب الحزبية القصص عن شجاعة وصمود الكثيرين ممن تعرضوا لعمليات التعذيب بل ولقوا حتفهم اثناء التعذيب . ويخلق هذا النموذج الذى يقدمه هؤلاء الابطال مناضلين جددا من الطراز اللينينى الاصيل .

وتقاوم دوائر سياسية واجتماعية واسعة سياسة القمع بصورة متزايدة وأود ان أشير فى هذا الصدد الى الدور الهام الذى تلعبه الكنيسة فى هذه المقاومة ، كما ينبغى ان نذكر ايضا الموقف المسئول الذى يتخذه اعضاء الهيئات القضائية العليا فى الدفاع عن الشرعية وإدانة انتهاك حقوق الانسان .

وهكذا فبالرغم من ان اجراءات القمع تستخدم فى كل من شيلى والارجنتين فان هناك ثمة عوامل أساسية عديدة ـ وبخاصة تلك المرتبطة بنشاط الحكومة فى المجال السياسى بالدرجة الاولى ـ تشير الى أن هناك ثمة فارقا فى الوضع بين البلدين .

وقد اخذنا فى الاعتبار ونحن نضع تكتيكاتنا ان الامبريالية الامريكية تسعى الى اقامة ديكتاتوريات عسكرية او خاضعة لارادتها فى المخروط الجنوبى كله . ولم يتحقق هذا الهدف بعد كليا ، ومازالت الارجنتين شعاعا من الامل يلمع ، واحيانا ما يخبو ، ولكنه مازال يتلالا .

ولكى يستطيع المرء ان يفهم كل هذه العمليات المعقدة لابد له من أن ينظر الى أبعد من سطح الامور وان يتمعن فى جوهرها . ان شعوب أمريكا اللاتينية لاتقبل الفاشية ، وثورة كوبا هى الملهم لهم لبلوغ اهدافهم الجديدة

وقد حطمت زيارة فيديلا لكل من بيرو وفنزويلا سور العزلة التى تسعى الامبريالية الى أن تطوق به الارجنتين . وقد بذل أشباه بينوشية فى الأرجنتين كل مافى وسعهم لمنع زيارة فيديلا لفنزويلا . وحققت الزيارة نتائج طيبة يشهد بها البيان المشترك بين رئيسى الدولتين . ويتحدث هذا

---

(١) على عكس شيلى وغيرها من البلدان ذات النظام الفاشى والديكتاتورى فان هناك قانونا فى الارجنتين يعطى الحق فى مغادرة البلاد (وان يكن بكثير من التحفظات) لمن تلقى سلطات الطوارىء القبض عليهم .

البيان عن تأييد نظام اقتصادى لامريكا اللاتينية ، وحلف الانديز ، ورابطه التجارة الحرة لامريكا اللاتينية ، ومطالب بنما بشأن القناة ، وحقوق الارجنتين فى جزر مالفيناس « فالكلاند » ، وحق بوليفيا فى منفذ الى البحر ..

ويواجه الشيوعيون الارجنتينيون مهمة ابعد ماتكون عن السهولة باعتبار عملهم فى وضع غير عادى وبالغ التعقيد . ونعنى بذلك الازمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية العميقة ، والخطة الرجعية للتنمية الاقتصادية ، والهبوط المستمر فى الاجور الحقيقية ، والقمع الوحشى ، وكذلك حقيقة انه يصعب احيانا على الجماهير ان تميز الفارق القائم بين الدوائرالعسكرية المتباينة .

ونعتقد نحن الماركسيين ـ اللينينيين انه لحل قضايا البلاد لصالح الديموقراطية والتقدم لابد ـ فى المقام الاول ـ من تطوير أعمال الجماهير النضالية بقيادة الطبقة العاملة . ونحن نعلق على ذلك آمالنا باعتباره المنطلق الاساسى لجهدنا . واننا لنعلق اهمية كبيرة على نضال بروليتاريا الارجنتين « وبالدرجة الاولى ذلك النضال القائم على أساس الاعمال المشتركة بين البيرونيين والشيوعيين فى المصانع » من أجل زيادة الاجور ، والديموقراطية النقابية ، والحريات المدنية . وينبغى ان نشير فى هذا الصدد الى نضال اتحادات نقابات عمال السيارات والكهرباء وعمال الموانى فى بونيس آيرس وروزاريو وعمال الزراعة فى سانتافى ، والعمال فى كافة المؤسسات الكبرى بالبلاد . وقد أظهرت « اللجان الداخلية » (١) وغالبية العمال ـ اثناء المباحثات مع ممثلى القوات المسلحة حول المنازعات العمالية ـ العزم والتصميم ، ولم يستجيبوا لاستفزازات العناصر اليسارية المتطرفة ونجحوا فى اغلب الاحوال فى الحصول على زيادات فى الاجور وغيرها من المطالب بما فى ذلك الافراج عن بعض القادة واعضاء النقابات ممن القى القبض عليهم .

وقد شنت الدعاية الامبريالية فى الاونة الاخيرة حملة واسعة حول ما أطلق عليه مذهب كارتر عن حقوق الانسان . ونحن الشيوعيين ندرك جيدا الجوهر المعادى للسوفييت لهذه الحملة الديماجوجية حيث ان واضعى هذا المذهب ـ الاحتكارات الدولية الكبيرة ـ بعد ان أدركوا فشل العداء الصريح للشيوعية يريدون لمذهبهم الا يتصف بسمة العداء الصريح للشيوعية بل ان يكون معاديا للسوفييت ((فقط)) !. غير ان هذه مسالة مستحيلة ، فمحاولة الفصل بين العداء للشيوعية والعداء للسوفييت أشبه ما يكون

---

(١) هيئات نقابيةقيادية فى المؤسسات.

بمحاولة التمييز بين توأمين سياميين . والغريب في الامر ان راية حقوق الانسان التى يدعو لها مذهب كارتر هى الراية التى يجرى تلطيخها بالاقذار والدماء في الولايات المتحدة الامريكية نفسها . ويعتمد تحليلنا لجوهر مذهب كارتر على انه يستهدف بالدرجة الاولى اثارة « قضايا داخلية » فى الاتحاد السوفييتى وهو الدولة التى بدأت مؤخراً فى تطبيق دستور يعد اكثر دساتير العالم تقدما ويعكس التغيرات الكبيرة التى انجزت هناك . ان كارتر حينما يهاجم الاتحاد السوفييتى النتاج الرئيسى للحركة الثورية العالمية ، انما يهاجمنا نحن ــ الحركة العمالية والشيوعية العالمية .

وكما يعرف أبناء أمريكا اللاتينية جيدا تسير السياسة الامريكية وتنفذ عبر قنوات مختلفة : ــ البنتاجون ، ووكالة المخابرات المركزية ، والشركات المتعددة الجنسية ، ووزارة الخارجية . انها سياسة ذات وجهين . ويقول البيان الصادر فى ٨ مارس ١٩٧٧ والذى وقعه قادة حزبنا ان «.. حكومة كارتر قد نصبت من نفسها محكمة عليا ، وادعت لنفسها حق اصدار الاحكام على البلدان الاخرى . لقد تدخلت فى شئون بلادنا الداخلية متهمة اياها ــ فى رياء ــ بانتهاك حقوق الانسان » ، « وفى الوقت الذى نعترف فيه بدور التضامن الاممى الذى لانزاع فيه فاننا ننزع عن الامبريالية الامريكية صفة الاخلاص ، ونرفض الحق الادبى الذى تعطيه لنفسها فى الدفاع عن حقوق الانسان خارج حدودها طالما هى تنتهك هذه الحقوق فى بلادها وفى انحاء مختلفة من العالم . ولاشك أن الموقف الصحيح والسليم هو رفض هذا التدخل رغم انه يتم تحت ستار الدفاع عن الحقوق المشروعة . »

ومن المفيد لكى نميز بوضوح بين الجناح الديموقراطى والبينوشيتيين أن نورد تصريح الجنرال فيديلا فى اجتماع بمناسبة الذكرى السنوية الـ ١٦٧ للجيش الأرجنتينى حيث يقول : « حالما ننتهى من تحديد السبل اللازمة فان الحوار الواسع الذى يتميز بحسن النية سيزداد عمقا . ولكن العناصر الفاسدة الهدامة لن تشترك فيه .. ونحن على ثقة من أن الحوار سيكون أفضل وسيلة لتحقيق المصالحة الوطنية .. ولا يخامرنا أدنى شك فى أن مثل هذا الحوار هو أفضل الطرق لدرء الاضرار التى تسببها عزلة السلطة ، حيث ان النتيجة المتوقعة لمثل هذه العزلة هو التعالى واتخاذ مواقف فوقية » (١) .

وقد اكدت اسقفية الارجنتين فى بيانها الصادر فى مايو ١٩٧٧ ان الحوار

---

(١) « لابرينا » ــ ٣٠ مايو ١٩٧٧ .

او الديموقراطية غير ممكنين دون احترام حقوق الانسان . وابدت اسفها لتزايد عدد المخطوفين وان اختطافهم يتم على أيدى مجموعات تنسب نفسها للقوات المسلحة والشرطة . وأعربت عن قلقها للانباء التى تتردد عن تعذيب كثير من المسجونين ، وطول فترة اعتقال البعض دون ان يمنحوا الحق فى الدفاع عن انفسهم ، وكذلك الظروف غير الانسانية فى السجون .

كما أصدر بدوره اتحاد الراديكاليين المدنى ــ وهو ثانى قوة سياسية فى البلاد بعد البيرونيين ــ بيانا فى يونيو ١٩٧٧ وقعه ٤٨ من قادته البارزين وقدم تحليلا انتقاديا شديدا للوضع الاقتصادى ــ الاجتماعى فى البلاد ، وادان بشدة انتهاك حقوق الانسان ، كما طالب بأن تمنح جميع الاحزاب السياسية الحق فى القيام بنشاطها العادى . وقال البيان أيضا « اننا لا نعمل على عزلة الحكومة العسكرية ولا نرغب فى ذلك لان طريقنا ليس هو المضاربة على الازمة وليس بالتأكيد المضاربة على النكسة الحالية » .

« وفى رسالة مفتوحة الى فيديلا » قال عدد من الشخصيات المعروفة ذات المكانة فى لمختلف البلدان والقارات ويمثلون مختلف المنظمات والاتجاهات السياسية » ان تصريحاتكم العديدة لتعبر عن تصميمكم على بدء حوار مثمر مع المواطنين الارجنتينيين لدفع تطور البلاد وتقدمها فى ظروف نظام ديموقراطى متعدد الاحزاب » (١) كما أصدر الحزب البيرونى والديموقراطيون المسيحيون والنقابات واصحاب الاعمال ورجال الفكر والطلاب ورجال القضاء ومجلس النواب والمحكمة العليا وغيرهم بيانات مماثلة .

ونهيب نحن الشيوعيين بكل القوى الديموقراطية فى العالم ان يحاولوا تفهم المأساة الارجنتينية والوضع السياسى المعقد وان يساعدوا بلادنا فى عزل البينوشيتيين ، وبذلك يجنبوها مذبحة وحشية يمكن ان تتخذ أبعادا تفوق كل ما شاهدناه من قبل . ان انتصار ديكتاتورية على طراز بينوشيت سيكمل الحلقة الامبريالية فى المخروط الجنوبى ، ويزيد كثيرا من سوء الوضع فى القارة .

ولم يصمت حزبنا ابدا عن الخطر الذى يهدد الارجنتين ، لكنه اكد دائما وهو يحذر من هذا الخطر ــ ان على المرء الا يستسلم لاغراء معاملة كل العسكريين بمعيار واحد .

---

(١) واعقب ذلك التساؤل عن مصير كل واحد ممن اختفوا مع الاشارة الى احترام كاتبى البيان لمبدأ عدم التدخل فى شئون البلاد الداخلية . (اليمنتوس ــ ١٤ يونيو ١٩٧٧) .

ونحن نعتقد أن خطنا صحيح وعلمى ويتفق مع الوضع الفعلى للامور . وتزداد الجماهير تفهما لهذا الخط شيئا فشيئا خلال تجاربها القاسية .

***

تحل الذكرى السنوية الـ ٦٠ لتأسيس حزبنا فى الايام الاولى من شهر يناير ١٩٧٨ . وليس من قبيل الصدفة أن يحل بعد قليل من الذكرى السنوية الـ ٦٠ لثورة أكتوبر ، فقد استجاب ثوريو الارجنتين على الفور لاحداث روسيا للتقارب بين فكرهم وفكر البلاشفة ، وكان لثورة أكتوبر تاثير هائل على الحركة العمالية والفلاحية وعلى المثقفين والطلاب فى بلادنا

وشهدت السنوات التالية جهودا متواصلة لمحاربة كل الوان الانتهازية داخل الحزب ، ولاستيعاب اللينينية وتطبيقها تطبيقا خلاقا على واقعنا . وقد لعبنا دائما دورا نشيطا فى الحركة الشيوعية العالمية ، وأبدينا على الدوام تضامننا مع الشعب السوفييتى أثناء الحرب الاهلية ، والمجاعة ، والتدخل الامبريالى ، وأثناء الحرب العالمية الثانية وما تلاها . ونحن نقدر عاليا خبرة الاتحاد السوفييتى فى بناء الاشتراكية ، ودوره الهائل فى قضية انقاذ البشرية من الفاشية . وقد تشكلت هذه العلاقة الوثيقة على أساس الماركسية ـ اللينينية والاممية البروليتارية . وقد اعترفنا دائما بالدور البارز لحزب لينين ، طليعتنا البطلة التى اندفعت الى الامام وسط مصاعب لاتصدق فى طريق لم يستكشف بعد ، وبذا وفرت طاقات هائلة لاولئك الذين ساروا فى أثرها .

ولخبرة الحزب الشيوعى السوفييتى الفنية والمتعددة الجوانب أهميتها لا بالنسبة للاتحاد السوفييتى وحده ، بل للعالم كله . وليست المسألة مسألة تقليد اعمى وانما تمثل المبادىء الاساسية التى تتجسد فى أية ثورة اشتراكية . ومن هنا فاننا نسعى الى التطبيق الخلاق لمبادىء الماركسية ـ اللينينية على الظروف القائمة فى بلادنا . ويتجلى هذا المفهوم فى أن حزبنا وهو يرسم سياسته يأخذ فى اعتباره الاتجاهات الموجودة داخل الحكومة العسكرية ذاتها بهدف احباط عزلة دعاة الحل السياسى للقضايا ، ومساعدة القوى التى ستسحق البينوشيتية والتى ستفتح الطريق أمام الارجنتين الجديدة .

●

التغييرات الأخيرة في الهند

بقلم : نارايانا كريشنان

يمكننا ان نلخص النتائج السياسية لانتخابات اللوكسابها « مجلس الشعب » فى مارس الماضى بأن وضعا سياسيا جديدا كليا قد نشأ فى الهند . لقد وصل حكم حزب المؤتمر الذى استمر طيلة ثلاثة عقود من الزمن الى نهايته ، وصل حزب جاناتا محل حزب المؤتمر كحزب حاكم . وتلك هى النتيجة السياسية الرئيسية لانتخابات مارس ١٩٧٧ .

فما هى أسباب هذا التحول الكبير فى ساحة البلاد السياسية ؟ ليس من الصعب ان نتقصى اسباب فقدان حزب المؤتمر لموقعه كحزب حاكم . لقد عانى حزب المؤتمر هزيمة ساحقة نتيجة سوء الاستخدام البشع لسلطات الطوارىء ضد ابناء الشعب العاديين ، وقمع الحريات المدنية وعمليات الاضطهاد والاعتقال الواسعة ، والهجوم الوحشى والفظائع الموجهة بشكل خاص الى الشعب الكادح عن طريق التعقيم الاجبارى بهدم منازل الفقراء وما الى ذلك .

ولقد شعر كل الناس الطيبين الامناء بالسخط بكل مافى الكلمة من معنى على الاساليب الحقيقية التى استخدمت لاقامة مركز قـــوة شخصى غير دستورى بؤرته سانجاى غاندى الابن الثانى للسيدة انديرا غاندى . بالاضافة الى ذلك ، جاءت الهجمات على مستوى المعيشة وحقوق الطبقة العـــاملة النقابية ، وكبت كل النشاط النقابى العادى ، وتكديس اعباء الضرائب على الفلاحين .

لقد انزل الارتفاع المستمر للاسعار خلال عام ١٩٧٦ ، والزيادة التى بلغت حوالى ٥٠٪ فى جدول أسعار الجملة خلال ذلك العام ، ابلـــغ الضرر باغلبية الشعب . واثارت السياسة الاقتصادية التى تتزايد موالاتها للاحتكار والتحول نحو قبول خط البنك الدولى « للنمو الذى يســـــتهدف التصدير » ومغازلة الشركات متعددة الجنسية ، مخاوف مشروعـــة بين الاقسام الوطنية . أما البرنامج ذو النقاط العشرين الذى اعلنته الحكومة ، والذى كان ينص على اجراء عدد من التحولات الاقتصادية والاجتمـــاعية والاقتصادية ولاسيما بهدف تحسين أوضاع فقراء الريف ، فقد حل محله ماسمى ببرنامج سانجاى غاندى ذى النقاط الخمس ، التى كانت النقطة الرئيسية فيها هى التعقيم الاجبارى ، والنسف الواسع لمساكن الفقراء باسم « تجميل المدن » .

أما الجماهير الواسعة والفئة المثقفة والطلاب وغيرهم من اقسام الطبقة الوسطى عموما فالى جانب أن استخدام سلطات الطوارىء الذى اشرنا اليه من قبل قد أثار غضبهم ، فقد نفرهم التعسف والمضايقات التى كـــانوا يتعرضون لها بشكل متزايد مما أدى الى ابتعادهم عن حزب المؤتمـــر ، وأدى النهج المعادى للديموقراطية بشكل صارخ ، والرقابة المفروضـــة على وسائل الاعلام الرسمية ، الى الحط من سمعة الحكومة تماما ، وضـــياع الثقة فيها كليا . وأدى التدمير الفعلى للديموقراطية داخل حزب المؤتمـــر ولكفاءة سيره الى تعزيز اتجاهات تسلط الفرد الواحد .

واخيرا ، فان حملة الافتراءات والشتائم البذيئة التى شنها سانجـــاى غاندى وبطانته ضد الحزب الشيوعى الهندى ، والتى ســـاهمت فيها انديرا غاندى ذاتها واقسام من القادة المداهنين لحزب المؤتمر أساءت الى حزب المؤتمر ، ومزقت وحطمت احتمال نمو وحدة القوى الديموقراطية ضـــد الرجعية . وقد حذر الحزب الشيوعى نفسه ــ فى عدد من قرارات مجلسه الوطنى أثناء عام ١٩٧٦ ــ بوضوح من أن سياسة حزب المؤتمـــر خـــلال الفترة الاخيرة فى حالة الطوارىء بأكملها قد أدت الى تنفير كل اقســـــام الرأى العام الديموقراطى فى البلاد وعدائها . وكان هذا هو ما أدى الى هزيمة ساحقة ليس لها مثيل عاناها حزب المؤتمر فى انتخابات اللوك سابها « مجلس الشعب » .

وقد حلل المجلس الوطنى لحزبنا الذى اجتمع فى دلهى عقب انتخابات اللوك سابها مباشرة نتائج الانتخابات ، ودرس الاسباب الرئيسية لنكسة الحزب . وطبقا لتقدير مجلسنا الوطنى فى اجتماع دلهى كان خطأ خطيرا جدا من جانب الحزب الا يطالب برفع حالة الطوارىء ، على الاقل حين بدات السمات السلبية تبرز الى المقدمة . لقد كان الحزب يفتقر الى الفهم الصحيح لفكرة انه لايمكن السماح لبقاء سلطات الطوارىء فترة طويلة فى ايدى الدولة البرجوازية وبيروقراطيتها . وكان هناك فهم خاطىء مفاده ان حالة الطوارىء يمكن ان تستخدم لاحداث تبدلات تقدمية فى طبيعة سلطة الدولة فى اتجاه وطنى ديموقراطى . وبولغ فى تقدير الطاقة التقدمية للبرجوازية الوطنية وممثليها فى حزب المؤتمر وعلى راسهم انديرا غاندى . ولم يدرك الحزب قبل الانتخابات بدرجة كافية انه لابد ان يعطى الاولوية النضال ضد الجوانب المتزايدة المعادية للشعب وللديموقراطية فى السياسة الداخلية لحكومة المؤتمر حتى ونحن نؤيد سياستها الخارجية المعادية للامبريالية فضلا عن الاجراءات الداخلية التقدمية ، ولم يدرك بشكل كاف أن السياسة الخارجية التقدمية لايمكن فى النهاية ان تحمى وتدفع الى الامام الا على اساس قاعدة داخلية تنسجم معها اى استنادا الى تحولات داخلية تقدمية ديموقراطية .

والواقع انه من الصحيح تماما ان حزبنا قد لعب دورا كبيرا جدا طيلة فترة الطوارىء فى فضح التجاوزات ، وفى محاولة تعبئة الرأى العام للنضال ضد هذه التجاوزات بقدر ماكانت تسمح به ظروف الطوارىء . أما عن مسألة التعقيم ومسألة نسف الاكواخ ومساكن الفقراء فقد قاد حزبنا نضالا متسقا ضدهما ، لكن هذا لم يكن كافيا لرسم خط فاصل فى أذهان الشعب بين حزبنا وسياسة المؤتمر ، بل اننا لم نكن لنستطيع ان نعرف الشعب بشكل واسع بالدور الذى لعبناه فى فضح تجاوزات الطوارىء بسبب ظروف الطوارىء ، وبالتحديد بسبب الرقابة والقيود الشديدة على حرية الاجتماع . واصبح استمرار الطوارىء ذاته أهم عقبة أمام وقف هذه التجاوزات . والواقع أن حزبنا قد قلل من شأن ما اثارته الطوارىء من احساس بالاختناق والخوف بين اقسام واسعة من الشعب

وتكشف نتائج انتخابات اللوك سابها نموذجا فى الولايات الجنوبية يختلف بعض الشىء عما حدث عموما فى ولايات الشمال . فقد تمكن حزب المؤتمر من احراز انتصارات كبيرة فى الولايات الجنوبية . ولم يأت هذا عرضا ، وانما يرجع هذا الاتجاه عموما الى أن تجاوزات الطوارىء كانت اقل كثيرا فى هذه الولايات . وثمة عامل آخر هو أن يد سانجاى غاندى وبطانته كانت بشكل عام اقل تاثيرا فى الولايات الجنوبية . وكان تنفيذ برنامج النقاط العشرين فى الولايات الجنوبية ــ وبخاصة فى كيرالا ــ افضل الى حد ما واكثر أرضا . فقد أحدثت انجازات حكومة الائتلاف الديموقراطى

اليسارى بقيادة الرفيق أ . مينون رئيس الوزراء فى الولاية تأثيـــرا قويا على اذهان ابناء الشعب العاديين فى كيرالا . وأثر هذا على نتائج الانتخابات حين أصدر الشعب حكما خاصا لصالح احزاب الجبهة المتحدة . ومن الامور ذات الدلالة ان الحزب الشيوعى « الماركسى » الموازى وجبهة المعارضة التى اسسها لمحاربة احزاب الجبهة المتحدة قد منيا بأكبر هزيمة منيا بها فى تاريخ كيرالا . لقد حصلت المعارضة فى كيرالا على أدنى عدد من المقـــاعد تحصل عليه طيلة العقد الأخير من الزمن ، غير أن الحصيلة العامةللانتخابات على نطاق الهند كلها كانت لصالح القوى التى تعارض حزب المؤتمـر ، والتى اتحدث اساسا فى حزب جاناتا .

وكانت القوى التى شكلت حزب جاناتا هى حزب جانا سنج وبهاراتيا لوك دال والحزب الاشتراكى ومنظمة المؤتمر (١) . وكانت احزاب الجاناسـنج وبهاراتيا لوك ومنظمة المؤتمر ظلت تعارض باصرار ، طيلة سنوات عديدة كانت فيها فى المعارضة ، كل السياسات الوطنية التقدمية التى بدات فى سياسة الهند فى منتصف الخمسينات تحت قيادة نهرو وبتأييد كامل من جانب قوى اليسار فى البلاد . فقد عارضت هذه الاحزاب الثلاثة سياسة تطوير القطاع العام وتحويله الى العامل الاساسى فى الاقتصاد الهندى ، واقامة عناصر التخطيط فى الاقتصاد ، وتنمية الصناعات الثقيلة والتصنيع وسياسة الاصلاحات الزراعية الجذرية ، والتعاون مع الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى ، وسياسة السلام وعدم الانحياز والعــــداء للامبريالية : أما الحزب الاشتراكى فكانت سياسته مختلطة للغاية ، وقد تمزق الى عدة مجموعات نتيجة تناقضاته وغموض سياسته فى السعبينات

وينبغى فى هذا الصدد ان نؤكد بشـكل خاص انه خــــلال كل فترة الانتخابات ــ بعد أن خرج قادة هذه الاحزاب من السجن شكلوا حــــزب جاناتا وصاغوا بيانهم الانتخابى ــ فقد عدلوا كثيرا من سياستهم القديمة ، تدفعهم الى ذلك اعتبارات تكتيكية والحاجات الفعلية للوضع الجـــديد . وقد أدت الطريقة التى وصلوا بها الى السلطة فى الحكومة المركـــزية باستخدام صناديق الاقتراع ، ونتيجة للحملة الهائلة التى شنتها قـــوى المعارضة الرئيسية ضد التجاوزات والسمات المعادية للديموقراطية لحالة الطوارىء ، الى أن تجعل مثل هذه التعديلات أكثر ضرورة . ففى حين كانوا حميعا من قبل مجموعات معارضة صغيرة ليست لديها فرصة كبيرة للوصول الى السلطة فان اندماجهم اليوم ليصبحوا حزبا حاكمـــا تؤيده القـــوى

---

(١) فضلا عن الاحزاب اليمينية التقليدية الثلاثة انضم « المؤتمر الديمقراطى » الى حزب جاناتا ، ففى عشية الانتخابات اعلن ج. رام انسحابه من حكومة انديرا غاندى ، الا أن المؤتمر الديمقراطى فشل فى الاسابيع القليلة التى سبقت اندماجه فى حزب جاناتا فى تكوين تنظيمه الحزبى الخاص .

المسيطرة فى البرجوازية الهندية قد اثر على بعض سياساتهم .

وخلال البضعة اشهر التى قضاها حزب جاناتا فى السلطة المركزية اتخذ عدة خطوات لازالة بعض التشويهات التى أصابت نظامنا الديموقراطى البرجوازى خلال فترة الطوارىء . لكن حكومة جاناتا حاولت ـ تحت ستار ماكسبته من رضا بهذه الاجراءات نحو اشاعة الديموقراطية ، والتى حظيت بالترحيب ـ أن تسرع بعملية تحويل سياسة الحكومة فى اتجاه يمينى واضح وبخاصة فى الجبهة الاقتصادية . فقد أعطيت الامتيازات على نطاق واسع للاحتكارات المحلية ، ودعيت الاتحادات متعددة الجنسية بقوة مضاعفة كى تدخل حتى فى قطاعات الاقتصاد الاستراتيجية . ويتعرض القطاع العام للهجوم ، ويحد من نموه ، وتغير أولويات التخطيط فى اتجاه رجعى ، وتزداد التبعية « للمساعدة » الامبريالية . ويجرى الاعتماد وبشكل واضح على مايسمى قوى السوق واقتصاد السوق الحرة حتى فى مسائل بالغة الحيوية مثل توفير الحبوب الغذائية وتوزيعها فضلا عن السلع الاساسية الاخرى . واعلن وقف اجراء تأميمات جديدة ، كما أوقف حتى الحديث عن ضرورة اجراء اصلاحات زراعية ، ولم يعد يؤكد اكثر فأكثر الا على التطوير التكنيكى للزراعة الذى يخدم أساسا الفلاحين الاغنياء وكبار ملاك الاراضى .

وفى نفس الوقت يجرى تشويه أهداف الاشتراكية والتخطيط والتصنيع واعطاء القطاع العام مراكز قيادية فى الاقتصاد والاصلاحات الزراعية الجذرية . وتعد القوى اليمينية الرجعية بمهارة لأحداث ارتداد كامل فى السياسة التقدمية التى قبلتها الأمة فى فترة مابعد الاستقلال من تاريخنا . ويتم هذا بالدعوة الزائفة الى « العودة الى غاندى » والى ما يسمى بالتأكيد على تطوير المناطق الزراعية ، واللامركزية المزعومة للصناعة ومالى ذلك . وقد أوضحت الدوائر التقدمية فى الهند انه وان كانت هناك بلاشك حاجة ملحة الى تحسين الزراعة وحياة القرية فى الهند فان من المضر للغاية أن يوضع هذا فى مقابل التخطيط والتصنيع وتطوير الصناعة الثقيلة والقطاع العام .

وفى مجال السياسة الخارجية تواصل حكومة جاناتا عموما وبما يتفق مع متطلبات الوضع الدولى السياسة الخارجية التقدمية سياسة عدم الانحياز والصداقة مع الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى ، والسلام العالمى ، وتأييد حركات التحرر الوطنى . ولاشك فى أن هذا التوجه يتفق بالطبع مع مصالح البرجوازية الهندية نفسها ، وحكومة جاناتا تمثل اليوم المصالح العامة للبرجوازية الهندية . لكن من الواضح فى الوقت نفسه أن ثمة تأكيدا متزايدا اليوم لما يسمى « بعدم الانحياز الحقيقى» وتكمن خلف هذا التأكيد محاولة تخفيف العداء للامبريالية ، وحرف السياسة الخارجية والاقتصادية فى اتجاه موال للامبريالية .

وفى ظل الوضع العالمى الحالى حيث تصعد الامبريالية الامريكية سباق التسلح ، وتصنيع اسلحة التدمير الشامل الوحشية للبشر مثـــل القنبلة النيوترونية ، وحيث تتدخل الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الامبريالية بنشاط اكبر لتخريب نضال التحرر الوطنى للشعوب الافريقية والعربية ، وحيث تفرخ الرجعية العالمية المؤامرات داخل سرى لانـــكا وبنجلاديش وباكستان ، معرضة السلام وقضية التقدم الديموقراطى فى شبه القارة للخطر ـ فى مثل هذا الوضـــع فان معـــاداة الامبريالية فى السياسة الخارجية تحت ستار « عدم الانحياز الحقيقى » أمر محفـوف بنتائج خطيرة .

ومع تنفيذ سياسة حزب جاناتا بدات تتطور مشكلات ذات طـــابع داخلى . فقد اصبحت التناقضات واضحة فى الشهور القليلة الماضية بين مختلف الاحزاب التى تجمعت لتشكل حزب جاناتا . ويرتبط هـــذا الى حد كبير بوزن هذه المنظمات داخل الحزب الجديد . فقد لوحظ فى الهند بشكل واسع أن جاناسنج وجناحه شبه العسكرى ـ راشتريا سوايام سيواك ـ يسيطر هو وبهاراتيا لوك دال على حزب جاناتا اليوم من حيث الاشخاص ، ومن حيث تكوين وزارات الولايات ، وحتى من حيث صـياغة السياسة . وكل من فى الهند يعرف ان راشتريا سوايام سيواك يواصـــل صراحة وجوده المستقل ، وانه ينظم نفســـه فى مختلف الولايات بطـــريقة قوية . وبالمثل يتردد ان بهاراتيا لوك دال تحت قيادة شاران سنج وزير الداخلية يواصل وجوده ونشاطه المستقلين .

وليست التناقضات بين مكونات الكتلة الحاكمة مجرد تناقضات تدور حول اقتسام السلطة ، وانما هى مرتبطة بالقضايا المبدئية . وعلى ســبيل المثال اصدر شاندرا شيكار رئيس حزب جاناتا بيانات عامة ينتقد فيها بعض الاتجاهات الرجعية التى تجلت داخل حزبه هو فى مسالتين هامتين همـا الحد من دور قطاع الدولة فى اقتصاد الهند فضلا عن مسالة تركيز السلطة المتواصل فى أيدى البيوت الاحتكارية المحلية . ويدرك الحزب الشـيوعى الهندى جيدا أن هناك عناصر ديموقراطية داخل حزب جاناتا ، وان هذه العناصر ـ مع الجماهير التى صوتت لحزب جاناتا نتيجة السخط والغضب على سياسة المؤتمر ـ قد تجتذب الى الجبهة اليسارية الديموقراطية فى الفترة القادمة .

وهكذا تظهر الاختلافات السياسية بين مختلف مكونات حزب جاناتا ، وثمة ما يدفعنا الى الاعتقاد بان من شان هذه الاختلافات السياسية أن تنمو مع تدهور الوضع الاقتصادى السريع ، ونمو السخط الجماهيرى ،وكذلك فى فترات الحملات السياسية الواسعة كما اتضح مثلا من خبرة الاخـيرة اثناء الانتخابات للهيئات التشريعية فى عشر ولايات من ولايات الهنـــد

الاثنتين والعشرين واقليمين اتحاديين (يونيو ١٩٧٧) .

وكانت حكومة جاناتا تتعجل اجراء الانتخابات هذه ، ذلك انها وان كانت لها اغلبية كبيرة في اللوك سابها فقد كانت اقلية في الراجيا سابها ، وكان كثير من حكومات الولايات لاتزال تحت سـيطرة حـزب المؤتمر . وكان حزب جاناتا يعتزم دخول انتخابات الرئاسة في أغسطس ١٩٧٧ ، غير أنه لم يكن يستطيع أن يضمن النجاح الا اذا سيطر على جمعيات الولايات ، ويبدو أن قادته كانوا يتعجلون الامور كذلك لانهم كانوا يخشون تغيرا في مشاعر الناخبين امام تدهور الظروف الاقتصادية .

وكان تكتيك الحزب الشيوعي الهندي في انتخابات جمعيات الولايات هو أن يبذل كل مافي وسعه لمنع حزب جاناتا من الوصول الى السلطة في الولايات وتحقيق سيطرة اكبر فيها . وادرك الحزب الشيوعي أنه وان كان حزب المؤتمر قد اثبت عجزه عن الحكم فان حزب جاناتا في الوقت نفسه – وايضا من خلال سجله منذ أن وصل الى السلطة المركزية – قد أوضح للشعب بدرجة كافية أن سياسته تستمر في دفع البلاد نحو اليمين ، وأن هذه السياسة لن تحل قضايا الشعب . واقر الحزب الشيوعي الهندي تكتيك التأييد العام للقوى اليسارية والديموقراطية في انتخابات مختلف جمعيات الولايات ، كما اقر الحزب الشيوعي الهندي تكتيك محـاولة الوصول الى بعض التفاهم مع الحزب الشيوعي (الماركسي) وغيره من الاحزاب اليسارية في تلك الولايات التي يمكن أن يقبل فيها هذا الحـزب والاحزاب اليسارية الاخرى التعاون مع حزبنا . وفي تلك الولايات التي كان من المرغوب والممكن فيها التوصل الى اتفاقية انتخابية مع الاقسـام الديموقراطية داخل حزب المؤتمر اتخذ الحزب الشيوعي تكتيك محـاولة الوصول الى مثل هذه التسويات .

ولم يكن من الممكن أن تكون تكتيكات الحزب الشيوعي متطابقة في كل ولاية نتيجة اختلاف الظروف باختلاف الولايات . ففي بعض هذه الولايات – مثل أوتا براديش وبيهار والبنجاب وتاميلنا دوتمكن الحزب الشيوعي من الوصول الى تسوية انتخابية محدودة او واسعة مع حزب المؤتمر . وفي ولايات أخرى لم ير الحزب الشيوعي أن من المرغوب فيه اجراء تسوية مع حزب المؤتمر ومن ثم فقد ناضل بقوته هو . وبذل الحزب كل مافي وسعه لتجنب مواجهة مع الحزب الشيوعي (الماركسي) وغيره من الاحـزاب اليسارية ، ولكن من المؤسف أن الحزب الشيوعي (الماركسي) لم يستجب لجهودنا ، ولجأ الى سياسة مواجهة مرشـحينا في اغلب مقـاعد الولايات فيما عدا البنجاب .

وفي رأينا ان نتائج الانتخابات قد اثبتت تماما صحة التكتيكات الانتخابية

التى اتخذها الحزب من انتخابات الجمعيات . ورغم أن الحزب قد خسر مقاعد في الولايات بالمقارنة بما كان قد فاز به منذ خمس سنوات ، فان الحزب قد حقق نتائج ذات شأن بالمقارنة بنتائج انتخابات البلوك سابها التى اجريت قبل ذلك بثلاثة اشهر - فى انتخابات فى بعض الولايات وبخاصة من أوتار - براديش وبيهار والبنجاب ودلهى وتاميلنارو . وهذا أنجاز كبير للحزب نظرا لانه كان علينا أن نخوض هذه الأنتخابات فى ظروف بالغة الصعوبة وليس تحت أيدينا سوى موارد ضئيلة للغاية ، كما أن العنف والقوة قد استخدما بشكل واسع ضد رفاق حزبنا فى انتخابات الجمعيات ، فقد قتل واحد وعشرون من رفاق الحزب فى انتخابات الجمعية فى ولاية بيهار وحدها ، واستخدم الارهاب والعنف استخداما واسعاً لمنع المنبوذين وعمال الزراعة فى كثير من الولايات من الوصول الى مراكز الاقتراع والتصويت لحزبنا .

ومن جديد اكدت الانتخابات الاخيرة فى الممارسة حيوية خطنا الاستراتيجي خط تجميع وحدة القوى اليسارية والديموقراطية ، فبالتعاون مع العناصر الديموقراطية فى حزب المؤتمر والجماهير التى تتبعهما فى الانتخابات الاخيرة حقق الشيوعيون وحزب المؤتمر نتائج كبيرة فى كثير من الولايات . وقد أصبحت امكانيات التعاون بين هذه الاقسام من حزب المؤتمر وحزبنا والاحزاب والقوى اليسارية والديموقراطية الاخرى أكثر مواتاة فى الوضع الحالى . واسهمت فى ذلك كثيراً العمليات التى تجرى داخل حزب المؤتمر نفسه ، فثمة صراع يتطور داخل هذا الحزب ، وقد بدات القوى اليسارية والديموقراطية داخله تطالب بمزيد من النشاط بأن يبتعد حزبها عن مجموعة سانجاى غاندى الرجعية ويرفض سياستها الرجعية ، ويتبنى موقفا يساريا فى السياسات والبرامج الرئيسية ، ويعمل مع الاحزاب والقوى الديموقراطية والتقدمية الاخرى . وقد اكتسب مثل هذا التعاون والعمل المشتركين رجال حزب المؤتمر - وبخاصة على المستوى القاعدى - وجماهير حزب المؤتمر وحزبنا وغيره من الاحزاب والقوى اليسارية اهمية هائلة للغاية فى الحزام الهندوسى للهند حيث الرجعية شديدة القوى ، وحيث لا تزال احزاب اليسار المنظمة ضعيفة نسبيا .

ويعلق الحزب الشيوعى اهمية كبيرة على اقامة الوحدة اليسارية والديموقراطية فى الفترة القادمة ، وتشجيع وتطوير العمل المشترك دفاعا عن مصالح الجماهير بالنسبة للمسائل السياسية الملحة ومسائل معاداة الامبريالية ، والدفاع عن السياسات التقدمية التى قبلتها الامة . ويتطلب هذا كله تقدم التعاون مع كل من الاقسام الديموقراطية الواسعة داخل حزب المؤتمر واحزاب اليسار . وهذا هو مايمليه العصر والوضع .

ومن الامور التى تزداد وضوحا - اذا نظرنا للوضع الهندى بمجموعه - انه لا حكومة حزب جاناتا ، ولا حكومة قد يشكلها حزب المؤتمر ، يمكن

ان تحل قضايا البلاد . غير أن هناك دوائر قوية في الهند وخارجها تدعو ـ الى مايسمى بنظام الحزبين . والقوى الامبريالية وأقسام قوية من الاحتكارات الهندية هي التي تدعو الى ذلك قبل كل شيء وهي تريد أن تقيم في الهند نظاما سياسيا شبيها بالنظام في الولايات المتحدة حيث يوجد حزبان برجوازيان يتبادلان السلطة . ففي الوضع الذي تغلي فيه الجماهير بالسخط على سياسة حكومة جاناثا يمكن ان تأتي الى السلطة حكومة لحزب المؤتمر وفيما بعد أو حين يبدأ الشعب في السخط على حكومة حزب المؤتمر يمكن أن تدفع حكومة حزب جاناثا للاستيلاء على الحكم . وبعبارة أخرى يجبر الشعب على الاختيار بين حزبين يمثل كل منهما مصالح البرجوازية .

واذا كان الهدف الاستراتيجي لهذه الخطة هو انقاذ النظام الرأسمالي البرجوازي فان الهدف السياسي المباشر هو ابعاد الحزب الشيوعي واحزاب اليسار ، وتحويلها سياسيا الى احزاب غير ذات جدوى . ولايمكن لاي شخص ذي عقل تقدمي او ديموقراطي أن يقبل مثل هذه الخطط . ففي الوضع السياسي الجديد في الهند لايمكن أن يحل قضايا البلاد بشكل متميز عن سياسة حزب المؤتمر وحزب جاناثا وكلاهما حزبان للبرجوازية الا البديل السياسي الديموقراطي . ويزداد وضوحا انه ليس ثمة سوى طريق واحد مفتوح أمام كافة القوى اليسارية والديموقراطية ، الطريق الذي يساعد على صد الرجعية ، وانقاذ وحدة البلاد وديموقراطيتها واجراء تحولات اقتصادية ، اجتماعية جذرية ، ذلك هو طريق وحدتها فيما بينها ، وطرح بديل ثالث أمام الشعب باعتباره البديل الحيوي الوحيد الصحيح .

ولخبرة الحكومة اليسارية الديموقراطية في كيرالا اهمية خاصة في هذا الصدد . وفي انتخابات الجمعية الاخيرة صوت شعب البنغال الغربية للبديل اليساري ، مبينا أنه لايريد حزب المؤتمر ولا حزب جاناثا . وتلك هي دلالة انتصار الحزب الشيوعي « الماركسي » وجبهته اليسارية في البنغال الغربية التي شكلت حكومتها .

ويمكن لهاتين الحكومتين ـ حكومة الجبهة المتحدة في كيرالا والحكومة اليسارية في البنغال الغربية ـ أن تفعلا الكثير في الفترة القادمة ، اذا اختارتا المعالجة الصحيحة لطرح وانجاز المهام التقدمية في هاتين الولايتين ، وقيادة الجماهير نحو افاق يسارية وديموقراطية على المستوى الوطني . ويمكن أن يتم هذا اذا سعت هاتان الحكومتان وحققتا التعاون بين كافة الاحزاب والقوى اليسارية بما فيها تلك القوى غير الممثلة فيها الان . وفيما يخص الحزب الشيوعي الهندي فانه يعرض التعاون الكامل على حكومة البنغال الغربية بهذه الروح ، وقد دعا الحزب الشيوعي « الماركسي » الى اتخاذ موقف مماثل من حكومة كيرالا . ويثق حزبنا في أن بناء وحدة العمل

بينه وبين الحزب الشيوعي « الماركسي » ومجموعات علمية (١) جزء أساسي من الجهود من أجل وحدة كل الاحزاب والقوى اليسارية والديموقراطية . وسيجرى الحزب الشيوعى الهندى حوارا مع هذه الدوائر ، لاننا مقتنعون بأن العمل الموحد بينه وبين الحزب الشيوعى « الماركسى » ـ فضلا عن المنظمات الجماهيرية التى يقودانها ـ ضرورى وممكن اليوم بالرغم من مختلف المصاعب والعقبات .

ونحن لا نغلق أعيننا عن الخلافات السياسية والايديولوجية بين الحزب الشيوعى الهندى والحزب الشيوعى « الماركسى » لانها خلافات مبدئية . وقد حافظ الحزب الشيوعى الهندى طيلة الثلاثة عشر عاما التى انقضت منذ الانقسام فى الحركة الشيوعية فى الهند على افضل التقاليد الاممية اللينينية ، سواء فى مجال الاستراتيجية والتكتيكات القومية أو فى المجال الدولى . ويعمل الحزب الشيوعى الهندى من أجل اعادة توحيد الحركة الشيوعية فى الهند على أساس مبدئى ، ونعتقد فى الوقت نفسه أن اقامة وحدة العمل لمصلحة حل المسائل الشعبية والمسائل السياسية ، هى الخطوة الاولى فى العملية الطويلة الشاقة التى سنحتاجها لاقامة الوحدة النهائية للحركة الشيوعية .

ويأسف حزبنا أشد الاسف لان نداءاته للحزب الشيوعى « الماركسى » من أجل مثل وحدة العمل هذه لم تثر سوى استجابة سلبية تماما لدى قيادة الحزب الشيوعى « الماركسى » . فقد طالب قادة هذا الحزب بأن نقطع كل الروابط مع حزب المؤتمر ، وحتى بأن نستقيل من حكومة الجبهة المتحدة فى كيرالا كشرط أولى لاى عمل مشترك . أما عن حزبنا فاننا نعتقد أن مثل هذا الشرط لن يساعد قضية الوحدة اليسارية والديموقراطية وانما سيزيد من الاضرار بهذه القضية . ان مثل هذه الشروط غير سليمة من حيث الاساس ، والى جانب ذلك فان الحزب الشيوعى « الماركسى » فى كيرالا قد شن اخيرا حملة ارهاب واغتيال ضد كوادر حزبنا وضد اعضاء حزب المؤتمر ووزراء الجبهة المتحدة . وهدف هذه الحملة هو اثارة مايسمى « وضع القانون والنظام فى كيرالا » وبذا يستثيرون التدخل المركزى من جانب حزب جاناتا لاقالة حكومة كيرالا المنتخبة ديموقراطيا . وتواصل قيادة الحزب الشيوعى « الماركسى » سياسة التأييد الكامل لحكومة جاناتا ، وهى تتجاهل النضال ضد سياساتها الرجعية . وقد دعا حزبنا الحزب الشيوعى « الماركسى » الى التخلى عن هذه السياسة لانها لا يمكن الا أن تضر بالجماهير ونضالها الصاعد ، وكذلك بافاق تطوير العمل

---

(١) مجموعات انفصلت عن الحزب الشيوعى (الماركسى) فى عام ١٩٦٧ .

المشترك بين الحزب الشيوعى الهندى والحزب الشيوعى « الماركسى » فضلا عن كل القوى اليسارية والديموقراطية فى البلاد .

وهناك احزاب يسارية اخرى فى البلاد سيسعى حزبنا ايضا الى اقامة وحدة العمل معها على مختلف المستويات لمصلحة الجماهير وذلك مثل الحزب الاشتراكي الثورى ومركز الوحدة الاشتراكية وكتلة الى الامام وحزب العمال والفلاحين الخ .. ويؤمن حزبنا بأن من الضرورى للقوى اليسارية والديموقراطية أن تقيم وحدة العمل لا مع الاقسام الديموقراطية في حزب المؤتمر فحسب ، بل كذلك مع العناصر الديموقراطية فى حزب جاناتا . وبهذه الطريقة يفكر حزبنا فى تطوير الوحدةاليسارية والديموقراطية بأسلوب جديد في الوضع السياسى الجديد في الهند ، وبهذه الطريقة يقيم اهمية وحدة اليسار ، وبشكل خاص وحدة الشيوعيين فى اطار وحدة يسارية وديموقراطية أوسع .

لقد حللت دورة مجلسنا الوطنى المنعقد في يوليو ١٩٧٧ الوضع السياسى الحالى ، بالتفصيل ، وحددت المهام المطروحة أمام الحزب . وقد توصل حزبنا الى استخلاص مفاده أن وضعا متفجرا يثور فى الجبهة الداخلية فى الهند ، وبخاصة فى مجال الاقتصاد . فقد فاقمت سياسة اقتصاد السوق الحرة التى تتبعها الدوائر الحاكمة والتى أطلقت العنان للتجارة وتجار الجملة والمضاربين بقوت الشعب من تصاعد الاسعار (١) . وهناك مؤشرات تدل على أن الوضع السياسى سيزداد سوءا مالم تتخذ اجراءات جذرية .

وقد شن كبار ملاك الارض حملة وحشية ضد المنبوذين والعمال الزراعيين وارتكبت الفظائع ضد هذه الاقسام بالتواطؤ مع الشرطة . كما لجأ كبار ملاك الارض فى بعض الولايات الى عمليات طرد واسعة للفلاحين من الاراضى التى أعطيت لهم تطبيقا للاصلاحات الزراعية للحكومة السابقة ، ويجرى تهديد العمال الزراعيين ايضا باعمال انتقامية قاسية اذا استمروا فى النضال من أجل تطبيق قوانين الحد الادنى للاجور التى أدخلت فى بعض الولايات . والواقع أن كبار ملاك الارض فى كثير من الولايات مثل أوتار ـ براديش وبيهار يتبجحون صراحة بأن « حزبهم » ـ أى حزب جاناتا ـ قد وصل الان الى السلطة ، وان المنبوذين والعمال الزراعيين سيلقنون درسا قاسيا .

---

(١) تزخر الصحافة الهندية بتقارير عن الارتفاع الحاد فى اسعار جميع المواد الضرورية ، والتى ارتفعت خلال شهور الصيف بمقدار ١٥٠٪ وفى بعض الحالات ٢٠٠٪ .

الا ينفذ حزب جاناتا وحكومته كثيرا من بياناتهما الانتخابية بشـــأن تحسين مستوى معيشة الجماهير الواسعة ، واعادة الحقوق الديموقراطية والنقابية . ولم تتوقف عمليات الاغلاق والفصل الواسع ، بل بالعكس اخذ الاحتكاريون يلجأون اليها بصراحة أكبر . ولم تبدأ الحكومة بعد أية مباحثات في كثير من الصناعات الهامة مثل الكهرباء والبنوك والتامين حيث كان مفروضا أن تبدأ المباحثات حول زيادة الاجور .

ومع ازدياد المصاعب الاقتصادية سوءا يتزايد السخط بين الجمـــاهير الواسعة ، وانتشرت موجة من الاضرابات في كثير من الولايات ، والمهمة الاولى للشيوعيين في هذا الوضع هي أن يبدأوا دون تسويف بشن حركة جماهيرية دفاعا عن مصالح الطبقة العاملة والمنبوذين والعمال الزراعيين والفلاحين الفقراء والمتوسطين والشباب والطلاب وكل الاقسام المقهورة . وسنتمكن ونحن نعمل من اجل شن هذه الحركة من تغيير الوضع الحالي . واليكم مثال على ذلك . فقد الهمت العمال اعادة تطبيق نظام المكافآت ــ وهو مطلب وحد اقساما واسعة من الجماهير العاملة اثناء حالة الطـــوارىء وبعدها .

وينبغي ان يكون الشيوعيون في المقدمة كابطال طبقيين لا ينثنون في اضرابات الطبقة العاملة التي يتزايد نشوبها . ولابد أن يدافع الحـــزب بثبات عن فقراء الريف الذين شن عليهم ملاك الارض هجوما خبيثا وعنيفا وينبغي أن تكون للحزب القيادة في تنظيم مقاومة مثل هذه الهجمات ، وتعبئة مظاهر التضامن النضالي مع ضحاياها ، والنضال ضد كل اعمال العنف والتمييز ضد المنبوذين وغيرهم من الاقسام الفقيرة في المجتمـــع . ولابد من تنظيم فقراء الفلاحين ومتوسطيهم الذين يعانون من سياسةالاسعاروالضرائب التي اتبعتها الحكومة السابقة والحكومة الحالية للنضال من اجل مصالحهم وينبغي أن يشن الحزب والمنظمات الجماهيرية حركة جماهيرية ضد ارتفاع الاسعار .

ويجب أن يبرز الحزب الى المقدمة كمناضل صلب لا في المسائل الاقتصادية فحسب بل وفي المسائل ذات الطبيعة الديموقراطية العامة مثـل الحريات

المدنية والحقوق الديموقراطية وحرية المنبوذين فى ممارسة حقهم فى الانتخابات . وينبغى أن نتقدم لتعبئة أوسع أقسام ممكنة من الشعب دفاعا عن السياسة التقدمية التى أقرتها الامة وضد سياسة حكومة جانانا المعادية للشعب .

ويتطلب الوضع اليوم مبادرة مستقلة من الحزب دفاعا عن مصالح الشعب ويقول القرار السياسى الذى أقره المجلس الوطنى فى اجتماعه الكامل فى يوليو ١٩٧٧ : « وسيتمكن الحزب ـ بالرد بقوة وفى الوقت المناسب على أى هجوم على حقوق الشعب ومصالحه ـ من أن يضرب بجذوره عميقة فى صفوف الشعب » ، فقواعد الحزب الجماهيرية المستقلة انما تبنى وتتعزز بالوقوف بثبات الى جانب الشعب فى السراء والضراء ، وقيادة معاركه من أجل مطالبه العادلة ببسالة .

وعلى الحزب فى كل المعارك التى نبدؤها أو نشنها نحن أو غيرنا ان نسعى الى وحدة العمل مع كل الاحزاب والاقسام اليسارية والديموقراطية . فالوحدة التى تصهر فى مثل هذا النضال على مستوى المصنع والقرية هى التى تستطيع أن ترسى الاساس السليم للعمل السياسى الموحد فى المستقبل .

وهكذا يؤكد حزبنا ـ فى نضاله من أجل بناء الوحدة اليسارية والديموقراطية فى الوضع الجديد ـ على العمل الجماهيرى والحركات الجماهيرية دفاعا عن مصالح الجماهير العاملة فى الفترة المقبلة . وردا على مسألة من أين نبدأ عملية صهر الوحدة اليسارية والديموقراطية بالغة الصعوبة ، يقول الحزب ان عليه وعلى المنظمات الجماهيرية أن تبدأ بالانغماس فى الحركة الجماهيرية بكل نشاط دفاعا عن مصالح الجماهير الملحة . ويمكن أن تبنى الجبهة المتحدة والوحدة اليسارية والديموقراطية فى الفترة القادمة بالتركيز على أسسها الطبقية . فعن طريق التركيز على الاسس الطبقية لمثل هذه الجبهة بين الجماهير نستطيع أن ننطلق فى الوضع الراهن لتعبئة القوى اليسارية والديموقراطية وتوحيدها حيثما وجدت ، وللسير الى الامام والوحدة حتى نصهر فى الوقت المناسب منبرا مشتركا لليسار ، ووحدة ديموقراطية على المستوى السياسى .

●



التطورات الجديدة في الفلبين

بقلم : جوزيه لافا

شهدت سياسة الفلبين تحولات أساسية خلال السنوات الخمس من تولى الحكومة الحالية السلطة ، بيد انه من السابق لاوانه وصف المسار الجديد بانه يسارى أو تقدمى ، ومع ذلك يحق لنا تماما أن نقرر فى ضوء تقييمنا للمرحلة الماضية فى الاطار العام لتاريخ الفلبين ان ثمة تقدما كبيرا قد حدث : فلقد تخلى النظام الجديد عن الدوران فى فلك السياسة الامريكية ، ويعمل على زيادة تقارب الفلبين مع البلدان النسامية وحركة عدم الانحياز ، واقام علاقات دبلوماسية مع العالم الاشتراكى وشرع فى تنفيذ اصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية .

واليوم تحافظ البورجوازية الوطنية الاصلاحية على التوازن بين القوى الموالية للامبريالية والقوى المعادية للامبريالية بعد أن حدث تغيير لصالحها في تركيب السلطة في أعقاب حلول القانون العسكرى محل الحكم البورجوازى البرلماني في عام ١٩٧٢ الذى كان يسيطر عليه كبار الملاك الاقطاعيين والكومبرادور • وتتكون كتلة القوة الحاكمة اليوم من كبار الملاك والرأسماليين الذين يدركون ضرورة الاصلاح الزراعي ، والبورجوازية الكبيرة والكومبرادور المرتبطين برأس المال الاجنبي (أساسا الامريكى والياباني) ، وأعضاء هذه المجموعات الذين يعترفون بفائدة التجارة والعلاقات الاخرى مع البلدان الاشتراكية ، والبورجوازية الوطنية (ذات الصلة أو العديمة الصلة بالاحتكار الاجنبى) والتي تجند التطور المستقل ، والبورجوازية الصغيرة • وتندرج في هذه الكتلة العريضة العناصر المحافظة المشايعة للامبريالية والوطنيون المعادون للامبريالية والديمقراطيون الثوريون • وقد برهنت السنوات السابقة على ان الدوائر البورجوازية الاصلاحية قد زادت من سيطرتها على تلك الكتلة وانعكس هذا بدرجة كبيرة على سياسة الحكومة•

والجدير بالذكر أن العديد من الاصلاحات التي تمت في الفلبين كان قد سبق المناداة بها منذ فترة طويلة ، وهذا يلقى الضوء على النضال المسلح الطويل المدى والمتقطع الذى شنه وقادة الحزب الشيوعي وما تلاه من اتفاق مع الحكومة في عام ١٩٧٤ وبمقتضاه اكتسب حزبنا ومنظماته الجماهيرية الوضع القانوني •

وقد اعلن الرئيس ماركوس فور فرض الاحكام العسكرية ـ وهو الامر الذى يدل بوضوح على فشل البرلمانية البورجوازية في حل المشاكل الحادة الموروثة عن الماضي الاستعماري ـ أعلن عن « المجتمع الجديد » وصاحب اعلانه باصدار قانون الاصلاح الزراعي • وبمقتضى هذا القانون ألغى نظام الايجار بالمشاركة وأصبح الفلاح المستاجر يمتلك الان كل محصوله • وأصبح عليه الان أن يدفع الايجار النقدى وقيمته أقل من قيمة المحصول الذى كان يعطى لمالك الارض في صورة المشاركة • وتلى هذا اجراء آخر من جانب الحكومة وهو نزع ملكية كبار الملاك من الاراضي الشاسعة التى تزرع الارز والقمح وتوزيع هذه الاراضي على الذين يقومون بزراعتها عمليا •

وقد اتخذت هذه الاجراءات والتدابير لتكملة قانون الاصلاح الزراعي (الذى صدر قبل عام من اعلان الحكم العرفى) والذى ألغى بصورة جزئية نظام المشاركة المحصولية ومهد للاحلال التدريجي لنظام الايجار محل نظام المشاركة ، ولنزع ملكية الاقطاعيات الكبيرة ولتوزيع الارض على الفلاحين المعدمين ولاعادة توطينهم • وقد استهدفت هذه التدابير تشجيع الزراعة

التعاونية والزراعة الفردية والمزارع التى تكفى احتياجات الاسرة الريفيـــة ، وكذلك توجيه رءوس أموال كبار الملاك الى المجال الصناعي • واستهدف قانون الاصلاح الزراعى أيضا منح عمال الزراعة حقوقا مشابهة للحقوق التى يتمتع بها عمال الصناعة •

وتقدم الحكومة الاعتمادات اللازمة لتطـــوير الزراعة وتزودها بالخبرات التكنيكية والتسهيلات في الرى • وتحاول المحافظة على مستوى سعر معقول للسلع التى يحتاجها الزراع • وبصورة عامة فقد أدى هذا الى زيادة الانتاجية الزراعية ، هذه الزيادة التى بلغت حدا كبيرا فى بعض الحالات • وقد كان فى المستطاع أن ترتفع دخول الفلاحين لولا تأثير التضخم وعدم التحكم الكافى فى الاسعار • وتعتبر هذه الاصلاحات النتاج الكلى للنضال الطويل الذى خاضـه الفلاحون ، حيث أنه بدون هذا النضال كان من المستحيل اجبار الســلطات الحاكمة على مراجعة سياساتها الزراعية السابقة التى كانت تخدم مصالح كبار الملاك ، ثم اتخاذ ذلك المسار التجريبى الذى يأخذ فى اعتباره ـ ضمن أشـياء أخرى ـ أن تحقيق الاستقرار السياسى يتطلب تحسين ظروف عمل ومعيشـة الفلاحين •

ولا شك أن بعض عناصر الاصــلاح الزراعى الحالى نابعة من طابعـه البورجوازى وقد أفادت زارعي الارز والقمح • وما زال هناك الكثير لعمله حتى يمكن توسيع نطاق فوائد التعاون الى المنتجين الاخرين للمحاصيل الاخــرى ولتوفير المزيد من الفرص لهؤلاء الذين لم يستفيدوا الا اســتفادة ثانوية من الاصلاح الزراعي • وينطبق هذا أساسا على هؤلاء الذين لا يملكون أية أرض زراعية والتواقين الى ملء هذه الملكية ، والصيادين ، والحرفيين ، وغيرهم من فئات الشعب العامل التى تحصل على معيشتها بالكاد (١) •

وترتب على الاصلاح الزراعى بصورة مباشرة اضعاف سلطة ونفوذ كبـار ملاك الاراضى كما أدى الى الاسراع بالتطور الرأسمالى فى الزراعة بوصفه شرطا ضروريا للتصنيع الاستعمارى الجديد • وقد أدى هذا الى استثارة معارضـة قوية من جانب ملاك الاراضى الذين عمـدوا الى تخريب عملية التغيير والذين ازداد عداؤهم للحكومة وللحركات الفلاحية وحركات العمال الزراعيين بقيادة الحزب الشيوعى فى الفلبين • وما زال هناك الكثير ليعمل لوضع حد لمثل هذا التخريب •

وتشهد الفلبين اليوم اشتداد النضال الناجم عن الطريق الذى تسير فيـه الصناعة حيث أن الاقتصاد الواقع تحت سيطرة الاحتكارات الاجنبيـة الكبيرة

---

(١) ولمساعدة هؤلاء تشجع الحكومة تطوير التعاونيات والمشـاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة التى تستوعب عمالة مكثفة فى المناطق الزراعية ••• الخ •

يتطور فى اطار استعمارى جديد • ولكن البورجوازية الوطنية الحاكمة تزداد تصميما على اتخاذ طريق مستقل وطنى للتطور حيث أن سيطرة الاحتكارات الاجنبية (وخاصة اليابانية والامريكية) فى الفلبين لم تجلب الا الكوارث • وفضلا عن هذا فان الامال التى عقدت على تقديم الحوافز الليبرالية للاحتكاريين الاجانب وانها ستؤدى الى تدفق كبير لرأس المال والتكنولوجيا الحديثة والتخفيف من أزمة البطالة الحادة قد ثبت عدم جدواها • وبدلا من ذلك لم تجلب الاحتكارات المتعددة الجنسية الا رءوس أموال صغيرة الحجم وزاحمت شركات المقاولات المحلية فى المنافسة من أجل الاستحواذ على المصادر المحلية للائتمان مما دفع الغرفة التجارية فى الفلبين الى رفع توصية بتقييد نشاط الاحتكارات المتعددة الجنسية واليوم بدأ حتى التكنوقراط المشايعون تقليديا لامريكا والذى يشغلون مراكز أساسية فى الحكومة يدركون الخطا فى السماح غير المقيد لدخول الاحتكارات المتعددة ـ الجنسية •

ولم تجدد الحكومة ـ فى اطار الجهود التى تبذلها من أجل الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على الذات ـ الاتفاقية الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة بين الفلبين والولايات المتحدة الامريكية (١) • وتجرى الان المحاولات لاجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة حول اتفاقية جديدة تقوم على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة • وتزمع الدوائر الحاكمة مراجعة الاتفاقية التجارية بين الفلبين واليابان والتى تقوم على أسس غير متكافئة • واتخذت أيضا خطوات لمراجعة الحوافز الليبرالية التى تتمتع بها الاحتكارات المتعددة الجنسية ولوقف مساوئها • ولهذا فمن الطبيعى جدا فى ظل الظروف الحالية أن ينظم رأس المال الاجنبى والبورجوازية الكبيرة المحلية حركة معارضة قوية للحكومة مجبرين الحكومة على تقديم تنازلات والمناورة بين المطالب الوطنية من ناحية ومطالب الاحتكارات الاجنبية وحلفائها الطبقيين من الناحية الاخرى •

وبلا جدال فقد أدى تدخل الحكومة فى التطور الاقتصادى والقطاع العام الى الاسراع بالتقدم نحو الاستقلال الاقتصادى ، وهى تمتلك أو تسيطر الان على صناعة الحديد والصلب والنقل بالسكك الحديدية والنقل الجوى والبحرى والبرى ، وصناعات الزيت واللحم ، وقسم كبير من البنوك وشركات التأمين • وتعمل عدد من الشركات التجارية التى تديرها الدولة فى تسويق السكر وجوز الهند • وتضع الحكومة خططا مرحلية للتنمية الاقتصادية الوطنية •

---

(١) انتهت مدة هذه الاتفاقية فى يوليو ١٩٧٤ •

وهذه التغييرات رغم كونها محدودة الا أنها قوضت سيطرة الاحتكار الاجنبى · وتعمل الحكومة على ملاقاة مطالب البورجوازية الوطنية فى منتصف الطريق والتى تحاول حماية نفسها من المنافسة غير المتكافئة مع الاحتكارات المتعددة الجنسية · وتتخذ الحكومة الخطوات للتخفيف من حدة السخط الاجتماعى والذى يتحول مركزه بوضوح من المناطق الزراعية الى المدن · وفى هذه الظروف يؤيد الشيوعيون ، الذين ناضلوا طويلا ضد التصنيع الاستعمارى الجديد ، يؤيدون التصنيع تحت الادارة الوطنية والمعتمد على الموارد الداخلية والقروض الاجنبية غير المشروطة ·

وتلعب الحكومة دورا يتسم بمزيد من الواقعية فى مشكلة السكان المسلمين بجنوب الفلبين ، تلك المشكلة التى أصبحت معقدة للغاية · وتمثل حالة عدم الاستقرار الشائعة بين المسلمين والتى انفجرت فى أشكال تمرد علنية تهديدا مستمرا للسيادة الوطنية ووحدة أراضى الفلبين · ويطالب قسم صغير من المسلمين بالانفصال عن الفلبين · ويرجع هذا الوضع غير المستقر الى أيام القهر والغزو الاسبانى للبلاد ويكتسب أبعادا تاريخية عميقة · فمنذ تلك الايام والمسلمون يعاملون بوصفهم مواطنين من الدرجة الثانية (١) ·

ولكن الشىء الجديد ، هو ان الحكومة اعترفت بضرورة منح الاقلية المسلمة درجة معينة من الحكم الذاتى فى اطار سيادة وحدة أراضى الفلبين · وهناك الكثير الذى يتعين عمله لاعادة السلام الى الجنوب ولعزل العناصر المتطرفة الداعية للانفصال وذلك باتاحة مشاركة أكبر من جانب المسلمين فى مختلف فروع ومصالح الحكومة بما فيها القوات المسلحة والاسراع بعملية التنمية الاقتصادية فى تلك المناطق حتى يمكنها اللحاق بالمناطق المسيحية الاكثر تطورا · ويطالب الشيوعيون ــ انطلاقا فى خططهم الاستراتيجى ــ بالكف عن معاملة المسلمين كمواطنين من الدرجة الثانية واعطاء حكم ذاتى كامل للمسلمين ولغيرهم من الاقليات فى اطار مجتمع ديمقراطى ــ وطنى متحد ·

وتوضح عملية التقييم للتغيرات التى حدثت فى النظام السياسى للفلبين ان الرئيس ماركوس بالرغم من الضغوط المنسقة القوية للامبرياليين وللرجعيين المحليين للعودة من جديد الى البرلمانية البورجوازية فقد قاوم هذه الضغوط ووسع النظام القاعدة الشعبية المساندة له ·

وتعتمد السلطات على المجالس الشعبية المسماة بـ « برانجايز » (الوحدات الاساسية السياسية والادارية) فى الحضر والريف · وحلت مجالس

---

(١) فى خريف ١٩٧٧ بدات اشتباكات جديدة بين قوات الحكومة وفصائل من الجبهة الاسلامية للتحرر الوطنى « مورو » وتناقلت الانباء حدوث خسائر فادحة لكلا الجانبين ــ المحرر ·

« سانجونيانز » على المستوى المتوسط والادنى ومجلس « باتاسانج بايان » (الهيئة التشريعية الوطنية) على المستوى القومى محل « المجلس الوطنى » والمجالس البلدية والمكاتب الاقليمية فى المجتمع القديم ·

ويعتبر تقوية الاجهزة السياسية ـ الادارية الجديدة من خلال الممارسة الديمقراطية وزيادة مشاركتها فى التنمية القومية ـ ابتداء من صنع القرار حتى تنفيذه ـ واحدا من الضمانات الاساسية لصيانة التحولات وتطويرها ·

وبالرغم من أن الشيوعيين قد شاركوا فى الانتخابات البرلمانية البورجوازية فى الماضى الا أنهم لم يخدعوا أبدا بالبرلمانية البورجوازية · وكافح الحزب الشيوعى الفلبينى طويلا من أجل مقرطة السلطة ، ويساند الحكومة فى احلالها للمجالس والهيئات الشعبية محل المؤسسات الديمقراطية البورجوازية كخطوة أولى نحو المقرطة التقدمية للمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية · ويطالب الحزب ، فى نفس الوقت ، بالغاء الاحكام العرفية الامر الذى يخفف من جو الخوف القائم ، وبالتالى يزيح العقبة القائمة أمام المشاركة الجماهيرية الكاملة فى مقرطة الهيئات والمجالس الشعبية ·

وفى السنوات الاخيرة امتدت عملية التغير الى مختلف مجالات علاقات الفلبين بباقى أجزاء العالم · وتعتبر المفاوضات الجارية لاعادة النظر فى الاتفاقيات العسكرية مع الولايات المتحدة خطوة كبرى لانهاء الاعتمادات على التحالف العسكرى مع هذه القوة الامبريالية · وقد منعت الفلبين الولايات المتحدة من استخدام القواعد العسكرية المقامة فوق أراضيها ضد فييتنام الاشتراكية وفكرت جديا فى نزع سلاحها · وقد كان الشيوعيون دائما فى مقدمة هذا النضال وهم يؤيدون اليوم الحكومة فى جميع خطواتها من أجل تحقيق هذا الهدف ·

ويعتمد القرار النهائى فى تخليص البلاد من القواعد العسكرية الاجنبية على الاهمية التى تعطيها الحكومة لرغبة الفلبين فى الانضمام لمجموعة البلدان النامية المناضلة فى سبيل « نظام دولى اقتصادى جديد » ولحركة عدم الانحياز التى تتطلع بلادنا الى أن تصبح عضوا كامل العضوية فيها · ولا شك أن مثل هذه العضوية ستسرع بانفصال بلادنا عن دائرة النفوذ الامبريالى وبالتطور فى اتجاه معاد للامبريالية بالرغم من أن الفلبين تسعى فى الوقت الحاضر الى الابقاء على «مسافة متساوية» فى علاقاتها مع النظامين الاجتماعيين المتعارضين· غير أن ديناميكية المنافسة بين النظامين والذى يتزايد من خلالها النفوذ والتاثير الذى تمارسه الاشتراكية على التطور العالمى سوف يجعل هذه الدول التى اختارت صيغة الابقاء على « مسافة متساوية » تقتنع بعد انضمامها الى حركة عدم الانحياز بحاجتها للتحالف مع جميع القوى المعادية للامبريالية وفى مقدمتها العالم الاشتراكى · ويؤيد الحزب الشيوعى الفلبينى سياسة الحكومة

في عدم الانحياز ويسعى الى اشراك الفلبين في الاتجاه المعادي للامبريالية في داخل هذه الحركة ٠

ويساند الحزب الشيوعي نضال الفلبين لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويشير الى الحاجة الى توضيح الاشياء الغامضـــة (التي يروج لها ويشجعها الامبرياليون عن عمد) والمتعلقة بتحديد الاسباب الجذرية للتخلف الذي تعاني منه البلدان النامية ٠ أما عن رأينا فهو واضح : ان الامبرياليــة والاحتكارات المتعددة ــ الجنسية الضخمة يمثلون الاعـــداء الحقيقيين لاعادة توجيه مسار علاقاتنا الاقتصادية بينما تشكلأسرة البلدان الاشتراكيةالحليف الاكثر اعتمادا للبلدان النامية ٠ وليس في وسع الدول النامية وهي تشارك في النضال من أجل «نظام اقتصادي دولي جديد» أن تتجاهل مثل هذا الفارق٠ ومما له أهمية في هذا الصدد القرار الذي تبنته الدورة السادسة الخاصـة للجمعية العامة للامم المتحـــدة في أبريل ــ مايو ١٩٧٤ (١) والذي كشف الاحتكارات المتعددة الجنسية بوصفها العقبة الاساسية في طريق التطـور الاجتماعي والاقتصادي لبلدان العالم الثالث والذي أعلن تصميم هذه البلدان على العمل الدءوب من أجل مقرطة العلاقات الاقتصادية الدولية ٠ ويشـيد الحزب الشيوعي الفلبيني بالمساهمة البناءة للفلبين في هـــذا النضال والتي تتضح ، على سبيل المثال ، في عقد مؤتمر مجموعة الـ ٧٧ (وتضم هـــذه المجموعة الان أكثر من ١٠٠ قطر) في بلادنا في عام ١٩٧٦ ، هذا المؤتمر الذي أقر « اعلان مانيلا » ٠

ويرى الشيوعيون أيضا ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي والسـياسي والثقافي بين البلدان الاعضاء في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا ٠ فالتمسك بمثل هذه السياسة والاصرار على تنفيذها في منطلق الاستقلال والعـداء للامبريالية ٠ يفتح المجال أمام انهاء سيطرة الاحتكارات الامريكية واليابانية ٠ ويؤيد حزبنا سياسة الفلبين في معارضة المحاولات المبذولة لتحـويل رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا الى حلف عسكري مشابه لحلف جنوب شرقي آسيا ٠ وهناك خطر حقيقي في اقامة كتلة عسكرية جديدة وهذه الفـكرة تشجعها الصين واليابان واستراليا وتتبناها تايلاند وأندونيسـيا .والاخيرتان دولتان أعضاء في رابطة بلدان جنوب شرقي آســيا ٠ وجدير بالذكر أن الدوائر التي تتسم بالتفكير الواقعي في رابطة بلدان جنـوب شرقي آسـيا لا توافق على هذه الخطوة ويفضلون فكرة اقامة منطقة محايدة في جنوبشرقي آسيا واقامة نظام أمن جماعي يفتح المجال الواسع أمام التعاون المثمـر بين البلدان الاسيوية ٠

---

(١) الاعلان الخاص « باقامة نظام اقتصادي دولي جديد » و « برنامج العمل » الذي تم اقراره بناء على مبادرة من ٩٧ دولة نامية بما فيها الفلبين ٠

ولا شك أن اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى فيأوروبا وآسيا ومع كوبا الاشتراكية أيضا لدليل واضح على الواقعية والمرونة التي تتصف بها القيادة الوطنية ـ الاصلاحية فيالفلبين واذا أخذنا في الاعتبار أنه منذ سنوات قليلة في الماضي كانت تنظر الى مثل هذه العلاقات كأنها أشياء محرمة ، واذا أخذنا أيضا في الحسبان أن اقامةهذه العلاقات قد سبقته فترة طويلة من التعبئة الايديولوجية للسكان ضد الشيوعية وضد السوفييت بهدف اخفاء طابع النهبوالسلب للامبريالية و «الديمقراطية» الامريكية وأنه كثيرا ما حدث أن انهمكت المخابرات المركزية في محاولات لاسقاط الحكومات وتصفية رجال الدولة الذى لا يروقون لها ، يمكننا أنندرك بوضوح أن زيارة الرئيس ماركوس للاتحاد السوفييتي وقيام علاقات دبلوماسية اليوم بين الاتحاد السوفييتيوالفلبين تعتبر علامات بارزة فيطريق مراجعة المسار الاحادى الجانب الموالى للامريكان من جانب الفلبين ودليلا على انبعاث مسار مستقل حقيقى في العلاقات الدولية يتخذ طريقه نحو التشكيل والتبلور .

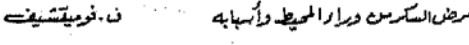
ويعتبر اقامة علاقات دبلوماسية مع البلدان الاشتراكية الاستجابة المنطقية والواقعية للواقع المعاصر الذى يتمثل في الضعف المتزايد للامبريالية ولعمق أزماتها ، والتحول نحو الانفراج على النطاق الدولى ، وازدياد تقبل البلدان لمبادىء التعايش السلمى كوسيلة للتعامل بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . ولا يمكن لاحد أن ينكر أن احدى حقائق التطور المعاصر هو ازدياد قوة ونفوذ الاشتراكية المعاصرة وبالتحديد الاتحاد السوفييتي في العلاقات الدولية .

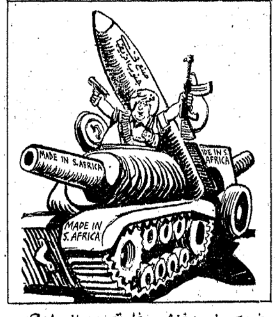
ويحق للشيوعيين في الفلبين أن يفخروا بأنهم منذ اعلان الاستقلال الاسمي في يوليو ١٩٤٦ فان الحزب الشيوعى الفلبيني دعا لاقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي باعتبار أن هذه العلاقات ستساعد الفلبين في اتباع سياسة خارجية مستقلة . وهذا الامر بالتحديد لا ترغب فيه الامبريالية الامريكية وحلفاؤها من الرجعيين المحليين ، وهم يواصلون اليوم سياسة وضع العراقيل أمام تطور التعاون بين الفلبين والاتحاد السوفييتي . وحاولت الصين أيضا اعاقة اقامة العلاقات الدبلوماسية بين الفلبين والاتحاد السوفييتي وتواصل محاولاتها لاعاقة تقدم العلاقات السوفييتية ـ الفلبينية ذات المنفعة لكلا الطرفين .

ويدرك الحزب الشيوعى في الفلبين ادراكا جيدا ان التغيرات التى حدثت في مسار البلاد لايمكن اعتبارها تغيرات نهائية غير قابلة للانتكاس طالما ان النفوذ القوى للقوى الموالية للامبريالية وللقوى المحافظة مازال موجودا في سلطة الدولة . ويولى الحزب ، لهذا السبب ، اهمية خاصة لتنظيم الجماهير

• كاريكاتير •




مرض السكر من وراء المحيط وأسبابه — ن. فوميتشيف



فورستر: نحن لا نخشى خطر تصدير السلاح



وفقا لقوانين الغاب الرأسمالية — د. أجاييف



العنصري الروديسي : إرادتنا من السلام لا تعرف حدودا
يو. تشيربيانوف

الشعبية وتعبئتها فى النضال لتدعيم الاتجاهات الايجابية فى السياسة الداخلية والخارجية وتوسيع وتعميق الاصلاحات .

بيد أن المصاعب التى تكتنف هذه العملية مازالت ضخمة وهائلة . ولا يرجع هذا فقط الى القيود الصارمة المفروضة على الجماهير فى ظل الاحكام العرفية بل يرجع ايضا الى ان الطبقات المستغلة ليست معدة ومهياة بعد لخوض نضال حاسم، وذلك بتأثير نفوذ القيادات الانتهازية التى مارست لفترة طويلة نشاطها على قسم كبير من الطبقة العاملة وهو النشاط الذى صبغ نظرة العمال بعدم المبالاة للقضايا السياسية وبالنقابية المفرغة فى المواقف الطبقية . وقد حدث فى أوائل الخمسينيات ان حرم النشاط القانونى للحركة النقابية التى يقودها الشيوعيون ، واعقب ذلك نشاط محموم من قبل الاتحادات النقابية فى الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية فى تلقين وصبغ الاتحادات النقابية فى الفلبين بروح التعاون الطبقى والمشاركة الاجتماعية . واليوم تسيطر أيضا العناصر الانتهازية والفاسدة على قيادة « المركز النقابى الفلبينى » والاتحادات العمالية الضخمة المنضوية تحت لوائه ، ونتج عن ذلك انخفاض مستوى النشاط السياسى من جانب الطبقة العاملة عما كان عليه فى الماضى وعما يجب ان يكون عليه فى الحاضر . ويضع الحزب أولية خاصة لتدعيم نفوذه فى صفوف العمال ولرفع وعيهم الطبقى وادراكهم السياسى ، وللتغلب على التوجه الاقتصادى البحت فى نضالهم ودفعه الى اتجاه يسهم فى القضايا السياسية بصورة اكبر .

وبلا شك فان أحد الانجازات الهامة لحركة الطبقة العاملة فى الفلبين هو اكتساب الحزب الشيوعى الفلبينى لحق المشاركة فى الشئون العامة للبلاد . واستعادت المنظمات الجماهيرية للحزب ـ الشباب والنساء والفلاحين والعمال ـ نشاطها وتقوم بمهمة توصيل اراء ومواقف الحزب للجماهير والشعب وخاصة فى المسائل المتعلقة بسياسات الحكومة . ويسترشد الحزب أساسا فى عمله فى صفوف الشعب بامال ومصالح الشعب . ويؤمن الحزب بأنه توسيع وتعميق جذوره فى صفوف الشعب هو السبيل الوحيد لدفع واجبار الدوائر الحاكمة لكى تنفصل بصورة أكثر حسما عن الماضى الاستعمارى والاستعمارى الجديد ، ولكى تضع البلاد أقدامها على طريق التطور المستقل الحقيقى .

●

التحالف الاشتراكى الوطنى

بقلم: هينريك فاش

تعتبر بحق قضية حلفاء الطبقة العاملة ونضالها التحريرى وعملها الخلاق احدى القضايا الاستراتيجية الملحة ذات الاهمية الكبرى للحركة الشيوعية العالمية . وربما يكون من المفيد مجال نقدم عرضا لخبرة حزب العمال الاشتراكى المجرى فى مجال تحديد موقف مبدئى سليم من الطبقات والفئات الاجتماعية اخرى والاحزاب التى تمثل مصالحها .

وقد برهن تاريخ حركة الطبقة العاملة المجرية أنه فى كل فترة نجح فيها الشيوعيون فى تطبيق سياستهم فى التحالف على أساس المبادىء وفى روح تعاليم لينين فان القاعدة الاجتماعية لحزبهم تزداد اتساعا ويلقى نشاط الحزب استجابة قوية من جانب الجماهير . ومن الناحية الاخرى فان القاعدة الجماهيرية للحزب تتعرض للانكماش وتعانى من النكسات التى تعرض قضية الحزب وقضية الطبقة العاملة كلها للمخاطر عندما يفشل الحزب ويخطىء فى تحليل الاوضاع وتنفيذ سياسته .

ولما كان من المستحيل عرض مجموع خبرة الشيوعيين المجريين فى مجال التحالفات فى مقال واحد فاننا سنتعرض للفترة التى تلت الانتصار على الهتلرية وهزيمة نظام هورتى الفاشى .

ومن وجهة نظرنا فان سياسة الشيوعيين فى عمل تحالفات عريضة مع الاحزاب الديموقراطية هى من احدى السمات المميزة والهامة للثورة الديموقراطية الشعبية فى كل من المجر وبلدان وسط وجنوب شرق أوروبا وقد كان الحزب الشيوعى المجرى لايمتلك فى تلك الفترة الخبرة التاريخية الكافية فى تطبيقات المفاهيم الماركسية ـ اللينينية حول هذه القضية ، ولكنهم بذلوا أقصى مايستطيعون لتعزيز التعاون مع الاحزاب الديموقراطية من واقع ادراكهم لضرورة التعاون معهم .

وقد كانت الانتخابات العامة التى اجريت فى ٣١ اغسطس ١٩٤٧ والتى نال فيها الشيوعيون أكبر عدد فى الاصوات انتصارا كبيرا للقوى التقدمية . وهزم اليمينيون ومن ثم أسرعت الثورة الاشتراكية من خطاها بشكل ملحوظ . وبلغت الثورة مستوى متقدما للغاية عندما اتحد فى يونيو عام ١٩٤٨ الحزبان العماليان ـ الحزب الشيوعى المجرى والحزب الاشتراكى الديموقراطى ـ فى حزب واحد على أساس المبادىء الايديولوجيةوالتنظيمية الماركسية ـ اللينينية . وقد كان تأسيس حزب ماركسى ـ لينينى واحد ، حزب الشعب العامل المجرى ، حدثا ذا أهمية بعيدة المدى لمستقبل بلادنا . فقد قويت وحدة الطبقة العاملة واصبحت عاملا اساسيا فى أقامة الحكم السياسى الموحد للطبقة العاملة فى شكل ديكتاتورية البروليتاريا . وشرع الشعب وقد قوى تصميمه فى بناء الاشتراكية .

بيد أن مصاعب عديدة ظهرت الى الوجود فى عملية بناء المجتمع الجديد . ولم ينجح حزب الشعب العامل المجرى دائما فى تفادى الاخطاء او التصفية الفورية للتطورات السلبية .

وفضلا عن ذلك فان سياسة الحزب ازاء التحالفات وفى المحل الاول موقفه من الاحزاب تعرضت لعدد من الانحرافات . وساد الاعتقاد الخاطىء بان الجبهة الوطنية المجرية ليست سوى تحالف مؤقت ليست مهمته العمل على توحيد الاحزاب المتحالفة بل العمل على تصفيتها تدريجيا ومن ثم تصفية الجبهة ذاتها . ولم يمر وقت طويل حتى ظهرت الاثار غير الملائمة والضارة لمثل هذا الموقف . وادى التراخى فى نشاط الجبهة ونشاط الاحزاب الديموقراطية المنضمة اليها . وكانت هذه الاحزاب قد طردت العناصر اليمينية من صفوفها » أن بدات فئات اجتماعية كثيرة تفقد صلاتها السياسية بالطبقة العاملة والحركة الاشتراكية . وزاد الامر سوءا أن العلاقات بين العمال والفلاحين وهما الطبقتان الاساسيتان فى دولة

ديكتاتورية البروليتاريا قد تاثرت نتيجة للمفاهيم الخاطئة عن سياسة التحالفات .

ويضاف الى ذلك أن مفاهيمنا وتفسيراتنا لنظرية لينين عن المسالة الزراعية لم تكن كلها صائبة وهذا انعكس بوضوح على السياسة الزراعية للحزب . فبالرغم من ان الظروف الموضوعية كانت قائمة لاحداث التغيرات الاشتراكية فى الريف الا أن الحزب ارتكب أخطاء فى السياسة الضرائبية والتسرع فى اقامة التعاونيات الاشتراكية ، والخرق احيانا لمبدأ اقامة المزارع الجماعية على أساس العضوية الاختيارية . ولاشك أن كل هذا يعتبر خروجا عن المبادىء اللينينية المتعلقة بالموقف من الفلاحين . ورأت قيادة الحزب فى وجود بعض صغار الفلاحين أعضاء فى الحزب بمثابة تاييد لسياستها من قبل جميع الفلاحين الفقراء واعتبرت هذا الامر قضية مسلمة . اما بخصوص كسب متوسطى الفلاحين الى جانب الطبقة العاملة فان قيادة الحزب ألفت من تقديراتها الوضع الداخلى والدولى ورأت أن الوسيلة الرئيسية لتحقيق هذا الهدف هو فى التصفية المبكرة ونزع ملكية الكولاك . ولكننا نعرف أن لينين قد حذر الشيوعيين من تبسيط الامور أكثر من اللازم . وقال ((أما بخصوص اغنياء الفلاحين فاننا لايجب أن نصر على نزع الملكية الكامل بالنسبة لاغنياء الفلاحين والكولاك مثلما نفعل مع البورجوازية . وقد أشرنا الى هذه النقطة فى برنامجنا . وقلنا بضرورة القضاء على مقاومة أغنياء الفلاحين واعمالهم المعادية للثورة . ولكن هذا لايعنى مطلقا نزع الملكية الكامل)) ((المؤلفات الكاملة ــ المجلد ٢٩ ــ ص ٢٠٥)) .

ويتضح من هذا ان سياسة التحالفات التى اتبعها حزب الشعب العامل المجرى قد انحرفت كثيرا عن المبادىء اللينينية . وأصبح الحزب عاجزا ، بعد أن فشل فى أن يطبق بصورة سليمة نظرية لينين على الواقع العملى ، وبعد أن أقام ديكتاتورية البروليتاريا ، من الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة امامه للتقدم السريع نحو الاشتراكية . وبالرغم من أنه كانت هناك ظروف موضوعية لتوسيع الدعائم الاجتماعية التى كان المجتمع الجديد يعمل على بنائها ، الا أن الاساس الطبقى للديكتاتورية البروليتارية ــ التحالف العمالى ــ الفلاحى ــ قد جرى اضعافه مما مكن المراجعين واليمنيين من مهاجمة سلطة الطبقة العاملة وقضية الاشتراكية ومهد الطريق أمام التمرد المسلح لاعداء الثورة المدعومين من قبل الامبرياليين فى عام ١٩٥٦ .

وقد أولى الحزب اكبر اهتمام لقضية حلفاء الطبقة العاملة بعد هزيمة الثورة المضادة . وبينما اعتقد البعض ان سياسة التحالفات التى طبقها

حزب العمال الاشتراكى المجرى (١) ظاهرة جديدة تماما تشكلت فقط بعد القضاء على الثورة المضادة ، الا أن هذه السياسة فى الحقيقة لم تكن الا تطبيقا حيا لنظرية لينين عن حلفاء الطبقة العاملة « فى الظروف الوطنية والتاريخية المحددة » وامتدادا أيضا لخبرتنا فى أعوام ١٩٤٥ — ١٩٤٨ . ولا حاجة بنا للقول بأن هذه السياسة اختلفت فى عدد من النقاط الهامة عن السياسة التى كانت متبعة فى الفترة التى سبقتها . ولم يكن هذا الاختلاف يرجع فقط الى التغيرات فى الطابع الاجتماعى والطبقى بل الى عملية مراجعة للافكار الخاطئة التى كانت سائدة . وطبق الحزب وهو يرسم سياسته فى التحالف فى المرحلة الجديدة ، تطبيقا خلاقا الموقف الديالكتيكي اللينينى من العلاقة بين التحالفات الطبقية والصراع الطبقى .

وكانت القضية الحاسمة فى هذا الوضع هو تصفية التشويهات لنظرية لينين عن ديكتاتورية البروليتاريا والديموقراطية الاشتراكية . وتمسك الحزب بحزم بالمبدأ القائل بانه كلما ازدادت سلطة الدولة الاشتراكية رسوخا أمكن التوسع بصورة اكبر فى الديموقراطية الاشتراكية . ورفض الحزب كلا من الافكار العقائدية والانتهازية اليمينية عن ديكتاتورية البروليتاريا وتمسك بالموقف اللينينى الذى يقول:«ان ديكتاتوريةالبروليتاريا لا يجب النظر الى وظيفتها كانها مجرد استخدام للقوة ضد المستغلين او حتى استخدام القوة بصورة اساسية . فان الدعامة الاقتصادية لاستخدام هذه القوة الثورية ولضمان فعاليتها ونجاحها يكمن فى حقيقة أن البروليتاريا تمثل وتخلق نموذجا ارقى من التنظيم الاجتماعى للعمل بالمقارنة مع الراسمالية .. ان التنظيم الشيوعى للعمل الاجتماعى وهو الخطوة الاولى التى تسعى اليها الاشتراكية يقوم وسيستمر لفترات متعاقبة على اساس الانضباط الحر والواعى للشعب العامل نفسه .. » المجلد ٢٩ — صفحتا ٤١٩ — ٤٢٠ » .

وتخلى حزب العمال الاشتراكى المجرى ايضا عن الفكرة القائلة بان الصراع الطبقى يزداد بالضرورة حدة بعد انتصار الاشتراكية ونبذ الافكار والممارسات التى تضع فى المقدمة الاساليب الادارية . وحدد الحزب أن العمل الايديولوجى والسياسى هو المهمة الكبرى فى بناء الاشتراكية .وهذا هو السبب فى تغيير شعار قيادة الحزب السابقة والذى كان يقول « من ليس معنا فهو ضدنا » والذى كان يعبر عن النظرية الانعزالية وفقدان الثقة بالجماهير وان يوضع محله شعار جديد مختلف تماما يقول : « من ليس ضدنا فهو معنا » .

---

(١) الاسم الذى اتخذه الحزب الماركسى ـ اللينينى منذ عام ١٩٥٦ .

وأولى الحزب اهتماما أكبر لتلبية احتياجات الطبقة العاملة وفئات الشعب العامل الاخرى ، وللحوافز المادية ، وللتثقيف السياسى . وقد اقدم الحزب على شيء جديد تماما ، فبينما اتخذ الحزب موقفا صلبا وعقابيا شديدا ازاء الاشخاص المعادين المدانين بالنشاط المعادى للثورة الا أن الحزب والدولة أتاح لكل انسان بمن فيهم هؤلاء الذين كانوا ينتمون يوما ما لطبقة المستغلين ويعملون اليوم بأمانة واخلاص للنظام القائم ، الفرصة للمشاركة فى الحياة العامة . واعطى الحزب أهمية كبرى للقدوة النابعة من مزارع الدولة والتعاونيات الانتاجية وللتدابير الضرورية لمدها بأكبر التسهيلات المادية الممكنة بهدف تحقيق زيادة كلية فى الانتاج الزراعى

واستاصل الحزب عبادة الفرد واعاد الشرعية الثوريةوالمبادىء اللينينية فى حياة الحزب وخلق جوا اجتماعيا صحيا ورسم سياسة اقتصادية تتوافق مع احتياجات البلاد . ولم يكن من الممكن بدون هذا استعادة نفوذ الحزب فى صفوف الطبقة العاملة أو تدعيم تحالف العمال مع الطبقات والفئات العاملة الاخرى .

وبنى حزب العمال الاشتراكى المجرى سياسته ازاء علاقته مع الطبقة العاملة والدور القيادى للطبقة العاملة وطليعتها الماركسية ــ اللينينية على اساس التعاليم اللينينية . **وحارب الحزب مختلف الاتجاهات الانعزالية والاراء اليمينية المنحرفة حول هذه القضايا . فهو من ناحية حارب هؤلاء الذين فسروا ببساطة قضية الدور القيادى للحزب بانها مجرد شغل جميع المناصب القيادية بواسطة الشيوعيين والذين فسروا ايضا الدور القيادى للطبقة العاملة بانها مجرد وضع عدد معين من العمال فى الاجهزة القيادية .** ومن الناحية الاخرى تخلص الحزب من المفهوم اليمينى الخاطىء الذى رفض الدور القيادى للحزب والذى يطالب بالعودة الى نظام تعدد الاحزاب على اساس مختلف كلية عما تم فى عام ١٩٤٥ .

وقد تمسك حزب العمال الاشتراكى المجرى دائما بأن الدور القيادى للطبقة العاملة وحزبها الماركسى ــ اللينينى يتركز فى المحل الاول فى التعبير الصحيح عن المصالح الجوهرية للشعب العامل ومن هنا فاننا نؤمن بأن سياسات الحزب لا يقع عبء تنفيذها على اعضاء الحزب وحدهم ، بل ايضا على العمال غير الحزبيين والطبقات والفئات الاخرى . ولا يرى حزبنا اى مانع فى أن يتولى غير ــ الشيوعيين أى منصب « بالطبع فيما عدا المناصب الحزبية » طالما انهم واعون من الناحية السياسية ويتمتعون بالقدرات والمهارات المطلوبة ، وقد دلت الخبرة أن هذا الاتجاه قد استثار نشاطا وحيوية هائلة فى صفوف الشعب العامل .

وقد قال يانوش كادار « ليست هناك ثمة حاجة الى زيادة أعداد

الاشخاص المعادين بان نجعل الاشخاص المخلصين ، وان كانوا لاينتمون الى اتجاه سياسى معين أعداء لنا . وبالطبع يجب علينا تثقيف الاشخاص السلبيين بهدف تحويلهم الى مؤيدين أقوياء للاشتراكية . اما بالنسبة للاعداء فعلينا أن نبذل المزيد من الجهد لكى نكسب مايمكن أن نكسبه منهم الى جانبنا)) . وتوضح هذه الكلمات المبادىء الجديدة التى تحكم سياسة حزبنا ازاء الجماهير . وترتكز هذه السياسة فى المحل الاول على الثقة فى الجماهير والرغبة فى ان نتقدم نحو الاهداف الاشتراكية وهم معنا . وفى نفس الوقت يرى حزبنا بحكم وضعه كطليعة واعية للطبقة العاملة انه ليست هناك ثمة ضرورة ، بل يجب الحيلولة دون التضخم الزائد على الحد فى عضويته حتى فى تلك المرحلة التى تتميز بالبناء الاشتراكى على أوسع نطاق . ويقوم حزبنا بالكثير ايضا فى مجال اعادة تقييم أساليب عمله . وقد لعب هذا كله دورا ملحوظا فى الانتصار المبكر للقوى الثورية على الثورة المضادة والاسراع بعملية البناء الاشتراكى .

وقد قلنا أن سياسة حزب العمال الاشتراكى المجرى استخدمت دائما بطريقة خلاقة النظرة اللينينية الديالكتيكية للعلاقة بين التحالفات الطبقية والصراع الطبقى . وتعلمنا اللينينية أن هذه العلاقات متشابكة ومترابطة . ويعنى هذا فى التطبيق أن التعاون بين الحلفاء حول القضايا الاساسية لايعنى على الاطلاق الا يوجه النقد لهم . ولاشك أن تبنى نظرة سليمة ازاء هذا الموضوع يساعد فى حل قضايا السياسة الداخلية والخارجية الاساسية لصالح تدعيم حكم الطبقة العاملة ، ومواصلة البناء الاشتراكى ، ورفع مستوى المعيشة ، والنضال من اجل السلام والدفاع عن استقلالنا الوطنى ، وتعزيز الاممية البروليتارية ، وتدعيم أسرة البلدان الاشتراكية ، وتقوية الصداقة مع الاتحاد السوفييتى والتضامن الاخوى مع الشعوب المناضلة فى سبيل الحرية والحرية والاستقلال .

وتحدد نظرية لينين عن بناء الاشتراكية ان التحالف بين العمال والفلاحين والفئات الاجتماعية الاخرى يجب أن يتم على اساس برنامج يمثل المصالح الجوهرية المتناسقة لمختلف الطبقات والفئات فى ضوء الظروف الاجتماعية المحددة . وقد تبنى حزب العمال الاشتراكى المجرى هذه النظرة ووجد ذلك تعبيرا عنه فى سياسة الحزب الاقتصادية ، والتحولات الاشتراكية فى الزراعة ، وكل الاجراءات التى استهدفت اتقان وتحسين العلاقات الاجتماعية .

ويجدر الاشارة بشكل خاص فى هذا الصدد الى السياسة الزراعية . للحزب ، من حيث اننا نظرنا دائما الى صحتها وصوابها كمسالة حيوية للتحالف العمالى — الفلاحى . وقد عمل حزبنا فى مجال تطوير الحركة التعاونية على توفير الظروف السياسية والاقتصادية لعملية التجميع الزراعى

وتطبيق مبدأ المشاركة الاختيارية للفلاحين العاملين وضمان تأييد كل الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى .

وقد وضعت عملية اعادة تنظيم الزراعة وفقا للخطوط الاشتراكية والتى جرى تنفيذها اساسا في الفترة مابين ١٩٥٩ و ١٩٦٢ الارضية العملية للاشتراكية . وقد كانت حصة القطاع الاشتراكي قد وصلت بالفعل الى ٩٧٪ من الدخل القومي وكانت المشروعات الاشتراكية تقدم ٩٨٪ من الناتج الصناعى ، وكانت التعاونيات الزراعية ومزارع الدولة تتولى عملية زراعة ٩٧٪ من الاراضي الزراعية فى البلاد . ويعتبر من الحقائق ذات الاهمية التاريخية أن القطاع الاشتراكي أصبح يستخدم ٩٦٪ من مجموع القوى العاملة ويستخدم ٩٩٪ من وسائل الانتاج .

وقد حققت سياسة الحزب المبنية على أساس علمي نتيجة هامة الا وهى التفاف جميع الفلاحين والبورجوازية الصغيرة فى المدن وجميع الفئات الاجتماعية ، واتحادهم جميعا خلف الطبقة العاملة . وقد اعلن المؤتمر الثامن للحزب « عام ١٩٦٢ » فى ضوء تقييمه للتغيرات العميقة التىحدثت فى البلاد انه قد أصبح ممكنا التحرك قدما للامام نحو الخطوة التالية ذات الاهمية القصوى وهى بناء مجتمع اشتراكى يعتمد على قاعدتنا الخاصة .

وقد عمل الحزب الكثير ايضا لتقوية التحالف العمالى ـ الفلاحى مع المثقفين والبورجوازية الصغيرة في المدن . وفى هذا الصدد كان الحزب يرى دائما أن نفوذه فى صفوف المثقفين يعتمد على مدى صلابة صلات الحزب بالعمال والفلاحين والفئات العاملة الاخرى .

وقد استهدفت سياسة حزب العمال الاشتراكى المجرى فى الفترة التى تلت هزيمة الثورة ـ المضادة فى المجال الثقافى والمثقفين الى كسب تأييد غالبية هذا القطاع على اساس مبدئى ، واستئصال الافكار المعادية للثورة والمراجعة ومحاربة الايديولوجية البورجوازية . وعمد الحزب الى تقوية مراكزه الاساسية فى مجالات العلم والثقافة والتعليم . واعتبر الحزب أن احدى الوسائل المهمة للغاية لتحقيق القيادة الحكوميةوالحزبية فى هذا المجال تكمن فى تحديد الخطوط الاساسية للتقدم الثقافى واتخاذ موقف محدد ازاء القضايا الجوهرية لهذا التقدم ، وكذلك تطوير وتشجيع النقد الماركسى المبدئى . وسار الحزب شوطا اكبر فى مجال التربية الايديولوجية الماركسية ـ اللينينية للمثقفين الشبان من ذوى الاصل العمالى أو الفلاحى ومساعدتهم ماليا فى فترة تدريبهم المهنى . وكذلك بذل الحزب كل مافى وسعه لضمان وكفالة الحرية الكافية للفكر والبحث الخلاق . ويرىالحزب ضرورة تكريس جهود جمعيات العمال المبدعين والمنظمات المماثلة لخدمة البناء الاشتراكى . وأن تتخذ هذه الجمعيات اشكالا تنظيمية تتناسب مع

الانشطة العامة فى مجالاتها . وجدير بالذكر ان حزبنا يستبعد على الاطلاق امكانية توقيع العقوبات والجزاءات على هؤلاء الذين يدوسون المصالح الاشتراكية بواسطة نشر المؤلفات ذات التأثير الفاسد على الوعى الاجتماعى أو بواسطة الاعمال المعادية الاخرى .

وقد لعبت أيضا سياسة الحزب الصائبة والمرنة دورا هاما . فمنذ الايام الاولى بعد القضاء على الثورة المضادة وبالرغم من أن الكثيرين من المثقفين ، قد لعبوا دورا سلبيا فى عام ١٩٥٦ الا أن الحزب لم يعتبر على الاطلاق هذه الفئة الاجتماعية كفئة مضادة ـ للثورة فى مجموعها . ولا جدال أن هذا الموقف من جانب الحزب له أهميته البارزة . ففى ذلك الوقت طالب البعض وباصرار على وضع جميع المثقفين فى ((قفص الاتهام)) ، الا أن الحزب دعا الى تنظيم حملة ضد المثقفين بل ضد الاخطاء الرجعية التى يروج لها البعض .

وتقدم الخبرة المجرية دليلا جديدا على أن المثقفين يمكن فقط أن يمارسوا دورهم التقدمى فى تحالف مع وتحت قيادة الطبقة العاملة . وتبرز من هنا أهمية تقوية صلاتهم وروابطهم بالطبقة العاملة . وقد حارب الحزب من أجل انجاز هذه المهمة على جبهتين . **أولا** ، عارض الحزب الافكار الخاطئة التى كانت سائدة فى صفوف العديد من المثقفين ، فى ذلك الوقت وحارب آثار الايديولوجية البورجوازية وخاصة التعصب القومى ، وايضا فكرة « الطريق الثالث » والكوزموبولوتية . **ثانيا** ، ان الماركسية فى بلادنا اذا ارادت أن تهزم الايديولوجية البورجوازية لابد لها من أن تتخلص من رواسب وعوائق الجمود الذهبى .

وقد كتب **لينين** يقول : « ان البروليتاريا لا تقدم فقط المثقفين من بين صفوفها بل تقبل أيضا فى صفوفها المؤيدين من صفوف فئات الشعب المثقفة بلا استثناء » (المجلد ٦ ـ ص ١٩٨) . وقد نجح حزب العمال الاشتراكى المجرى باتباعه سياسة مدروسة جيدا وصبورة ، وبالاعتماد على تأييد المثقفين الشيوعيين فى أن يكسب فى فترة زمنية قصيرة نسبيا غالبية المثقفين المترددين مما سهل عملية عزل عناصر الثورة المضادة فى صفوفهم .

وقد حدثت عمليتان اجتماعيتان أساسيتان فى الفترة الواقعة بين التحرير وبناء أسس الاشتراكية . **أولا** : وصلت القوى الانتاجية الى مستوى كيفى جديد ، وتحقق معدل نمو مرتفع فى التصنيع . **ثانيا** : تشكلت علاقات الانتاج وجميع العلاقات الاجتماعية على أساس المبادىء الاشتراكية . وقد ادت هاتان العمليتان المتداخلتان الى أحداث تغيير جوهرى فى التركيب الطبقى للمجتمع . ونورد فيما يلى النتائج الاساسية للتطور فى الفترة ما بين ١٩٤٩ و ١٩٦٣ .

ازدادت نسبة المتكسبين بالاجور والرواتب من ٤٦٪ من السكان فى عام ١٩٤٩ الى ٧٠ ٪ فى عام ١٩٦٣ . وفى فترة خطة السنوات الثلاث (١٩٥٨ ــ ١٩٦٠) انضم حوالى مليون فلاح فردى الى التعاونيات الانتاجية . وهبط عدد صغار المنتجين الزراعيين الذين كانوا يشكلون ٤٢ ٪ من السكان فى عام ١٩٤٩ الى ٢ ٪ فى عام ١٩٦٣ . واصبح الفلاحون نتيجة لاعادة التنظيم الاشتراكى للزراعة طبقة متجانسة من زاوية علاقات الملكية . ويجب ان يكون واضحا ان الموقف الطبقى للفلاح التعاونى يختلف جوهريا عن موقف الفلاح الفردى . وبدأ كل فى الريف والحضر يتطور وفقا للخطوط الاشتراكية وهو الامر الذى يسرع بتكوين طبقة اشتراكية واحدة من الفلاحين .

ونتيجة لهذه التغيرات الضخمة اصبح التدعيم المطرد للاقتصاد الاشتراكى الاساس المباشر لرفاهية الغالبية العظمى من السكان . واصبحت كل الطبقات وغالبية الفئات الاجتماعية تربط مصالحها الجوهرية بالتقدم الاشتراكى للبلاد .

وهكذا صاحب عملية وضع الاسس للاشتراكية تغيير عميق فى التركيب الاجتماعى للمجتمع ، وبالتالى دخلت ايضا سياسة حزبنا ازاء التحالفات مرحلة جديدة فى زيادة تعميق الوحدة الوطنية الاشتراكية . ويخدم جوهر هذه السياسة اليوم ــ سياسة توحيد كافة طبقات وفئات مجتمعنا ــ هدفا أرقى يفوق الاهداف السابقة وهو بناء مجتمع اشتراكى متطور .

ولا شك ان المصلحة المشتركة لكل فرد فى تحقيق الاهداف النهائية للتطور قد اصبحت تشكل عاملا وقوة محركة فى تدعيم سلطة الطبقة العاملة ، ويعود الفضل فى هذا الى العمل الدءوب والمثابرة من قبل الحزب . ومع هذا فان حزب العمال الاشتراكى المجرى بينما يعمل على التاكيد من ان مختلف الفئات الاجتماعية لا تتجاوز تطلعاتها الاهداف المشتركة الا انه لم يكف عن البحث عن الوسائل التى تكفل تحقيق ولاء هذه الفئات للنظام الجديد ومشاركتها الواعية النشطة فى انجاز المهام التى تواجه البلاد .

ويكتسب العمل الايديولوجى أهمية خاصة فى هذه المرحلة . فبينما حدثت تغيرات عميقة فى العلاقات الاجتماعية ككل الا أن بنية الوعى الاجتماعى ما زالت معقدة للغاية . فكل خططنا التى نزمع تنفيذها فى الوقت الحاضر لا تلقى بالضرورة التقبل الكامل من كافة أفراد الفئات الاجتماعية . وعلى سبيل المثال فان بعض الاسس الموضوعة كمحك للوحدة الوطنية الاشتراكية قد تجد قبولا واستحسانا من قبل هذه المجموعة أو هذا الفرد بينما قد

لا تجد القبول أو الاستحسان من جانب البعض الاخر . وليس جميع المؤيدين لأفكار السلام والاستقلال الوطنى على استعداد دائما لتقبل المهام التى ينطوى عليها وضعها فى التطبيق . وفى الوقت الذى يريد معظم افراد مجتمعنا مواصلة بناء الاشتراكية ولكن توجد هذه المجموعة أو تلك التى ترفض القيام بهذه المهمة الحالية أو استخدام تدابير معينة فى تنفيذها وانجازها . وكمثال آخر ، يؤيد شعبنا بثبات النشاط الدولى لحزبنا ولكن هناك البعض تأثرا منهم من التطورات الدولية الجارية لا ينجحون دائما فى تكوين فكرة واضحة عن دور الامبريالية العالمية أو لا يؤيدون تأييدا كاملا سياسة التعايش السلمى .

ويجعل كل هذا من المحتم تحسين العمل الأيديولوجى وتطوير الديموقراطية الاشتراكية وجذب الجماهير للحياة العامة بصورة تفوق اى وقت مضى . وتعتبر الجبهة الوطنية الشعبية عاملا هاما فى انجاز هذه المهام . ويتوحد ويعمل فى اطار هذه الجبهة وتحت قيادة الحزب القوى التى تؤيد قضية الاشتراكية بغض النظر عن أوضاعها الطبقية أو انتماءاتها الحزبية أو الايديولوجية والتى تعترف بالدور القيادى للحزب وسياسته الاممية البروليتارية . وبكلمات أخرى تعتبر الجبهة شكلا تنظيميا مناسبا وتقدم اطارا عريضا يتم من خلاله تنفيذ سياسة الوحدة الوطنية الاشتراكية كما وضعها حزب العمال الاشتراكى المجرى .

ويتطلب بناء المجتمع الاشتراكى المتطور المساهمة الفعالة من قبل جميع ابناء المجر ، وهو الأمر الذى دلت عليه تجاربنا . وقد قال المؤتمر التاسع لحزبنا (عام ١٩٧٥) فى ضوء التقارب الوثيق فى المصالح التى تجمع الطبقات والفئات العاملة الاخرى فى البلاد قوة ، وكذلك تزداد قوة الوحدة المعنوية والسياسية لمجتمعنا . ويقوم شعبنا ـ الشيوعيون ـ وغير الشيوعيين ـ ببناء المجتمع الاشتراكى المتطور . وستؤدى جميع هذه العمليات الى تحقيق الظروف التى ستنضج بالتدريج وستؤدى الى الاستئصال النهائى لكافة الفروق الطبقية » .

ولا حاجة بنا الى القول بأن التأييد الذى تلقاه سياسة حزبنا الجارية وعمله اليومى من جانب كافة الطبقات والفئات الاجتماعية لخير دليل على ان اهداف ومصالح الطبقة العاملة تتفق مع مصالح الشعب كافة وان سياسة الحزب بكاملها قد اصبحت الاساس للجهد المشترك لجميع أفراد الشعب العامل فى عملية بناء المجتمع الاشتراكى المتطور الجارية الآن .

●

الإنســـان
في عـــالـم الإعـــلام

بقلم : ميكال ميزيوريني
لوتس هولتسينجر

منذ فترة طويلة تخطى الاعلام الجماهيرى ، بفضل قدراته المتزايدة فى مجال تشكيل الرأى العام ، الحــــدود الوطنية للبلدان وأصبح أداة للسياسة الخارجية وللسياسة الداخلية أيضا . ومع اتساع مجال وسائل الاعلام الجماهيرى أصبحت المبادىء والأساليب المستخدمة فى جميع أشكال النشر احدى القضايا المحورية فى النزاع الايدلوجي ، وأصبحت أكثر الحاحا تلك القضايا مثل قضية مسئولية الاعلام ازاءحاضرومستقبل البشرية أو قضــــية ما اذا كان يغرس الصـــــفات النبيلة والانسانية أو يستثير ويستغل الغرائز المنحطة . ولم يعــد شيئا يدعو للاستغراب أن ظاهرة الاعلامالجماهيرىوالمشاكل والاتجاهات المتعلقة بتطوير وســـائل الاعلام قد اصبحت تحظى بصورة متزايدة باهتمام وتدقيق البحاثة المحترفين والصحفيين الممارسين .

وسننشر هذا الحوار حول نظـــامين اعلاميين دار بين الصحفى والناقد البولندى ميكال ميزيورنى ممثلا لصـــحيفة ((تريبيونا لودو)) ودكتور لوتس هولتسينجر الذى يعمل فى صحيفة الشيوعيين النمساويين ((فولكستيمه)) .

« وفرة الاعلام » ؟

توضح احصائيات اليونيسكو ان المطابع فى العـــالم تطبع يوميا ٥٠٠ر٠٠٠ مليون نسخة تصدر عن أكثر من ٤٠٠٠ر٤٠ صـــحيفة (١) • وفى عام ١٩٦٢ كان هناك ٤٣٦ مليون جهاز راديو و ١٤٢ مليون جهـــاز تليفزيون ، وقـــد تضاعفت هذه الأرقام بعد ذلك بعشرة أعوام ووصلت الى ٨٨١ مليونا و ٢٣١ مليونا على التوالى • واذا أضفنا الى ذلك ان ماكينات المبرقة الكاتبة تعمـــل اليوم بسرعة ١٢٠٠ كلمة فى الدقيقة وأن الأقمار الصناعية للاتصالات (٢) تنقل الاخبار على الفور من هذا الركن من العالم الى الركن الاخــر يمـــــكن لنا أن نتصور مدى اتساع ومدى امكانيات وسائل الاتصال والاعلام فى عالم اليوم •

ميزيورنى : ولكن للاسف يستخدم هذا التقدم الهـــائل فى وســـائل الاعلام والذى يمكن تسميته « بالانفجار الاعلامى » فى الترويج لأســـطورة « وفرة الاعلام » فى العالم الغربى باعتبـــار ذلك علامة للديموقراطيـــة و « للحرية غير المقيدة » و « لمزايا » النظام الرأسمالى فى مجال الاعلام .

ويلجأون عادة لتأييد هذه النظرية الى البيانات الخاصة بأرقام استهلاك الفرد لورق الصحف والدراسات السوسيولوجية عن التليفزيون التى تقدم لنا على سبيل المثال هذه الأرقام .. يقضى ٣١ مليون فرنسى ٥ر٢ ساعة يوميا فى مشـــاهدة التليفزيون ، ويقضى الرجل الانجليزى « المتوسط » ١٢ عاما من عمره فى متابعة برامج التليفزيون ، ويكرس الرجل الأمريكى العامل ما يقرب من ٨٠٪ من وقت فراغه فى الاســـتماع الى الراديو أو مشاهدة التليفزيون ، ويكرس ١٤ ٪ اخرى لقراءة الجرائد والمجلات .

غير انه يوجد هناك ١٠٠ قطر فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يشكلون ٦٠ فى المائة من سكان العالم لا يزيد توزيع الجرائد فيها عن ١٠٠ نسخة بالنسبة لكل ١٠٠ (مائة) من السكان وتبلغ هذه النسبة واحـــد لكل خمسة فى بلدان أمريكا اللاتينية التى يبلغ تعداد سكانها ١٥٠ مليونا •ويجدر بنا أن نذكر أيضا أن الاحصائيات تشير الى انتشار الامية فى البلدان غـــير الاشتراكية حيث تبلغ نسبة الامية واحد بالنسبة لكل ٣ أشخاص بالغين .

---

(١) الكتاب السنوى الاحصائى لليونسكو عام ١٩٧٤ صفحات ٧٧٢ ـ ٧٧٦ و ٧٧٨ ـ ٧٨٣ • وهذه الأرقام لا توضح الصورة الكلية لعدم توافر الاحصائيات بالنسبة لعديد من البلاد بالاضافة الى أن الجرائد اليومية الكبرى فقط والمطبوعات الاقتصـــادية ـ السياسية غير اليومية محسوبة فى الرقم النهائى •

(٢) فى عام ١٩٧٥ كان الجيش الامريكى يملك وحده ٢١ قمرا صناعيا يستخدم منها ٩ اقمار فى الاتصالات والباقى فى اغراض قياس الاحوال الجوية والمخابرات والاغراض العسكرية •

هولتسينجر : هذا صحيح ولكن المسألة ليست تتعلق فقط بالانتشار والذيوع غير المتساوى والمتكافىء لوسائل الاعلام فى مختلف أجزاء العالم الاشتراكى . ولكن السؤال هل يوجد حقا « وفرة اعلامية » فى البلدان الرأسمالية المتطورة التى تكاد تكون مشبعة بوسائل الاعلام ؟ هل يمكن أن تصبح الكمية المقياس الصحيح خصوصا اذا كنا نتحدث عن نظامين اجتماعيين متعارضين ؟

ميزيوروني : دعنا نلقى نظرة على أحدث كتاب سنوى احصائى صادر فى وارسو (بولندا) ونقارن بين البيانات الواردة فى هذا الكتاب عن تطور وسائل الاعلام بمثيلاتها فى النمسا . ففى عام ١٩٧٤ كان فى بولندا ١٨٠ جهاز تليفزيون بالنسبة لكل ١٠٠٠ شخص من السكان بينما كانت النسبة ٢٤٦ فى النمسا وكانت النسبة فى أجهزة الراديو ٢٣٦ و ٢٨٧ على التوالى وفى بولندا عام ١٩٧٣ نشر ١٠٧٤٤ كتابا . وفى النمسا ٥٣٤٢ كتابا . ويوجد فى بولندا ٤٤ جريدة يومية . وفى النمسا ٣٢ جريدة يومية . وبلغ حجم ورق الطباعة ٨٫٠٠٠٫٠٠ و ٢٫٢٩٦٫٠٠٠ على التوالى .

وتقدم هذه الارقام صورة واضحة لتطور وسائل الاعلام فى كلا البلدين . ولكنها لا تكشف عن الاتجاه والمحتوى والمضامين الموجودة فى هذا الاعلام وبالتحديد بمدى استفادة الجمهور من هذا الكلام .

هولتسينجر : من الواضح والجلى أنه بالرغم من الوظائف المتشابهة التى تمارسها أجهزة الاعلام الشيوعية والرأسمالية الا ان هناك تعارضا كاملا فى أهدافها الاجتماعية . فهناك اختلاف أساسى فى اتجاهاتهما والأولويات التى يضعونها . ومن ثم فان القضية المفروضة هى ما هى الاحداث التى تغطيها وسائل الاعلام فى كل نظام من النظامين ؟ كيف يشكلون الرأى العام ؟ وبواسطة أى أسلوب ؟ وفى أى اتجاه ؟ وما الدور الذى يلعبه العنصر التجارى فى نشاط كل منهما ؟

وفى ضوء هذا فقد حاولت اجراء تحليل يتناول الجريدة الرأسمالية النمساوية « **كرونن ـ تسايتونج** » وجريدتنا الشيوعية « **فولكستيمه** » .

تخصص جريدة « **فولكستيمه** » مايقرب من ثلاث صفحات للاعلام فى الشئون الداخلية والخارجية وصفحة أخرى « للجانب الآخر » من مشاكل الحياة التى يتعرض لها الشعب العامل ، وهناك ٤ صفحات أخرى تغطى الأحداث المحلية وصفحة تغطى قضايا الثقافة ويدخل فى هذا الاطار أخبار التليفزيون والرياضة .

هذا بينما يبلغ عدد صفحات « **كرونن ـ تسايتونج** » نصف عدد صفحات « **فولكستيمه** » الا أنها أكثر طولا وهو الشىء الذى يجعل هذه

الصحيفة اكبر حجما فى مساحتها . ومع ذلك فهى تخصص صفحتين (٢) فقط للسياسة الجارية . وفى الناحية الاخرى تركز على المواد الاثارية وخاصة حياة المجتمع والجريمة والجنس التى تحتل ٩ صفحات . كما تخصص ٨ صفحات لأخبار الرياضة . وبالاضافة الى ذلك تخصص صفحات كاملة لكشف طوالع النجوم (البخت) والمسلسلات الهزلية و ٢٥ صفحة اخرى للاعلانات .

وحول هذه القضايا مثل قضية ارتفاع الاسعار او الأمن الصناعى نشرت الصحيفة على مدار شهر كامل ٦ موضوعات بينما نشرت « **فولكستيمه** » فى نفس الفترة ١٩ موضوعا .

وفى نفس الوقت تؤكد دائما **كرونن ــ تسايتونج** « العبء » المتزايد المزعوم على أصحاب الإعمال نتيجة لزيادة الانفاق على الاجور فى محاولة اشاعة المفهوم القائل بان رفض المطالب بزيادة الاجور يمكن أن يساعد على حل مشكلة العمالة . ولا تذكر الجريدة شيئا على ان ارتفاع الاسعار يؤدى الى خفض واقعى للاجور الحقيقية . وبالطبع تنشر جريدتنا بانتظام المواد التى تشرح للشعب العامل هذه القضية هذا بالاضافة الى اننا نستخدم فى هذا الغرض الاحصائيات الرسمية المتاحة على قدم المساواة لجريدة « **كروان ــ تسايتونج** » .

وهناك نقطة اخرى تتعلق بقضايا العمل . ففى هذه الفترة محل الدراسة تجاهلت **كرونن تسايتونج** هذه القضايا كلية بينما نشرت **فولكستيمه** ١٤ موضوعا عنها .

وليست جريدة **كرونن ــ تسايتونج** الا مثالا ــ ونموذجا لوسائل الاعلام الرأسمالى . وعلى سبيل المثال تكرس شاشة التليفزيون النمساوى ٩ر١ فى المائة فقط فى وقت ارسالها لهذه القضايا .

وليست هناك ثمة حاجة للقول أن مثل هذا التركيب الاعلامى لا يعكس علاقات الحياة بل على العكس يعمد الى اخفائها وصرف الأنظار عن المشاكل الاساسية التى تؤثر على مصالح اغلبية السكان .

ومن ثم فلا يدعو الامر للاستغراب اذا لاحظ **البروفسور هيربرت شيلر** بجامعة كاليفورنيا أن هذه الوفرة الاعلامية قد جعلت من الممكن موضوعيا أن تضيع الأشياء الهامة فى غمار الاشياء التافهة وان ترتفع الاشياء التافهة الى مستوى الاشياء الهامة .

« حرية الراى » فى التطبيق

ويتحدث غالبا البحاثة البورجوازيون فى شئون وسائل الاعلام عن صحافة

البالوعات القذرة كشيء مشين للعالم الغربي ولكنهم يشيرون بفخر واعتزاز الى الدوريات ذات « النوع » الجيد التى تفصح عن الحرية الحقة للصحافة والتى تقدم معلومات موضوعية عن التطورات السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية وتعكس مختلف وجهات النظر التى تنقد الحكومة وبالتالى تؤكد استقلالها .

ميزيورني : لدى ملحوظة أولية على ما يسمى بالاعلام الموضوعي « النزيه » . فلنأخذ على سبيل المثال هذه الواقعة : زار **ادوارد جيريك السكرتير الاول لحزب العمال البولندى الموحد** عمل المناجم فى كاتوفيش . ولكن مايسمى بالصحافة الرأسمالية ذات الاتجاه الموضوعي « النزيه » احاطت زيارة جيريك لعمال المناجم بتقارير عن « الوضع الاقتصادى الخطير » فى بولندا وبالتالى أضفت طابعا سلبيا عليها . وبكلمات أخرى فان السياسة الاعلامية تبدأ بانتقاء الخبر ثم طريقة تقديمه ثم طريقة تفسيره .

ثم هل يمكن أن تكون هناك كافة أشكال « التقارير » اليومية عن « انتهاك حقوق الانسان فى البلدان الاشتراكية » فى نفس الوقت التى تحجب فيه الانباء المتعلقة بنتائج التحقيقات التى أجرتها محكمة حقوق الانسان الاوروبية فى ستراسبورج التى استمعت الى شكوى فى جمهورية ايرلندا ضد السلطات البريطانية التى استخدمت وسائل التعذيب اثناء عمليات التحقيق والاستجواب مع المسجونين فى أولستر .

هولتسينجر : بالطبع تفقد مفاهيم « الموضوعية » و « الدقة » كل معنى عندما تتخذ الصحافة الرأسمالية لنفسها خط العداء للشيوعية والعداء للسوفييت . ولنأخذ على سبيل المثال جريدة **« كرونن ـ تسايتونج »** وبعض العناوين التى نشرتها ، فى عدد ١١ أكتوبر ١٩٧٦ فى الجريدة ظهر العنوان التالى « الروس يسعون لاحتلال رومانيا ويوغوسلافيا » ولم يورد المقال حقيقة واحدة . وفى عدد ١٩ أكتوبر : « السوفييت يركزون الضغط على دول البلقان » ، وأورد المقال تدعيما لهذا الخبر أن اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية لدول ميثاق وارسو سيتم فى رومانيا . وفى عدد ٢٤ أكتوبر : « السوفييت لا يواجهون أية عقبة فى دخول يوغوسلافيا » . وهناك العديد من الامثلة الاخرى .

ميزيورني : ولكن ماذا يمكننا قوله عن أسلوب وسائل الاعلام الرأسمالية فى معالجة المشاكل الاساسية فى الداخل ؟ يمكننا أن نأخذ كمثال الحملة الانتخابية للبوندستاج . ففى أثناء هذه الحملة أفردت صحيفة « فرانكفورتر آلجمنيه تسايتونج » صفحات كاملة لمناقشة والتنبؤ بالقوة النسبية للاحزاب المتنافسة . ولكنها لم تعط فكرة ما عن هذا الحزب أو ذاك النموذج الذى يحلو للأيديولوجيين الرأسماليين الاشارة اليه كدليل وبرهان على « حرية الفكر » فى الصحافة الغربية . ولكن لم يحدث فى هذه

الحملة او فى اية حملة اخرى ان تناولت الصحافة قضية بسيطة للغاية مثل المصالح التى تمثلها والدور الذى يلعبه اتحاد رجال الاعمال أو اتحاد رجال الصناعة الالمان .

هولستينجر : ويمكننا أن نضرب مثالا آخر بفضيحة ووتر جيت وتقييم وسائل الاعلام الرأسمالية لها التى قدمت أدق التفاصيل عن بشاعتها ولكنها فى النهاية قررت أن ووتر جيت ظاهرة شاذة وأن انفضاحها بصورة كاملة برهان على الطبيعة الديموقراطية للمجتمع الرأسمالى .

وحذرت مجلة « **فورشن** » بعد فضيحة ووترجيت مباشرة من استمرار بعض الأصوات المتحمسة لما يسمى بالصحافة « الحرة » و « المستقلة » وقالت المجلة وهى تستحث الناشرين والصحفيين الى « الاكتفاء برواية الحدث أو الواقعة وهو الامر الذى يمكن أن تؤديه الجريدة بمهارة بحكم الدقةوالخبرة التى تمتلكها . وفى نفس الوقت يمكن للجريدة ان تؤدى هذا العمل بشكل دائم عندما تترك للمؤسسات والجهاتالمسئولة مهمة تكييف الحدث أو الواقعة .. وانتقدت المجلة سيادة النغمة الاتهامية فى العمل الصحفى وعدم الانصات الى توجيهات الرؤساء وأصحاب الاعمال .

ميزيورنى : يتضح من هذا التناقض الحاد القائم بين الممارسةالتطبيقية للعمل الصحفى فى الصحافة الرأسمالية وبين مفهوم حرية الصحافة الذى يجرى الترويج له لأسباب دعائية . ويظهر جليا أيضا أن ما يهدف اليه الأيديولوجيون البورجوازيون هو أن يفرضوا على العالم الاشتراكى ان يقبل ويسمح بالدعاية المعادية للسوفييت والمعادية للشيوعية فى البلدان الاشتراكية .

هولتسينجر : واذا نظرنا الى حقيقة مايسمى بالتعددية فى الاعلام الرأسمالى فاننا سنكتشف أنه ليس سوى انعكاس للصراع بين مختلف المجموعات فى صفوف الطبقة الحاكمة ، وهى صراعات تهدف فى الاساس الى ضمان استقرار الطبقة الحاكمة ككل وان تم ذلك باستبعاد هذه المجموعة أو تلك .

وبالطبع يمكن لبعض الاشخاص أن يقولوا أن مثل هذا التفسير صحيح ولكنه ليس تفسيرا شاملا وكاملا حيث أنه فى كثير من البلدان وخاصة البلدان الرأسمالية المتقدمة يوجد الى جانب الصحافة والتليفزيون الرأسمالى صحافة شيوعية . وللرد على هذا نقول أولا ان الايديولوجيين البورجوازيين يقيمون دعواهم على أساس أن حرية الفكر تمارس بصورة موضوعية فى وسائل الاعلام الرأسمالى نفسها . وثانيا يدعم الاعلام الرأسمالى بواسطة الحكومات والاحتكارات بما لها من نفوذ وأموال وتعرف جميعا فى التطبيق ماذا يعنى هذا . وعلى سبيل المثال حدث فى النرويج ان

اخطرت رسميا الهيئات المسئولة عن الاذاعة والتليفزيون الحزب الشيوعي بأنه لن يسمح له بعرض وجهة نظره وذلك في الحملة الانتخابية التي جرت هذا العام • وتبذل جهود حتى فى تلك البلدان التي تتمتع فيهـا الاحزاب الشيوعية بنفوذ قوى لا يسمح بتجاهلها فى حل أية مشكلة قومية ، من أجل سد الطريق أمام نشاطات هذه الاحزاب . وعلى سبيل المثال قالت جريدة « يونيتا » أنه في الحملة الانتخابية لعام ١٩٧٥ في ايطاليا حصلت الاحزاب المكونة للاغلبية الحكومية على ٧١ر١ في المائة من الوقت المخصص للاحاديث التليفزيونية وحصل الفاشيون الجدد على ٨ر١١٪ وحصل الشيوعيون على ٨ر١٣ في المائة فقط • ومن الجلي أن مثل هذا التوزيع لا يعكس الوضع الحقيقى للقوى السياسية فى البلاد •

وعلينا الا ننسى ايضا أنه عندما يسمح لأحد الشيوعيين أو التقدميين بالادلاء بوجهة نظره تجرى على الفور عملية « توازن » عن طريق ابراز الرأى المضاد ، تلك العملية التي تحدث عنها ريتشارد جودين أحد كبار موظفى الادارة الامريكية فى عهد كيندى وجونسون عندما قال : « اذا تحدثت مجموعة من السود عن الاضطهاد الواقع عليهم فيجب على الفور ابراز رأى جماعة كوكلوكس كلان الذى يقول بأنهم غير مضطهدين » .

وهناك شيء آخر يجدر الاشارة اليه وهو أن المقالات النقدية الجادة التي يمكن أن تحفز الناس على التكفير لا تظهر عادة الا فى الصحافة « النوعية » وجمهور قراء هذه الصحافة محدود .

« ادفع تملك »

منذ ١٥ عاما كتبت صحيفة « أوبزرفر » عن الصحافة فى المجتمع الراسمالى ووصفتها بأنها تدخل فى أطار الصفقات والاعمال التجارية ، وأن عملية شراء وبيع الجرائد يدخل فيها محررو الجريدة وعمالها وقراؤها . ويمكن للشخص الذى يشترى الصحيفة أن يغير من سياستها أو يحسن أداءها أو يمكنه ببساطة غلقها . والفيصل فى هذا كله هو الربح . ويبدو أن التاريخ لم يشأ أن يكذب كلمات الاوبزرفر وأن يبرهن على صحتها بالمصير الذى آلت اليه الجريدة نفسها • فلم يمض وقت طويل حتى بيعت هذه الجريدة التى تعتبر أقدم الصحف الانجليزية التى تصدر أيام الآحاد والتى تأسست فى عام ١٧٩١ الى « شركة الزيت الامريكية آتلانتيك ريشفيلد » التى دفعت أكبر ثمن . ولقيت نفس المصير الصحف الفرنسية البورجوازية المشهورة « اكسبريس » و « فيجارو » و « فرانس سوار » .

ميزيورنى : هناك أسماء كثيرة يمكن اضافتها الى هذه القائمة . ففى عام ١٩١٠ كان هناك ٦٠ فى المائة من المدن الامريكية تفاخر بوجود صحيفتين متنافستين على الأقل فيها ، ولكن هذا الرقم تقهقر فى عام ١٩٥٠ وأصبح

١٥ فى المائة ، وفى عام ١٩٧٠ أصبح ٤ فى المائة . وكان فى فرنسا فى أوائل هذا القرن ٤١٤ صحيفة ، وتراجع هذا الرقم الى ٩٠ فى عام ١٩٧١ . وفى عام ١٩٣٩ كان هناك ٦٥ جريدة يومية ولا يوجد اليوم الا ٢٢ فقط . وفى جمهورية المانيا الاتحادية نقص عدد الجرائد والمجـــلات الى النصف فى الـ ٢٣ عاما الماضية .

وتتحكم فى بريطانيا أربع مجموعات احتكارية فى ٨٠ فى المائة من المجموع الكلى للتوزيع . ووفقا لبيانات « **المعهد الصحفى الدولى فى زيورخ** » فان أربعة ملايين نسخة من مجموع نسخ الجرائد المطبوعة فى ايطاليـــا مملوكة للاحتكارات الكيماوية واحتكارات الزيت . وفى الولايات المتحـــدة يعتبر البنتاجون احد كبار ملاك وسائل الاعلام حيث يمتلك اكبر شـــبكة راديو وتليفزيون تشمل ٣٥٠ محطة بما فيها ٣٥ محطة تليفزيون فى ٣٠ قطـــرا . ويصدر ويوزع البنتاجون ايضا أكثر من ١٤٥٠ جريدة ومجلة فى انحـــاء العالم .

ومن ثم يمكن لاى انسان أن يدرك ، ويعترف البحاثة البورجوازيون بهذه الحقيقة ، بأن اعتماد الصحافة والاذاعة والتلفزيون على مالـكيها يفصح عن نفسه أساسا فى السياسة الاعلامية التى تتبعها وطابعها .

هولتسينجر : من وجهة نظرى ، فان اعتماد الصحافة الراسمالية ليس فقط على مالكيها بل ايضا على الطبقة الحاكمة ككل ، مسألة يجب التوكيد عليها . بالطبع تلعب الاعلانات الدور الرئيسى فى عملية التمويل . ولا توجد تحت يدى أحدث الارقام ولكن فى النصف الاول فى عام ١٩٧٣ مثلا كانت الاعلانات تشكل ٥٨٫٩ فى المائة من الدخل الكلى للصحافة الراسمالية وفى عام ١٩٧٤ هبط الرقم قليلا الى ٥٧٫٨ فى المائة . ويمكننا أخذ فكرة عن الحجم الفعلى لهذه الدخول اذا ذكرنا أن ايرادات الاعلانات السنوية لمحطات التليفزيون الامريكية الثلاث الكبرى « **سى بى اس** » و « **ان بى سى** » و « **اى بى سى** » تصل الى ١٫٥٠٠ مليون دولار لكل منها .

ومن ثم ليس هناك مايدعو للدهشة اذا عرفنا أن أقسام الاعـلانات فى عديد من دور النشر البورجوازية تكسب كل يوم المزيد من السـلطة والنفوذ وغالبا ما يكون رأيها حاسما فى مواد النشر الاخرى .

ميزيورنى : ويمكننى ان اقرر ايضا ان علاقات السوق بطبيعتها وحقيقة ان وسائل الاعلام الراسمالى ليست سوى احد فروع التجارة التى يسودها مبدأ الربح يترك تأثيرا لا يمكن تفاديه على نشاطاتها . ويعنى هذا أن الاعـلام ينظر اليه من زاوية قيمته السوقية وهو الامر الذى يدفع به الى طريقـــة الاثارة والنشر المتعمد لمعلومات زائفة وغير منطقية وهلمجرا . وعلى حـــد قول الناشر الفرنسى **جلود جوليان** « لقد خلط الغرب الصناعى بين حرية

الصحافة والحرية التجارية فى اصدار الجرائد والدوريات » .

« حرية تبادل المعلومات » أو « امبراطورية الاعلام »

هولتسينجر : وصل اعتماد الصحافة الراسمالية والراديو والتليفزيون على الاعلانات وراس المال الكبير بشكل عام الى درجة كبيرة من الخطورة اليوم ، وذلك نظرا للنمو المتزايد لنفوذ الاحتكارات المتعددة القومية والتى يتحكم فى غالبيتها كبار رجال الاعمال الامريكيين . وقد تمكنت الاحتكارات المتعددة القومية بواسطة المصانع والمنشآت والمؤسسات التى تديرها فى جميع انحاء العالم غير الاشتراكى من التسلل الى وسائل الاعلام الوطنية وغمروها بالاعلانات والثقافة التافهة وغيرها من سمات « أسلوب الحياة الامريكى » .

ويتحكم فى التوزيع الاعلامى فى العالم غير الاشتراكى عدد من الوكالات الكبرى لا يزيد عددها على عشرة . واحدى هذه الوكالات هى « **يونيتد بريس انترناشنال** » التى تخدم ٦٥٠٠ر٦ مشترك فى أكثر من ١٠٠ قطر . وأحد الوكالات الاخرى هو « **الاسوشيتد بريس** » التى تزود ٠٠٠ر١٠٠ جريدة فى ١٠٩ **أقطار بالمواد الاعلامية** . وتصدر كذلك شركات التليفزيون الامريكية ٠٠٠ر٣٠٠ ساعة من برامج التليفزيون سنويا . واحدى هذه الشركات وهى « **اى بى سى** » تسيطر على قنوات الارسال فى ١١ قطرا فى بلدان أمريكا اللاتينية وشركة **اخرى هى** « **سى بى اس** » تملك أو تسيطر على قنوات الارسال التليفزيون فى فنزويلا وبيرو ، وشركة ثالثة هى « **ان بى سى** » تشارك فى ملكية اسهم شركات التليفزيون فى فنزويلا والمكسيك . وتنتج شركة « **هيرست ميتروتاون نيوز** » أفلاما تسجيلية لامريكا اللاتينية . ويجرى تنفيذ كل هذا تحت ستار الفكرة القائلة بأن القطاع الخاص هو الوحيد الذى يمكنه ضمان الحرية فى مواجهة النظام الاعلامى الحكومى .

ميزيورنى : هنا ، توجد ثمة علاقة بمفهوم « التبادل الحر للآراء والمعلومات » . ويحضرنى هنا ان **جون فوستر دالاس** واضع استراتيجية الحرب الباردة قال ذات مرة أنه لو ووجه بأن يختار مبدأ واحد للسياسة الخارجية فانه يختار بالتأكيد حرية تداول المعلومات .

وقد كتبت المجلة الفرنسية الشهرية « **لوموند ديبلوماتيك** » فى مجال الاجابة عن التساؤل المثار حول الاهمية البالغة التى اكتسبها هذا المفهوم فى الاستراتيجية التوسعية للولايات المتحدة قائلة « تسمح حرية تداول المعلومات ، مهما بلغت رداءتها ، لهؤلاء الذين يملكون وسائل الاعلام بأن يغمروها بموادهم الاعلامية الخاصة . أما هؤلاء الذين لا يملكون مثل هذه القنوات الاعلامية أو ذوو القدرات المحدودة فى هذا المجال فانهم لا يجدون أمامهم مفرا من الاعتماد السلبى على المواد الاعلامية المقدمة لهم .

« ويبدو أن مبدأ حرية تداول المعلومات يثار من جانب بلد واحد وذلك لتبرير استمرار سيطرة الاحتكارات والترستات العاملة في ميدان الاعلام والطبقة المالكة عموما حيث أن تبادل المعلومات بين البلدين من شأنه أن يحافظ على دوام علاقات السيطرة والتبعية » .

هولنسينجر : ولا ينطبق هذا على ما يسمى ببلدان العالم الثالث فقط ، فالوكالات الامريكية تمارس أيضا امكانيات احتكارية في تزويد البلدان الرأسمالية المتطورة في أوروبا بالمواد الاعلامية . وفي هذا الصدد يكفينا أن نشير الى أن معظم الجرائد البورجوازية كانت تغطي احداث الحرب الفيتنامية بالاعتماد على تقارير **يونيتد بريس** .

وفي شيلي كانت مجلة « **ريدرز دايجست** » حتى في فترة حكم الوحدة الشعبية توزع شهريا ١٠٠,٠٠٠ نسخة في مختلف أرجاء البلاد . وتوجد هناك بالاضافة الى « **ريدرز دايجست** » التي تطبع ١٤ مليون نسخة في ١٢ لغة وتصدر في ٢٦ طبعة دولية ، « **مجلة تايم** » التي تبيع ١,٥ مليون نسخة في الخارج و « **نيوز ويك انترناشنال** » التي تبيع حوالي ١,٥ مليون نسخة .

وهذه ليست سوى نموذج للمدى الذي حققته الاحتكارات في مجال التوسع الايديولوجي تحت علم حرية « تبادل الافكار والمعلومات » بين الشعوب .

ميزيورني : يحاول السياسيون والمفكرون « الغربيون » وخاصة في الولايات المتحدة أن يكرهوا بوسائل الخداع البلدان الاشتراكية على تقبل مايسمى « بالتبادل الحر للآراء والمعلومات » بمفهومه وتفسيره البورجوازي. وبما انهم يدركون تأثيرهم المحدود على العالم الاشتراكي فقد لجأوا الى دعاو ديماجوجية عن اتفاقيات هيلسنكي وما ذكرته على تبادل المعلومات متجاهلين ان هذه الفقرات الواردة في اتفاقيات هيلسنكي تشير الى تبادل المعلومات بهدف تعزيز السلام والتعاون بين الشعوب وليس الانقسامات وزيادة التوتر .

● الحاضر والمستقبل :

ميزيورني : عندما نقارن نحن الشيوعيين بين نظامي الاعلام القائمين سماتهما واتجاهاتهما المميزة ومساهمتها في اشاعة القيم الانسانية المحققة يزداد اقتناعنا العميق بأفضلية وميزات نظامنا الاعلامي من حيث كونه نظام المستقبل .
ويتبنى اقتناعنا هذا وثقتنا هذه على حقيقة أن نظامنا الاعلامي على نقيض الاعلام البورجوازي يقدم للناس صورة صادقة ومتوازنة عن اهم الاحداث

الداخلية منها والخارجية . وفضلا عن هذا ، فاننا بالطبع مهتمون بزيادة تبادل المواد الاعلامية . لقد مرت فترة على جريدة **تريبيونا لودو** كانت تصدر فيها في أربع صفحات ثم ازدادت عدد الصفحات الى ست صفحات ثم الى ثماني ثم الى عشر . ولا يعني هذا اننا نستهدف اصدارها في ٦٠ صفحة . فالجريدة في المجتمع الاشتراكي تعتبر عملا مسئولا . وكما وصفها **لينين** فانها ليست داعية ومثيرا جماعيا فقط بل منظم جماعي أيضا . ومن ثم لا تصبح المسألة مجرد المراعاة لتنوع المواد الاعلامية فقط بل تتعداها الى فعاليتها. ويرجع ذلك الى حقيقة ان الشعب العامل بأكمله يساهم في بناء المجتمع الجديد وله مصلحة موضوعية في هذه العملية . ومن ثم فان الصحافة والاذاعة والتليفزيون في البلدان الاشتراكية ، على نقيض النظام الاعلامي البورجوازي الذي يحاول اعطاء الاحساس بأن جميع المشاكل الاساسية يجرى حلها بواسطة قوى خارج سيطرة الانسان ، تركز الاهتمام على الشعب وقدراته الخلاقة وأهدافه في الحياة ، وحياته ككل التي ترتبط ارتباطا لا تنفصم بالبناء الاشتراكي .

ويمكنني أن أؤكد أن احدى السمات الجوهرية للصحافة الشيوعية هي احساسها بالمسئولية وتقديرها للامانة . فعلى سبيل المثال هناك استحالة مطلقة ان ننشر من جانبنا آراء أو موادا تذم الشعوب الاخرى . وقد سنت البلدان الاشتراكية ، على نقيض الدول الراسمالية ، قوانين تحظر الدعاية للحرب . وبالمثل هناك استحالة بالنسبة لنا أن ننشر موادا اثارية وتقارير زائفة لا تستند الا على الاشاعات .

ويتميز موقفنا من النقد بالاحساس بالمسئولية . وتتلقى **«تريبيونا لودو»** مايقرب من ٨٠٠٠ خطاب شهريا . ومن الواضح اننا لا نملك القدرة على نشر جميع هذه الرسائل ، ومع ذلك تولي الجريدة العناية الكافية لكل خطاب يتضمن انتقادات معينة وتعمل على التأكد من الاجابة عليه بطريقة موضوعية ، وتنشر الرسائل النقدية في نشرة خاصة وترسل هذه النشرة الى السلطات ذات الصلة بالموضوعات المثارة لاتخاذ الاجراء الاصلاحي المناسب . ولحسن الحظ يوجد في بولندا وفي حدود علمي في عدد من البلدان الاشتراكية الاخرى قانون للصحافة ، ووفقا لهذا القانون فان رؤساء المؤسسات والهيئات ملزمون بالرد العلني على الانتقادات الصحفية والا فانهم يتعرضون لعقوبات ادارية معينة .

مولتسينجر : لا يوجد قانون مشابه في النمسا . ومن المعترف به كحق لكل شخص أو مؤسسة وجه اليه ووجهت اليها انتقادات من جانب الصحافة أن يطلب نشر تكذيب أو نفي لهذه الانتقادات ولا يستلزم هذا اثبات عدم صحة الاتهامات الموجهة اليهم . ولتوضيح هذا سأسرد المثال التالي من التجربة العملية لجريدتنا . حدث هجوم على ناد للشباب من جانب منظمة فاشية تدعى « الحركة اليمينية الجديدة » . واضطررنا

وفقا للقانون السارى أن ننشر « تكذيبا » لهذه الواقعة التى كنا قد نشرنا نبأ حدوثها .

ميزيورنى : يتحدث الايديولوجيون البورجوازيون دائما كمـــا لو أن النقد شيء لايمكن أن تجد له أثرا فى البلدان الاشتراكية . ولكن من الواضح ان الشيء الذى يقصدونه ليس النقـــد بشكل عام بل التهجمات على الاشتراكية .

ومن ثم يظهر جليا اختلاف النظرة . فعلى نقيض الصحافة الرأســمالية التى تحاول اخفاء تشيعها وتحيزها الطبقى وادعاء الاســتقلالية فان الصحافة الشيوعية تعترف صراحة بتحيزها وتعلن أنها تتبع سياســة الحزب الشيوعى التى تتفق فى اعتقــادنا ويقيننا مع مصــالح الشعب . ويفترض هذا الالتزام أو التحيز الصريح الــذى ترتبط به الصــحافة الاشتراكية والصحفيون العاملون بها ، تكريس الجهود لخــدمة قضية الحزب وبالتالى المعارضة الحازمة لـكل شيء يعوق تحقيق هذا الهدف . ولكننى مثلا بوصفى عضوا فى المجتمع وعضوا فى حزبى منذ ٢٥ عاما يتعين على أن اتأكد من كل الحقائق وأن أدرس كل جوانب اية قضية قبــل أن أصدر اية احكام انتقادية . وباختصار فان واجبى يفرض على التأكد أولا من اننى لا ادمر القضية التى اعمل لى خدمتها . ويعتبر الصدق والموقف البناء والجدية هى المبادىء الجوهرية التى تحكم عملنا .

وقد استحدثت صحيفة **تريبونا لودو** فى الفترة الاخيرة عمــودا تحت عنوان « الحقائق المدعمة » بالوثائق « ويحتوى هذا العمود على الحقــائق المتعلقة بالوضع الاقتصادى وخاصة فى الزراعة حيث توجــد مصــاعب ومشاكل لم تحل بعد . وقد أوضحنا للقارىء ــ بمساعدة الاحصائيات ــ آفاق تطوير هذا الفرع من فروع الاقتصاد . وقد ساعدت الحقــائق والمعلومات والبيانات الكاملة التى قدمناها عن انتاج المواد الغــذائية استطعنا أن ندحض التأكيدات التى تنشرها الدعاية البورجــوازية وكذلك الاشاعات التى روجت حول سبب المصاعب التى تواجه الزراعة وبأنها تكمن فى زيادة تصدير المنتجات الزراعية .

ومن وجهة نظرى ، فان هذا المثــال يكشف أيضا عن احد أوجه الإختلافات الاخرى بين نظامنا الاعلامى والنظام الراسمالى . فالصــدق هو وسيلتنا الى تنوير الرأى العام ونحن لا نلجأ إلى خداع الشــعب بل نخاطب دائما وعيه الطبقى .

واما بالنسبة لدور العنصر التجارى ، فلا توجد هيئة تحرير تتجاهل هذا الجانب ، ولكن فى ظل الاشتراكية لا يمارس هذا العنصر سوى تأثير ضئيل على السياسة الاعلامية .

ولا يعنى هذا بالطبع أنه لا توجد مشاكل أمام الصحافة الاشتراكية أو انها حققت غاية الغايات . فالحياة دائما لا تتوقف وتزداد أكثر وأكثر المهام والواجبات الملقاة على عاتقنا مع تطور النظام اشتراكي . وعلينا ان نعمل دائما على تحقيق مزيد من الخدمات الثقافية والاعلامية للشعب .

واذا القينا نظرة عريضة على الموضوع كله فسنجد ان تطوير وسائل الاعلام يشتمل على عمليات متزايدة التعقيد ومتزايدة التناقض . فمن ناحية لم يعد العالم تحت سيطرة وسائل الاعلام الراسمالية ومجالات سيطرته تتناقص. ومن ناحية أخرى تحاول الامبريالية أن تستعيد مراكزها المفقودة وتستخدم التكنولوجيا الحديثة فى محاولة نقل الصراع الايديولوجى الى أراضى البلدان الاشتراكية .

ومن وجهة نظرى فان هذا الوضع يضع أمام وسائل الاعلام فى البلدان الاشتراكية عددا من المشاكل ذات الاهمية البالغة سواء فى مجال استخدام التكنولوجيا وتطوير هذه الاستخدامات أو فى مجال العمل على تثقيف الراى العام وتزويده بالمعلومات .

وانني اعتقد ان مسالة المطبوعات المتخصصة ذات اهمية كبرى ولم يوجد لها الحل المناسب حتى الان ، وينطبق نفس الشىء على عدد من المسائل الاخرى مثل الفرص المتميزة التى تتيحها وتوفرها الصحافة والتليفزيون والراديو ، وتحسين كفاءتها وتحقيق تنسيق أفضل وتعاون متبادل أكبر مع النشاطات الاعلامية والدعائية للبدان الشقيقة .

هولتسينجر : ولا شك أن المبادىء الاساسية التى تحكم عمل وسائل الاعلام فى البلدان الاشتراكية والصحافة الشيوعية العاملة فىظروفالمجتمع الراسمالي يربطها خيط موحد . ومع ذلك فان لعملنا خصائصه المميزة . واذا قارنا ، مثلا ، صحيفة « **فولكستيمه** » بصحيفة « **تريبيونا لودو** » فاننا سنجد الاولى تستند الى قاعدة تكنيكية أصغر وهيئة تحرير أصغر عددا كما ان حجم الجريدة نفسه أصغر . ومن ثم كان علينا أن نقوم بترشيد اختيارنا وانتقائنا للمواد التى ننشرها وذلك بالرغم من جهودنا لتزويد قراء جريدة « **فولكسيتمه** » بما يفيدهم فى شتى الموضوعات .

ومن الطبيعى أن نعمل على فضح ونقد الشرور الاجتماعية فى المجتمع الراسمالى المعاصر انطلاقا من حقيقة ان هدف برنامجنا هو الاشتراكية . وفى نفسالوقت فان عملية تقييمنا لاى وجه من أوجه الحياة فى النمسا يجب أن تتسم بالواقعية . ومن وجهة نظرى فاننا لن نكون شيوعيين اذا لم نلحظ حدوث بعض التغيرات الايجابية . وبالطبع فان هذه التغيرات كقاعدة ، هى نتاج نضال طويل للشعب الكادح بمن فيهم الشيوعيون . وقد حدث مرارا أن رفع حزبنا مطالب محددة على مدار سنوات طويلة ثم تحدث

الاستجابة العملية لهــذه المطالب فى النهاية عنـدما يصبح الاشـــتراكيون الديموقراطيون فى الحكومة . وليس بالامر السهل شرح وتفسير تعقيدات مثل هـذا الموقف خاصة اذا كان علينا أن نتذكر دائما بأننا فى نفس الوقت الذى نمارس فيه نقد قيادة الحزب الاشتراكى نحـــافظ على استمرار الحوار البناء مع أعضاء الحزب العاديين والذين يوجد بينهم عدد كبير من العمال .

وهناك أنواع أخرى من المشـاكل تواجهنا أيضا . نعتمد نحن الصحفيين الشيوعيين العاملين فى ظل الاوضاع الرأسمالية على المصادر البورجـوازية لدرجة كبيرة . وبالطبع عندما يكون الموضوع متعلقا بالنمسا فاننا نقـوم بالبحث والتحليل ونقدم مواد اضافية . وعلى سبيل المثال يحدث أحيانا أن نقوم بنشر أخبار بعض الحوادث الاجرامية وذلك بهدف كشف الجـــذور الاجتماعية للجريمة ولتبيان الظروف اللا انسانية التى دفعت الى ارتكابها والتى تدخل فى اطار المناخ العام للمجتمع الرأسمالى الذى جعل من النقـــود والثروة المحك للنجاح .

بيد أن الموقف يتسم بصعوبة وتعقيد معين عندما تنقل الجـــرائد البورجوازية فى مضمار حملتها المعادية للشيوعية تقارير واقعية أو خياليـة عن أحداث وقعت فى البلدان الاشتراكية . وفى مثل هـذه الحالات لا نصبح دائما قادرين أن نفضح منفـــردين وبدون مساعدة زملائنا فى البلدان الاشتراكية عمليات الدس التى تقوم بها الصحافة الرأسمالية .

أما الامر الذى أود التركيز عليه هنـا فهـو واجبنا نحن الشـــيوعيين ، سواء كنا نعمل فى اطار الظروف الرأسمالية أو الاشتراكية ، فى مواجهـة المشكلة التى تتزايد الحاجا والخاصة بتحسين عملنا فى مجال الخـدمة الاعلامية هذا اذا وضعنا فى الاعتبار تزايد الصبغة الاحتـــكارية وتركز وسائل الاعلام فى أيدى ١٢ شركة رأسمالية . ونحن على يقين بأن هـذا يتطلب نضالا فعالا ونشطا ضد الدعاية المعادية للشيوعية والمعـــادية للسوفييت ، ويتطلب أيضا ـ وهذا أمر ليس بقليل الاهمية ـ الاهتمـــام بتزويد الرأى العام بتقارير عن الحياة فى البلدان الاشتراكية بكل تعقيداتها وتنوعها . ويبدو لى اليوم أن هناك حاجة متزايدة لتنسيق جهود الوكالات الاعلامية فى البلدان الاشتراكية وأن تســاعد هذه الوكالات الصحافة الشيوعية والتقدمية فى البلدان الرأسمالية فى تغطية الاحداث .

وبكلمات أخرى يمكننا أن نحقق استفادة حقيقية من المزايا الـكامنة فى نظامنا الاعلامى الشيوعى اذا عملنا دائمـــا على تحسين وتطوير جهودنا المشتركة .

(●)

صفحات من الفكر الاجتماعى فى الإسلام

ماذا للحاكم من المال العام؟

بقلم : الدكتور محمد عمارة

من اوضح السمات فى فكر الاسلام الاجتماعى تلك السمة التى تؤكد على ان ثروة المجتمع هى ملك لمجموع الامة .. استقر الامر على ذلك فى الفكر النظرى الذى تمثل فى القرآن الكريم والسنة النبوية ، كما وضعت هذه الافكار فى التطبيق عندما شهدت الحياة تجربة المسلمين الاوائل ، وخاصة دولة الخلفاء الراشدين والسنوات التى حكم فيها عمر بن عبد العزيز (٦١ - ١٠١ هـ - ٧٢٠ م) .

● ففى القرآن الكريم يقول الله سبحانه (وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه) فيحدد أن حيازة المال انما هى وظيفة اجتماعية ، أما ملكيته فهى حق الله ، أى حق المجتمع ، وأن الناس فى هذا المال خلفاء ونواب عن الله ، اى عن المجتمع ومجموع الامة التى هى المالك العام الاصيل .. وفى هذا يقول الزمخشرى فى تفسيره للقرآن : « يعنى أن الاموال التى فى أيديكم انما هى أموال الله .. فليست هى بأموالكم فى الحقيقة ، وما أنتم فيها الا بمنزلة الوكلاء والنواب ! .. »

● وفى القرآن أيضا يقول الله سبحانه : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) .. فيضيف لفظ « الاموال » الى الجمع

والمجموع ، لا الى الفرد .. ويلحظ الامام محمد عبده تلك الاشـــارة التى تتكرر فى أغلب آيات القرآن التى تعرض للحديث عن الاموال ، فيكتب فى تفسيره للقرآن يقول : « ان الله ، سبحانه ، أضاف الاموال الى الجميع .. للتنبيه على ما قررنا مرارا من تكافل الامة فى حقوقها ومصالحها ، فكأنه يقول: ان مال كل واحد منكم هو مال أمتكم ! .. (١) »

● وفي تراث التصوف الاسلامي ـ وهو التراث الذى يطلق على الصوفية اسم « الفقراء » ـ يشبهون الثروة فى المجتمع بالماء في النهر ، ويطلبون أن يكون الشرب من نهر الثروة العام بقدر الحاجة ، وينهون الناس عن حيازة الثروة كما يحوز البعض الماء في « القرب والروايا » ! .. ويحـــكى الامام الغزالى هذا المعنى فيقول : ان المال كالماء في الانهار « والماء لا يشرب منه أكثر من الحاجة . فأقوياء النفوس الصالحون لا يشربون من الماء أكثر من حاجتهم، وينفرون مما وراءها ، ولا يجمعون المال في القرب والروايا يدورون بها معهم، بل يتركونه في الانهار للمحتاجين اليه ! .. (٢) »

● وعمر بن عبدالعزيز ، وهو الملقب بخامس الخلفاء الراشـــدين .. عندما يتولى الحكم يصادر أموال أمراء بني أمية ، بمن فيهم زوجتـه ، ويراها مظالم قد اغتصبها السابقون من مال الامة العام ، وعندما يبعث اليه هـــؤلاء الامراء بعمته فاطمة لتجادله في هذا الامر يحدثها فيقول : « ان الله قد بعث محمدا ، صلى الله عليه وسلم ، رحمة ، ولم يبعثه عذابا ، الى الناس كافة ، ثم اختار له ما عنده فقبضه اليه ، **وترك للناس نهرا شرابهم فيـه سواء ، ثم** قام أبو بكر فترك النهر على حاله . ثم ولى عمر فعمل على عمل صاحبه . فلما ولى عثمان اشتق من ذلك النهر نهرا . ثم ولى معاوية فشق منه الانهار . ثم لم يزل النهر يشق منه يزيد ومروان وعبد الملك والوليد وســـليمان حتى أفضى الامر الى وقد يبس النهر الاعظم ، **ولن يروى أصحاب النهر حتى يعود اليهم النهر الاعظم الى ما كان عليه ! (٣)** » .. فهو يشبه الثروة في المجتمع بالنهر الاعظم ، ويراه نهرا عاما ، خلقه الله للامة ، وتركه الرسول عاما لها ، وما اشتق الحكام منه فهى مظالم لا بد من مصادرتها كى يعود النهـــر يروى أصحابه الحقيقيين ن جديد ! ..

واذا كان هذا هو موقف الفكر الاجتماعي الاســلامي من ثروة الامة ومال المجتمع .. فان سؤالا يثور ويطلب الجواب .. وهو :

● ماذا للحاكم فى مال الامة العام ؟ .. هل له تصرف مطلق ؟ .. أم له

---

(١) الأعمــال الكاملة للامام محمــد عبده . جـ ٥ ، ص ١ ، ٢ . دراسة وتحقيق الدكتور محمد عمارة . طبعة بيروت ١٩٧٢ .
(٢) احياء علوم الدين . جـ ٤ ص ١٦٦ . طبعة الحلبى . القاهرة .
(٣) الأغاني . جـ ٩ ص ٣٣٧٦ طبعة دار الشعب .

قدر معلوم ؟ ... وكيف عرضت هـــذه القضـــية فى الفـــكر الاجتماعى للاسلام ؟ .. وفى هذه الصفحات نترك تجربة الخليفة الراشـــد عمر بن الخطاب لتجيب على هذا السؤال .

ماذا للحاكم ـ عند عمر ـ فى المال العام :

المال مال الله ، والبلاد بلاد الله ، وحق الله هو حق المجتمع ، أى مجموع الامة وجمهورها العامل ، الذى يحيى الارض الميتة ويمنحها العمران والزينة .. تلك هى الفكرة والعقيدة الجوهرية والمحـــورية فى الفـــكر والتطبيق الاجتماعى لعمر بن الخطاب ، وللدولة الاسلامية التى قادها هذا الخليفـــة العظيم ..

واذا كان الامر هكذا .. فما هو مكان الحـــاكم الاعلى للدولة ـ وبتعبير عصرنا : الحكومة ـ من مال الدولة العام ؟ .. وما هو حقه ونصيبه ، كحاكم ، فى هذا المال ؟ ..

ان موقف عمر من هذه القضية ، هو الاخر ، صـــفحة من صفحات عدله الاجتماعى التى ما زالت تتالق بالضوء المشع والساطع فى تراثنا وتاريخنـــا منذ عصره وحتى هذا العصر الذى نعيش فيه ..

لقد كان عمر ـ كما كان أبو بكر الصديق ـ تاجرا من تجار القرشيين بمكة، قبل اسلامه وبعده ، ومن تجار المهاجرين الاولين بالمدينة بعد أن هاجر اليها .. وظل كذلك حتى تولى الخلافة والسلطة العليا كأمير للمؤمنين ، فشغلته مهام الدولة عن تحصيل رزقه ورزق أهله من التجـارة ، فتوقف عن مزاولة مهام تجارته ، ومع ذلك ظل لا يتناول من مال الدولة شيئا ، حتى أصابه جهد وحلت به الشدة .. وبعبارة « سهل بن حنيف » فى روايته عن أبيه : « مكث عمر زمانا لا يأكل من المال شيئا حتى دخلت عليه فى ذلك خصاصة ! .. »

ولم يكن نظام دولة الخلافة يعرف « الرواتب والمخصصات » لقـــاء تولى المناصب ، وانما كان يعرف الرواتب والمخصصات ـ (العطاء) ـ لقاء الحاجة والاحتياج ، فالمحتاج يأخذ بقدر حاجته ودوره وعطائه بصرف النظـــر عن موقعه فى النظام ، حاكما كان أو محكوما .. والمســـتغنى لا يأخذ من المال العام شيئا ، حاكما كان هذا المستغنى أو محـــكوما ! .. اللهم الا ما له من « عطاء » .

فلما احتاج عمر لما يتعيش به هو وأهله دعا الى مؤتمـــر حضره كبـــار الصحابة ، وفى مقدمتهم الهيئة الشورية التى حملت مســئولية الحـــكم فى الدولة بعد وفاة الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، هيئة (المهاجرين الاولين) .. وحدثهم أن أمر الخلافة قد شغله عن تحصيل أسباب معاشه ، ثم سالهم

عن القدر الذى يحق له أن يتناوله من مال الامة العام ·· وبعبارته : « لقد شغلت نفسى فى هذا الامر ·· فما يصلح لى منه ؟ » ·· فتعددت الاراء ·· يأكل هو ، وأن يطعم من يشاء ·· قال عثمان لعمر : « كل وأطعم ! » ·· ومع عثمان فى هذا الرأى كان سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، قريب عمر ، وأحد (المهاجرين الاولين) ·· ولكن عمر نفر من هذا النهج ورفض هذا الرأى وطلب رأى على بن أبى طالب ، الذى أشار بأن للخليفة من مال الامة العام ما يسد حاجاته وحاجات أهله فقط ، لان ذلك انما يحل له بحكم الحاجة ، كواحد من المسلمين ، لا بحكم امتياز يرتبه له كونه حاكما للمسلمين ! ·· فلما سأل عمر عليا : « ما تقول أنت فى ذلك ؟ » أوجز على الجواب فقال : « غداء وعشاء ! » ·· فاستراح عمر ، واستقر الرأى على هذه الفلسفة وعلى ذلك التحديد (١) ·· فتقرر أن يكون لعمر من مال الامة ما يسد حاجاته وحاجات أهله ، فى حدود وسط ، كمواطن قرشى من أوساط الناس : « قوته وقوت عياله ، لا وكس ولا شطط — (مع التوسط ، لا بخس ولا زيادة) — وكسوتهم وكسوته للشتاء والصيف — (حلة للصيف وأخرى للشتاء) — ودابتان لجهاده وحوائجه وحجته وعمرته » وبعد ذلك له عطاؤه ، كواحد من أقرانه فى الاسلام ، عندما يقسم ما أفاء الله على المسلمين « والقسم بالسوية ! » (٢)

ولقد أكد عمر هذه الفلسفة وهذا النهج وهذا التحديد فى الكثير من المواقف والعديد من المناسبات ·· وعندما اشتبه على البعض تحديد الفواصل بين ما للحاكم وما للامة فى المال العام ، وظنوا أن ما للدولة هو لامير المؤمنين، استنكر عمر ذلك ، وأوضح لهم الامر قائلا : « أنا أخبركم بما أستحل من مال الله ·· يحل : حلتان ، حلة فى الشتاء وحلة فى القيظ ، وما أحج وأعتمر عليه من الظهر — (الدواب) — ، وقوتى وقوت أهلى كقوت رجل من قريش ، ليس بأغناهم ولا بأفقرهم ، ثم أنا بعد رجل من المسلمين يصيبنى ما أصابهم ! » (٣)

استراح عمر لهذا النهج ، والتزم هذا التحديد ، وأخذ نفسه بهذا المنطق الصعب ·· فكان ينفق درهمين فى اليوم ، هو وعياله ! ·· ويذهب من المدينة الى مكة حاجا فلا يتخذ لنفسه بناء ولا فسطاطا — (خيمة) — يتقى بها الشمس ، وانما ينشر كساء على شجرة فيستظل تحته ! ·· ويستكثر على غلامه أن تبلغ نفقات رحلتهم للحج خمسة عشر دينارا ·· ! ·· ويمرض ، فيوصف له العسل علاجا ، فلا يتناوله من بيت المال الا بعد أن يصعد المنبر خطيبا ، فيعرض أمره على المسلمين ، ويأخذ منهم الاذن فى قربة صغيرة من العسل ، قائلا : « ان أذنتم لى فيها أخذتها والا فانها على حرام ! ·· » (٤)

---

(١) طبقات ابن سعد · ج ٣ ق ١ ص ٢٢١ · طبعة دار التحرير · القاهرة ·
(٢) تاريخ الطبرى · ج ٣ ص ٦١٦ · طبعة دار المعارف · القاهرة ·
(٣) طبقات ابن سعد · ج ٣ ق ١ ص ١٩٧ ·
(٤) المصدر السابق · ج ٣ ق ١ ص ٢٢٢ ، ٢٠٠ ، ١٩٨ ·

ويزيد من روعة موقف عمر هذا ويعلي من قدر نهجه هـذا في العـدل الاجتماعي ووضع الضوابط التي تضبط ما للحاكم في مال الدولة ، أن هذا النهج وذلك السلوك قد قام واستمر وبرزت معالمه ورسخ في أرض التجربة السياسية لدولة الخلافة الراشدة وسط معارضات كثيرة من أناس كثيرين.. فلقد كانت هناك تطلعات قوية تريد أن يصبح أمير المؤمنين قدوة في العيش الهني والانفاق السخي والحياة الباذخة ، كي يحل للاخرين هـذا النمط من أنماط الحياة دون لوم أو عتاب ، خصوصا وأن الخيرات قد زادت ، والاموال قد وفدت ، والفتوحات قد غمرت العاصمة بكنوز ما كان ليحلم بها العـرب الاولون ! ..

كان تيار التطلعات قويا ، وحملة هذه الرغبـات كثيرين .. وكان رفض عمر شديدا ، وصموده عنيدا .. ! .. فهذا تحـرك جماعي يمثله وفد من جماعة المسلمين يسعى الى منزل عمر يطلبون منه أن ينفق بسخاء ، ويوسـع على الاخرين في الانفاق ، لان المال كثير .. ولكنهم يهابون الحديث الى عمر فيما جاءوا من أجله ، فيتحدثون الى ابنته حفصة فيقولون : « أبى عمـر الا الشدة على نفسه وحصرا ، وقد بسط الله في الرزق ، فليبسط في هـذا الفيء فيما شاء الله ، وهو في حل من جماعة المسلمين ! »

فهم يطلبون له تغيير نهجه ، ويحملون له موافقـة جماعتهم على هـذا التغيير ! ..

ولقد مالت حفصة الى رأيهم .. أى أن هذه التطلعات قد وجدت لنفسـها موقعا في بيت عمر ، وعند من ؟ عند حفصة ، احدى زوجات الرسول ، عليه الصلاة والسلام ! .. ولكن عمر يصد هذا التيار في قوة انسانية محلقـة .. في قوة القديسين .. بل نقول : في قوة أمـير المؤمنين ! .. ويعتب على حفصة ، بل يعنفها ، فيقول : « يا حفصة بنت عمر ! نصحت قومك وغششت أباك ! .. **انما حق أهلي في نفسي ومالي ، أما في ديني وأمانتي فلا ؟!** (١) .. أبلغيهم عني : أن رسول الله قدر فوضع الفضول ـ (زيادات الامـوال وقوانضها) ـ في مواضعها ، وتبلغ بالتزجية ـ (استعان بما يكفيه) ـ .. واني قدرت ـ فوالله لاضعن الفضول في مواضعها ، واتبلغن بالتزجية ! (٢)»

● وهذا عم الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، العباس بن عبدالمطلب ، رضي الله عنه ، يتحدث الى عمر طالبا منه العدول عن عيشه الحشن ، واقامة الولائم الطيبة والمآكل اللينة ، ودعوة الصحابة اليها . يأكلون ويتحدثون!.. فيرفض عمر ، ويحدث العباس عن أن الرسول وأبا بكر قد « عملا عملاوسلكا

---

(١) المصدر السابق . ج ٣ ق ١ ص ١٩٩
(٢) تاريخ الطبرى . ج ٣ ص ٦١٧ .

طريقا ٠٠ وانى ان عملت بغير عملهما سلك بى طريق غير طريقهما (١) » ٠

● وهذا عبدالله بن عمر بن الخطاب يحاول اختراق حصن التقشف عند أبيه ، فيحدثه أن هذا التقشف قد أصاب ابنته بالهزال ٠٠ ولكن عمر يحسم الامر ، وينهى اليه أن تلك مسئوليته هو ، وليست مسـئولية بيت مال المسلمين (٢) ٠

● وابن آخر من أبناء عمر هو عاصم ٠٠ استشعر عمـر منه الركون الى عطاء أبيه ونفقاته التي ينفقها من مال المسلمين ، فنهاه عمر عن ذلك الركون، وقال له يكفيك أني قد أنفقت عليك شهرا ٠٠ فاذهب واسـتعن بمال لى ، بعه ، وشارك أحدا من تجار قومك في تجارته ، واكسب ما تنفقه على نفسك وأهلك ٠٠ واياك أن تمد بصرى فتطمع فى شيء من مال المسلمين « فما كان هذا المال يحل لى قبل أن أليه ــ (قبل خلافتى) ــ الا بحقـه ٠٠ وهو الان أشد حرمة على ، لانه قد أصبح أمانتى ! ٠٠ (٣) »

● وهذا واحد من أصهار عمر ، يأتيـه طامعـا فى عطاء من بيت مال المسلمين ، فيغضب عمر ، وينهـره قائلا : « أردت أن ألقى الله ملـكا خائنا ؟! (٤) » ٠٠ فهو اذا وضع مال الناس في غير موضـعه خرج عن معنى الخلافة ونهج الاسلام وخلق الامانة ، وأصبح ملكا جبارا ، بل وملكا خائنا !

يصمد عمر أمام أصحاب هذه الرغبات والتطلعات ٠٠ ويرسخ بناء العدل الذى رعاه في أرض التجربة الاسلامية ٠٠ ويؤكد للناس مايجب عليه وعليهم رعاية لهذا النهج العادل فى الفكر والتطبيق الاجتماعى ، فيحدث الربيع بن زيادة عن مكانه الحق ، الذى يجب ألا يتعداه ، من مال الامة والـدولة ، فيقول : « ٠٠ ان مثلى ومثل هؤلاء ، مثل قوم سافروا ، فدفعـوا نفقاتهم الى رجل منهم ، فقالوا : أنفق علينا ، فهل يحل له ان يستأثر منها بشيء ؟! » ٠٠ فلما أجاب الربيع بالنفى ، قال عمر : « فكذلك مثلى ومثلهم (٥) ٠٠ » ٠٠ وفى موطن آخر تتكرر عنده الفكرة ويتغير التمثيل ، فيقول : « **انى أنزلت نفسي من مال الله منزلة مال اليتيم ، ان استغنيت استعففت ، وان افتقرت أكلت بالمعروف ٠٠ فان أيسرت قضيت ! ٠٠ ولا يحل لى من هـذا المال الا ما كنت آكلا من صلب مالى (٦) ! ٠٠ والله لوددت أنى خرجت منه كفـافا لا على ولا لى (٧) !** »

(١) طبقات ابن سعد ٠ جـ ٣ ق ١ ص ٢٠٧ ٠
(٢) المصدر السابق ٠ جـ ٣ ق ١ ص ١٩٨ ٠
(٣) المصدر السابق ٠ جـ ٣ ق ١ ص ١٩٨ ٠
(٤) المصدر السابق ٠ جـ ٣ ق ١ ص ٢١٩ ٠
(٥) المصدر السابق ٠ جـ ٣ ق ١ ص ٢٠١ ٠
(٦) المصدر السابق ٠ جـ ٣ ق ١ ص ١٩٧ ، ١٩٨ ٠
(٧) المصدر السابق ٠ جـ ٣ ق ١ ص ٢٠٧ ٠

وأكثر من هذا الصمود وأروع ، تلك الحقيقة التي تلفتنا اليها عبارة عمر : « **فان أيسرت قضيت ! ٠٠ » فما يتقاضاه أمير المؤمنين ، ليسد به حاجته ، من بيت المال انما هو نفقة علنها الحاجة ، فاذا ما استغنى فلا حق له فيها ، بل ان عليه القضاء والرد لما اخذ وانفق اذا تيسر له الغنى والاستغناء حتى بعد الانفاق ! ٠٠ فهو اذن قرض ودين قضاؤه مرهون بتحقق الوفر والقدرة على السداد والوفاء ! ٠٠**

ويؤكد هذه الحقيقة ، ذات الدلالة الهامة ، ما حدث عندما حضرت الوفاة عمر بن الخطاب ، فلقد أحصى ما في ذمته لبيت المال ، فوجده ستة وثمانين ألف درهم ، وأوصى ابنه عبدالله بوفائه من ماله ، فان لم يكف فمن مال « عدى » - (البطن الذى ينتسب له عمر من بطون قبيلة قريش) - فان لم يكف فمن مال قريش ! ٠٠ قال عمر لابنه : « يا عبدالله ، أنظر كم علي من الدين - فحسبه فوجده ستة وثمانين ألف درهم - ٠٠ ان وفى لها مال آل عمر فادها عنى من أموالهم ، وان لم تف أموالهم فاسأل فيها بنى عدى بن كعب ، فان لم تف من اموالهم فاسأل فيها قريشا ، ولا تعدهم الى غيرهم ! (١) »

وقبل أن يدفن عمر كان ابنه عبدالله قد أحضر هيئة (المهاجرين الاولين) وعددا من الانصار ، وأشهدهم على نفسه بتحمله دين أبيه قبل بيت مال المسلمين ٠٠ ولم تمض على دفن عمر « جمعة حتى حمل عبدالله المال الى الخليفة عثمان بن عفان ، وأحضر الشهود على البراءة بدفع المال ! ٠٠ (٢) »

صنع عمر هذا الصنيع ٠٠ وأقام تلك الحدود التى فصلت بين ما للامة وما للحاكم في المال العام ٠٠ وأرسى قواعد تلك الفلسفة الاجتماعية التى جعلت المال للامة ، والمعيار الذى يحكم انفاق الحاكم منه هو معيار الحاجة ، وما يتقرر له منه هو بمثابة الدين يجب الوفاء به والرد له عند الغنى والاستغناء ! ٠٠

ولقد سن هذا الخليفة العظيم تلك السنة العادلة في مواجهة تيار من التطلعات قوى وعظيم ، فزاد ذلك من عظمته ، حتى لقد غدا عدله الاجتماعى منارة يجتذب سنا ضوئها عقول الباحثين وقلوب المستضعفين منذ عصره حتى الان ! ٠٠

وحكام الاقاليم :

ولم يكن عمر وحده هو جهاز الدولة على عهد خلافته ، فلقد كان هناك

(١) المصدر السابق ٠ ج ٣ ق ١ ص ٢٤٤ ٠
(٢) المصدر السابق ٠ ج ٣ ق ١ ص ٢٦٠ ٠

« العمال » — (الولاة) — على الاقاليم .. ولقد اجتهد عمر فى أخذهم بهـــذا المنهج العادل والشديد .. فاستن سنة احصاء أموالهم الخاصة وقت تعيينهم فى مناصبهم ، ثم احصائها وتقديرها حينا بعد حين ، وعندما وجدها قـــد تضاعفت ، لدى بعضهم ، شاطرهم هذه الاموال ، أى قاسمهم هذه الولايات!. وهو قد صنع ذلك مع صحابة أجلاء .. بل وعزل بسبب ذلك عددا من هؤلاء الصحابة الاجلاء ، من أمثال سعد بن أبى وقاص ، وأبى هـــريرة ، عليهم رضوان الله (١) ..

وكان عمر يشجع المسلمين على مراقبة ثروات الولاة .. فراقبـــوهم .. وكتب شعراؤهم الى عمر شعرا يشكو ويصف نمو ثروات الحكام .. فعندما « رأى عمر بن الصعق أموال العمال — (الولاة) تكثر ، استنكر ذلك ، وكتب الى عمر بن الخطاب بأبيات شـــعر ، فبعث الى عماله ، وفيهم سعد بن أبى وقاص وأبو هريرة ، فشاطرهم أموالهم ! »

ويروى ابن سيرين قصة مصادرة عمر لنصف ثروة أبى هـــريرة — وكان واليا على البحرين — وتعنيفه اياه فيقول : لما قدم أبو هريرة من البحرين دار بينه وبين عمر هذا الحوار ، الذى بدأه عمر بقوله :

— يا عدو الله وعدو كتابه ، أسرقت مال الله ؟! ..

— لست بعدو الله ولا عدو كتابه ، ولكنى عدو من عاداهمـــا ، ولم أسرق مال الله ! ..

— فمن أين اجتمعت لك عشرة آلاف درهم ؟! ..

— خيلى تناسلت ، وعطائى تلاحق ، وسهامى تلاحقت !

ولكن عمر رفض منطق أبى هريرة ، وصادر المال .. وبعبارة ابن سيرين: « فقبضها منه » — أى العشرة آلاف درهم .. وحزن أبو هـــريرة ، ولكنه لم يستطع أن يصنع شيئا .. اللهم الا — كما قال — : « فلما صليت الصـــبح استغفرت لامير المؤمنين ؟! » .. ولكنه رفض أن يتولى الامارة فى عهد عمـــر ولما سأله عمر :

— ألا تعمل ؟ — (أى ألا تتولى العمل : الولاية) ؟ — .. قال :

---

(١) المصدر السابق . جـ ٣ ق ١ ص ٢٠٣ ، ٢٢١ .

ـ لا ٠٠ أخشى ثلاثا : أن يضرب ظهـــرى ، ويشــــتم عرضى ، وينتزع مالى (١) ! ٠٠

أى أنه رفض الولاية ، لمصادرة المال ، ولافتقاد ما نســـــميه فى عصرنا بالحافز المادى ! ٠٠ ولكن عمر اهمل أمر توليتــه ، لانه رفض منطقـــــه من الاساس ! ٠٠

ولقد كان وراء موقف عمر هذا من تنمية الولاة والحكام لثرواتهم أثنـــاء توليهم مناصبهم قاعدة ادارية واقتصادية واجتماعية حددها وطبقها ، ومنـع بها اشتغال هؤلاء الحكام بجمع الثروة وتنميتها طالما كانو احكاما يستطيعون تحصيل الميزات والامتيازات ٠٠ فمال الامة العام تتــولاه الدولة ٠٠ ولكن الفرق كبير والبون شاسع بين ملكية الدولة العامة والملكية الخاصــة للولاه والحكام ٠٠ وقصة عمر مع الوالى « عتبة بن أبى سفيان » شاهد على هـــذا الذى نقول ٠ فلقد تولى عتبة حكم « كنانة » ، فاشتغل بالتجارة فيها وهـــو وال عليها ، ثم رجع الى المدينة بثروته التى حصلها ، فسأله عمر :

ـ ما هذا يا عتبة ؟! ٠٠

ـ مال خرجت به معى ، وتاجرت فيه ! ٠٠

ـ ومالك تخرج المال معك فى هذا الوجه ؟! ٠٠

ثم أمر بمصادرته « فصيره فى بيت المال » !

واشتهرت تلك القصة يومئذ ٠٠ بل لقد ظلت حية فى الاذهان حتى بعـد وفاة عمر ، ووفاة عتبة ، فعندما تولى الخلافة عثمان بن عفان ، وهو أموى مثل عتبة بن أبى سفيان ، عرض على أبى سفيان أن يرد اليه ما صادره عمـــر من ابنه ، قائلا : « ان طلبت ما أخذه عمر من عتبة رددته عليك ! ٠٠ (٢) » ٠٠ فلقد كان لعثمان ، رحمه الله ، فى الاموال نهج خالف فيه نهج عمر ٠٠ وهو القائل : « **ان عمر كان يمنع أهله وأقرباءه ابتغاء وجه الله ، وانى أعطى أهلى وأقربائى ابتغاء وجه الله (٣)** » ! ٠٠

اذن ٠٠ فنهج عمر فى العدل لم يكن استثناء ذاتيا اقتصر عليـــه ووقف

(١) الاموال ٠ ص ٣٨١ ، ٣٨٢ ٠ (لابى عبيد القاسم بن سلام ٠ طبعـة القاهرة سنة ١٩٦٨ م ٠
(٢) تاريخ الطبرى ٠ جـ ٤ ص ٢٢٠ ٠
(٣) المصدر السابق ٠ جـ ٤ ص ٢٢٦ ٠

عنده وعند منصبه كأمير للمؤمنين ، وانما كان نهـج دولة وفكر أمة وقانون مجتمع ، بدأ به الامين الاكبر على أمر الامة ، فالتزم به هو وأهله وذووه ، ثم اجتهد ليعممه على الذين وضعت بين أيديهم مقاليد الحكم وأمانة السياسـة لهذه الامة ، في العاصمة كانوا أم في الاقاليم ٠٠

عام الرمادة :

وانه لمن خطل الرأى وخطأ القول أن يحسب البعض أن عدل عمـر بن الخطاب كان استثناء من المألوف وشذوذا عن القـاعدة ، وضرورة ارتبطت بظرف من الشدة طرأ على حياة المسلمين ٠٠

ففي بعض الاحيان يلمح القارىء اشارات البعض الى أن شدة عمـر فى العدل والمساواة كانت ضرورة اقتضتها الضائقة التي مرت بالمسـلمين على عهده ، وضائقة عام الرمادة بالذات ٠٠ وتلك محاولة لاطفاء نور هذه المنارة من منارات العدل الاجتماعي ، حتى تتيح الظلمات السبل للفكر الذى يبرر المظالم والاستغلال ! ٠٠

● فنحن نعرف أن ثروة الدولة الاسلامية لم تكثر كما كثرت على عهـد عمر بن الخطاب ٠٠ فبعد أن كانت ثروتها آبار مياه قليلة ، وأعشـاب كلأ متناثرة فى الصحراء ، وتجارة محدودة ، ضمت أودية الزراعة فى العـراق وفارس مصر والشام ، وأصبحت لها خيرات النيـل وبردى ودجلة والفرات ٠٠ مع ما ضمت الامبراطورية من صناعات وحرف وتجارات ، وزخرت به من فنون ٠٠ ومع ما صادرت من كنوز سال لها لعـاب قوم ، وبكى لرؤيتها ، ولخوف آثارها ، عمر بن الخطاب عندما سطعت عليها الشمس فى سـاحة مسجد الرسول ، عليه الصلاة والسلام ! ٠٠

● ونحن نعلم أن خلافة عمر وامارته للمؤمنين قد دامت عشر سـنوات وستة أشهر وأربعة أيام ــ (من ٢٢ جمادى الاخرة سنة ١٣ هـ ٢٣ اغسطس سنة ٦٣٤ م حتى ٢٦ ذي الحجة سنة ٢٣ هـ ٣ نوفمبر سنة ٦٤٤ م) ــ ٠٠ بينما عام الرمادة والمجاعة لم يدم أكثر من تسعة أشهر من شـهور السنة الثامنة عشرة من الهجرة ! ٠٠ فعدل عمر هو القاعدة في طـول خلافتـه ، وتشريعات هذا العدل كانت فكر الدولة الاجتماعي طوال عهـده ، ولم تكن خاصية اختصت بها الشهور التسعة التي سميت في التاريخ : عام الرمادة ٠

ثم ! ان مجاعة الرمادة هذه لم تكن عامة في الامبراطورية الاسلامية كلها ، وانما كانت شدة أصابت بادية شبه الجزيرة وحدها لانعدام المطـر ، الذى أدى الى انعدام الكلأ والمرعى ، فبلغت الحياة بأهل البادية حافة الهلاك ٠٠

ولقد كان الجديد الذى أحدثه عمر فى عام الرمادة ، هو أنه أضـاف الى

تشريعات عدله الاجتماعي تشريعات اضافية ، اقتضتها ضرورات طارئة ..
ومن هذه التشريعات ـ غير ايقافه حد قطع يد السارق ـ :

١ ـ أنه أكد ، أكثر فأكثر ، على وحده ثروة الامة وعمومها فى كل أبنائها .. فالمأثورة الاسلامية الشهيرة تقول : « **اذا جاع مسلم فلا مال لاحد !** » .. ففى الظروف العادية لكل انسان عطاء يكفي حاجياته .. أما فى وقت الضرورة هذا ، وعندما يجوع مسلم واحد فان المال ، جميع المال ، هو للجميع، يسدون الرمق أولا ، ويحفظون الحياة قبل أى شيء آخر .. ولذلك أرسل عمر بن الخطاب الى والى العراق سعد بن أبى وقاص .. والى والى الشام معاوية بن أبي سفيان .. والى والى مصر عمرو بن العاص .. وطلب منهم وليس مثل كلماته لعمرو بن العاص فى التعبير ، فهو يقول له : « بسم الله الرحمن الرحيم . من عبدالله عمر ، أمير المؤمنين ، الى العاصى بن العاصى !. سلام عليك ، أما بعد ، أفتراني هالكا ومن قبلي وتعيش أنت ومن قبلك ؟!.. فياغوثاه ! .. ياغوثاه ! .. ياغوثاه ! »

فلما جاءت قوافل الطعام من الاقاليم خرج عمر وقادة الدولة من العاصمة بها الى البادية ، يطعمون الجِياع ويحفظون عليهم حياتهم ، وفق نظام من المساواة الصارمة التى بدأت برأس الدولة عمر .. مساواة فى الفقر والشدة حتى يجتاز الجميع المحنة .. وامتلأت كتب التراث والتاريخ بقصص الايثار التى تشمخ بذكرها وتعلو انسانية الانسان ! .. فعمر يحرم على نفسه السمن والدهن واللبن ـ وكانت أطعمة مألوفة له كرجل من أوساط قريش ـ ويلتزم الاكل بالزيت ، حتى اسود لونه بعد أن كان شديد البياض ! .. ويتملكه الحزن حتى يمضي شهور الرمادة لا يقرب النساء !.. ويلبس ثوبا مرقعا ، به ست عشرة رقعة ! .. ويجزع عندما يرى ولدا من آل بيته يأكل فاكهة ، وينهره قائلا : « بخ بخ يابن أمير المؤمنين ، تأكل الفاكهة وأمة محمد هزلى ؟! .. » .. ويقسم الذين عايشوه : والله ، لو لم يرفع الله شدة عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هما بأمر المسلمين ؟! ..

٢ ـ ويقنن عمر اشتراك الناس وتساويهم فى الموجود ، قل ذلك الموجود أو كثر ، ويعزم على أن يعيد نظام المؤاخاه الذى أقامه الرسول بالمدينة بعد الهجرة ، بين المهاجرين ، وبين المهاجرين والانصار ، وذلك عندما يعزم على أن يعهد لكل أهل بيت عندهم قوتهم الضرورى أن يشركوا معهم فى قوتهم هذه عددا مثل عددهم من الذين لا قوت لهم .. فيقول : « نطعم ما وجدنا أن نطعم فان أعوزنا جعلنا على أهل كل بيت ، ممن يجد ، عدتهم ، ممن لا يجد ، الى أن يأتى الله بالحيا ـ (المطر) ـ .. وانى لو لم أجد للناس ما يسعهم الا أن أدخل على كل أهل بيت عدتهم ، فيقاسمونهم أنصاف بطونهم ، حتى يأتى الله بالحيا ، فعلت ، فانهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم ! (١) »

---

(١) طبقات ابن سعد . جـ ٣ ق ١ ص ٢٠٣ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ـ ٢٢٩ ، ٢٣١ .

فعدل عمر ، اذن ، لم يكن استثناء ارتهن بعام المجاعة ·· وانما كان قسمة أصيلة استلهمت روح الاسلام ، قرآنا وسنة ، وعالجت ضرورات الواقع ولبت احتياجاته ، واستهدفت كرامة الانسان الذى اسـتخلفه الله على ما أودع فى هذا الكون من ثروات وخيرات ··

فالعدل الاجتماعي ليس ترفا فكريا ، ولا هو زينة سياسية ، كما أنه ليس تفضلا واحسانا من فريق حاكم وقادر على آخر محكوم ومحتاج ·· وانما هو ضرورة من ضرورات الحياة ، تقتضيها تنمية طاقات البشر ، وزيادة قدراتها على الخلق والتنمية والابداع ، بنفس القدر الذى تقتضيها تنمية انسانيـة الانسان وكرامته ، كأكرم مخلوقات الله فى هذا الكون الفسيح ··

ولقد كان عدل عمر الاجتماعى يعالج هذه القضية على هذا النحو ، ومـن هذا المنطلق ·· فالمال مال الامة ، وأنصبة الناس فيه محـكومة ، بعد اجتهاد الحاكم ، بعطاء كل منهم واسهامه ، وباحتياجاته ·· وبقدر الضرورات يكون تقدير الانصبة فى هذا المال الذى هو « مال الله » والذى ــ كما قال عمر بن الخطاب ــ :

« ما من أحد من الناس الا له فى هذا المال حق ·· وما أحد أحق به من أحد هو ما لهم يأخذونه ·· وما أنا فيهم الا كأحدهم ·· ولأنا أسعد بادائه اليهم منهم بأخذه ·· فالرجل وبلاؤه ·· والرجل وحاجته ·· ووالله لوددت أنى خرجت من هذا المال كفافا ، لا على ولا لى ! ·· »

●

ندوة نيودلهي العالمية

القطاع العام في البلدان النامية

قام الحزب الشيوعي الهندى ومجلة قضايا السلم والاشتراكية معا بتنظيم ندوة دولية فى الهند لمناقشة دور القطاع العام فى البلدان النامية . وحضر الندوة ممثلو الاحزاب الشقيقة وباحثون من الهند وجمهورية المانيا الديموقراطية وايران والعراق ومنغوليا وسرى لانكا والاتحاد السوفييتى وسوريا . وناقشت الندوة تجربة عديد من البلدان الاسيوية ، وبخاصة الهند ((قدم الحزب الشيوعى الهندى ٢٠ تقريرا من خلال أعضاء مجلسه القومى والعاملين الايديولوجيين فى الولايات المختلفة)) وتطرقت المناقشات كذلك الى قوانين وسمات تطور المؤسسات الحكومية التى تكشف عن نفسها فى كافة البلدان النامية .

وفى يوم الافتتاح ، ألقى س . راجيشوارا راد السكرتير العام للمجلس القومى للحزب الشيوعى الهندى خطاب ترحيب . وقد شكر هيئة تحرير قضايا السلم والاشتراكية لتنظيم الندوة فى الهند واشار الى أهمية الجريدة فى نشر منجزات قوى الاشتراكية والديموقراطية والتحرر الوطنى والسلام ، واسهامها الملحوظ فى التربية الايديولوجية والنظرية لكوادر الاحزاب الشقيقة .

وأشار المتحدث الى الاهمية الحيوية للقطاع العام فى احداث تغييرات اقتصادية ـ اجتماعية جذرية فى البلدان التى تحكمها انظمة ثورية ديموقراطية ، واتجاهه المعادى للامبريالية فى بعض الانظمة البرجوازية الديموقراطية . واكد ر . راو أهمية المعونة التى يقدمها الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الاخرى ، والتى ساعدت على جعل القطاع العام الدعامة الاساسية لاقتصاد الهند . فهذا القطاع عامل مسيطر فى كافة الصناعات الاساسية ، وفى مقدمتها الصناعة الثقيلة ، وقد ظهر كذلك فى صناعات السلع الاستهلاكية . لقد تحسن اداؤه بشكل ملحوظ فى السنوات الاخيرة وأصبح مصدر دخول هامة . ورغم مؤامرات الاحتكارات والامبرياليين ،

الذين حاولوا بكل مايستطيعون وقف نموه ، فان تفوق القطاع العام على المؤسسات الخاصة الكبيرة قد ثبت بشكل قاطع ، وهذا ماقاله راو فى ختام خطابه .

الدولة والاقتصاد :

وسجلت الندوة أن السنوات الاخيرة قد شهدت بأن مشاركة الدولة فى النشاط الاقتصادى تتزايد بسرعة فى عديد من البلدان النامية ، وحللت اسباب هذا التطور الملحوظ .

نطاق مؤسسات الدولة : كان نصيب القطاع العام بأسره فى ثروة الهند التى يعاد انتاجها فى أوائل الخمسينات ١٥٪ فقط ، وفى عام ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ بلغ حوالى ٢٦٪ ، وفى ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ حوالى ٣٥٪ ، وفى ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ حوالى ٤٣٪ . وتقدر أصول القطاع العام بأكثر من ٢٣٠٫٠٠٠ مليون روبية بالمقارنة مع أصول القطاع الخاص التى تبلغ ١٣٠٫٠٠٠ مليون روبية وتمتلك الدولة ١٧ من أكبر الشركات الـ ٢٥ فى البلاد . وأوضح(١) المشاركون فى الندوة من أعضاء الحزب الشيوعى الهندى أن الاستثمارات فى القطاع العام فاقت المجموع الكلى للاستثمارات فى الصناعة والتى قدمتها ٧٥ من البيوت الاحتكارية فى الهند .

واتسعت المؤسسات الحكومية كذلك بسرعة فى سرى لانكا . وقال دون ويمالاسيرى ساباسنج عضو المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى فى سرى لانكا . و ج . راتنافيرا ، وهو اقتصادى ، أن الاستثمارات فى المؤسسات الحكومية عام ١٩٧٥ زادت الى ٢٫٨٣٣ مليون روبيه « مقابل ٣٥٩ مليونا عام ١٩٦٥ » وحوالى منتصف السبعينات بلغ نصيب الدولة فى مجمل الانتاج الصناعى حوالى ٥٠٪ . وفى أعقاب الاصلاحين الزراعيين فى ١٩٧٢ و ١٩٧٥ أصبحت الدولة كذلك مالكا رئيسيا للمزارع (٢) .

ولا يزال نطاق مشاركة الدولة اكبر فى اقتصاديات البلدان ذاتالتوجه

---

(١) تعرض القطاع العام للهجوم منذ وصول حزب جاناتا الى السلطة . وقد حد من نموه وتوقفت سياسة مواصلة التاميمات . وتمت تنازلات بعيدة المدى للاحتكارات المحلية والاجنبية .

(٢) اعلنت الحكومة الجديدة فى سرى لانكا ، التى شكلها الحزب الوطنى المتحد ، انها تنوى اعطاء الاولوية للقطاع الخاص والغاء تاميم عدد من المؤسسات التى تملكها الدولة فى الصناعة والزراعة .

الاشتراكي . وتشير البيانات الرسمية الى أن القطاع العام فى العراق يعطى ٦٨٪ من اجمالي الناتج القومي « مقابل ٢٣٪ في سرى لانكا » انه يمتلك ، كما يقول الدكتور صباح الدرة ، الاقتصادى العراقي ، صناعة استخراج النفط والبنوك وشركات التأمين ، واكثر من ٩٠٪ من التجارة الخارجية ، والنقل والمواصلات ، ومحطات توليد القوى ومنشآت الري . واشار يعقوب جارو عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السورى ، الى انه في بلاده تسيطر الدولة بشكل كامل على كافة الصناعات الرئيسية وعلى ٦٥ ــ ٧٠٪ من كافة الطاقات الانتاجية . وقد ارتفع نصيبها في مجمل الانتاج الصناعي من ٦١٪ عام ١٩٧١ الى حوالى ٦٨٪ عام ١٩٧٤ (١) .

وهذه الحقائق تدل على قانون عام يعمل كذلك في الدول الفتية الاخرى حيث يتزايد دور واصول القطاع العام من عام لاخر . وقال بعض المتحدثين في الندوة انه تكمن خلف عمل هذا القانون الحاجة الموضوعية الى تطوير القوى المنتجة والقضاء على مشكلة التخلف الضخمة ، الحاجة التى دفعت بعد كسب الاستقلال الى البحث عن اشكال وميكانيزمات اقتصادية تتفق وعظم هذه المهام . وحتى حيث وجدت بالفعل مؤسسات راسمالية خاصة محلية ــ وهي بنية أكثر تقدما من اى بنية محلية اخرى ــ فشلت طبقة المستخدمين الناهضة ، كما يقول عادل حبة ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، في أن تصبح قوة اجتماعية يمكنها أن توجه النمو الاقتصادى باستخدام الاساليب الراسمالية الخاصة . وهذا هو الحال كذلك في الهند رغم انه كان هناك بالفعل رأسماليون محليون كبار حتى قبل الاستقلال . ومع ذلك فهؤلاء هم الذين اتخذوا موقفا مناقضا للغاية من التصنيع . وبالاضافة الى ذلك ، كما يقول كاليان د ت « الحزب الشيوعي الهندى غربى البنغال » في تقريره ، لم يسع راس المال الصناعي الخاص في ذلك الوقت ، رغم مساندة الحكومة ، الى المشاركة في تنمية صناعات المعادن والصناعات الهندسية وغيرها من الصناعات الاساسية ، ولكنه فضل تحقيق الارباح من خلال الصفقات التجارية والمضاربة ، مستخدما أساليب للاستغلال سابقة على الرأسمالية . وهذا الموقف من جانب البرجوازية المحلية ينطبق على عديد من البلدان النامية .

وقيل في الندوة ان جميع الدول المتحررة حديثا في آسيا وافريقيا عليها أن تقرر ، عند مرحلة محددة من تطورها ، كيف ستحل التعارض بين قوى الانتاج المتخلفة والمتطلبات الموضوعية للتنمية الاقتصادية . وقد

---

(١) هناك خطط ضخمة لتنمية هذا القطاع في الزراعة كذلك بزراعة اراضى جديدة رغم ان دورها في الزراعة في سوريا والعراق مايزال متواضعا للغاية . ففي العراق تشكل المزارع التعاونية والحكومية ٣٪ فقط من مساحة الاراضى المزروعة ، كما اشار الدرة

لجأت مجموعة كبيرة من الانظمة البرجوازية والاقطاعية ، في سعيها للتخلص من « التخلف التاريخي » للمؤسسات المحلية ، الى اشكال واساليب راسمالية الدولة على نطاق واسع .

سمات راسمالية الدولة : واشار المتحدثون الى الطبيعة المتناقضة لطراز راسمالية الدولة الذى تطور فى بعض البلدان ذات المنحى الراسمالى .

لقد كان من ناحية ، تجسيدا لعلاقات الانتاج الراسمالية ، لان التاميم فى ظل الحكم البرجوازى ، لا يغير فى حد ذاته الطابع الراسمالى لهذه العلاقات ، كما قال الاستاذ الدكتور هيلموت فولوتر ، مدير معهد اقتصاد البلدان النامية « جمهورية المانيا الديموقراطية » . وفى هذه الحالة ، تعمل الدولة « كراسمالى جماعى » وتوفر البنية العليا ظروفا عامة لنشاط كل برجوازية اصحاب الاعمال واقسامها المختلفة . وتمارس مؤسسة الدولة على وجه الدقة فى اطار السوق الراسمالية وتستخدم فى الاساس نفس اساليب الادارة السائدة فى القطاع الخاص . وقال اياباسرينيفاسان « الحزب الشيوعى الهندى ، تاميل نادو » انه يمكن رؤية ذلك فى الهند فى الطريقة التى تسوى بها الامور المالية والتى يتم بها شراء وتسويق منتجات مؤسسات الدولة .

ومن الناحية الاخرى ـ وهذا ماذكره عديد من المتحدثين ـ فان راسمالية الدولة فى البلدان النامية ظاهرة خاصة ، لان دورها الموضوعى ثبت تاريخيا انه اكبر كثيرا من الدوافع الذاتية للبرجوازية فى اقامتها للقطاع العام . وعند الحديث عن ذلك قال سارادا ميترا ، وبولى ف . باراكال ، عضوا المجلس القومى للحزب الشيوعى الهندى ، أن تدخل الدولة النشط فى الاقتصاد فى الهند قد اتجه الى تدعيم الجوانب الديموقراطية المعادية للامبريالية للقطاع العام ، الذى اصبح اداة لانهاء التخلف والحد من تلقائية الراسمالية الخاصة لدرجة ما . وبالاضافة الى ما يصاحب ذلك من حاجة الى التخطيط ، والتوجه نحو المصالح القومية الا بعد مدى ، تتضمن مؤسسات راسمالية الدولة عناصر نفى الانانية الراسمالية للملكية العامة بشكل عام .

لقد كان القطاع العام هو الرافعة الرئيسية للتصنيع والتقدم التكنولوجى فى عدد من البلدان ذات التوجه الراسمالى ، كما يقول

فولوتر . وقال جيريش ميشرا ، الاقتصادى ((الحزب الشيوعى الهندى))
انه يعمل فى هذا القطاع فى الهند سلسلة كاملة من مؤسسات الصناعة
الثقيلة والاساسية : اربعة مصانع حديثة للصلب ، مصنع للصناعات
الهندسية الثقيلة فى رانش ، مصانع لتكرير البترول ، مصانع لانتاج
معدات كهربائية ثقيلة ، مصانع لماكينات التشغيل ، ومصانع للاسمدة ،
ومصانع حديثة للقوى . وبفضل نمو القطاع العام فى الاساس زاد انتاج
ماكينات التشغيل اكثر من ٢٠٠ مرة من حيث القيمة منذ الاستقلال . وزاد
انتاج منتجات النفط من ٢ر. مليون طن الى حوالى ٢٠ مليون طن . ووصل
الانتاج السنوى للصلب الى سبعة ملايين طن . وكنتيجة لذلك ، حققت
الهند بعض التقدم الحقيقى نحو الاكتفاء الذاتى . ولاعطاء مثال ، فان مصنع
صلب بوكارو ، الذى بنى بمعونة الاتحاد السوفبيتى مثل باكورة صناعة
الصلب القومى فى بهلاى ، اقل اعتمادا على التجهيزات المستوردة. وعندما
كانت تنجز مرحلته الاولى ، كان لابد من استيراد ٥ر٣٩٪ من التجهيزات
اللازمة ، غير أن مرحلته الثانية ستحتاج فقط الى ١٦ ٪ . والباقى يمكن
توفيره من المؤسسات التى تملكها الدولة فى الهند . وقال جورجوسوامى
((الحزب الشيوعى الهندى ، غرب البنغال)) ان تطوير صناعة المعادن
وغيرها من الصناعات بواسطة الدولة قد خفض الواردات لبناء السفن من
٨٠ الى مابين ٣٠ ، ١٠٪ . وفى كلمات اخرى ، يتمشى تشغيل القطاع
العام مع الأهداف القومية متخطيا المصالح الانانية الضيقة للنشاط
الراسمالى الخاص .

وقال حبة : انها لحقيقة أن قيام القطاع العام ، رغم طابعه الرسمالى ،
كان من الناحية الموضوعية خطوة الى الامام فى تحرير واعادة تشكيل القوى
المنتجة فى عديد من البلدان النامية . وينطبق ذلك ايضا ــ بالمعنى
الاقتصادى والاجتماعى البحت ــ حتى على الملكيات الاقطاعية ، حيث دل
تطور العلاقات الراسمالية وتشكيل قطاع عام ذى توجه راسمالى ، على
تغير من الركود الى التطور . وهناك ايضا لعب القطاع العام دوره كشكل
اكثر تقدما من تنظيم القوى المنتجة .

وسئل حبه الى اى درجة يمكن للمرء ان يتحدث عن الطبيعة الموضوعية
المعادية للامبريالية للقطاع العام فى البلدان ذات التوجه الراسمالى ، ناهيك
عن الملكيات الاقطاعية ، وماهى الفوارق بين البلدان ذات التوجه الراسمالى
والبلدان ذات التوجه غير الراسمالى فى حدود مايتعلق الامر بطابع علاقات
الانتاج التى تتشكل فى القطاع العام .

واجاب انه بينما يفترض القطاع العام مستوى أعلى من تنظيم القوى المنتجة بالمقارنة مع الراسمالية الخاصة وانه بينما الاساس المادى لهذا القطاع هو الذى يجعل فى الامكان على وجه التحديد سياسة اقتصادية مستقلة ، فان طاقاته المعادية للامبريالية يمكن ان تتجسد فحسب عندما تصبح البنية العلوية السياسية نفسها معادية للامبريالية . وتطور القطاع العام يتوقف على طبيعة سلطة الدولة . وفى نفس الوقت ، فان تطورهذا القطاع في ظل راسمالية الدولة ، فى الوقت الذى يحمل اتجاها معاديا للامبريالية ، يحول دون بدء المرحلة التالية ، اى ، تحويل هذا القطاع الى اداة للانتقال الى نظام اقتصادى واجتماعى أرقى . والحقيقة انه فى ظل الراسمالية يوجد خطر قائم أبدا لان تزيد الاحتكارات الامبريالية وكبار رجال الاعمال المحليين من نفوذهم على القطاع العام . وبالاضافة الى ذلك ، فقد يجد هذا القطاع نفسه بالفعل واقعا تحت عبوديتهم ، كما هى الحال فى بعض البلدان حيث يؤكد القطاع العام بالكاد الرأى القائل بأن طبيعته المعادية للامبريالية محددة سلفا .

وليس الامر كذلك فى البلدان ذات التوجه الاشتراكى ، كما يقول حبة فالسلطة فى هذه البلدان في ايدى القوى الراديكالية المعادية للامبريالية وهذا هو السبب الاول فى ان القطاع العام فيها يعمل كاداة للتحرر الاقتصادى . ان التغيرات فى التوجه الاجتماعى للسلطة تحمل معها تغيرات فى الخصائص الاقتصادية الاجتماعية لمؤسسة الدولة . انها تكف عن ان تكون راسمالية دولة وتوجه اكثر فاكثر نحو احتياجات شعبية قومية عامة ، تجد تعبيرا عنها فى عمل المؤسسات التى تملكها الدولة وسياسة الدولة النقدية والائتمانية على السواء . وهذا النوع من القطاع العام يمكن وصفه بانه مختلط او انتقالى . وطبيعته انتقالية نتيجة الاتفاق بين اتجاهين رئيسيين : فى اتجاه بناء مكونات سياسة جديدة غير استغلالية ، وفى اتجاه الحد من دوره الديموقراطى العام ، الى حد جعله مجرد منفذ لارادة القوى البرجوازية .

وتلخيصا لهذا الجزء من المناقشة ، اكد المشتركون فى الندوة مرة اخرى أن اتجاه تطور القطاع العام بمعناه العريض يتوقف على طبيعة سلطة الدولة ، ويتوقف دوره فى الاقتصاد القومى وطرق ووسائل التأميم فى البلدان النامية الى درجة كبيرة على توزيع القوى داخل الطبقات والمجموعات الحاكمة ، ودرجة النفوذ الذى تمارسه البرجوازية الصغيرة الراديكالية والطبقة العاملة ، واخيرا ، على التركيب الطبقى للمجتمع فى مجموعه .

مكان القطاع العام في الاقتصاد : درس المتحدثون تطورسياسة راسمالية الدولة في بعض البلدان الاسيوية ، وبالتالي ، التغيرات في نطاق مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي ، وكذلك التغيرات في التفسير الرسمي لدور القطاع العام . وللهند وسرى لانكا سجل طويل في هذا المضمار وقد تجمعت لديهما خبرة كبيرة تعلمنا تناقضاتها العديدة الكثير .

ظهرت التناقضات في تقدير آفاق ودور مستقبل القطاع العام بين البرجوازية الوطنية الهندية منذ العقد الاول للاستقلال . وفي عام ١٩٤٧ قالردت : اعلن المؤتمر الوطني الهندي ، بعد وصوله الى السلطة ، برنامجا اقتصاديا لا يستهدف فحسب تركيز الصناعات الرئسية في ايدي الدولة، وانما يستهدف كذلك سيطرة الدولة على صناعات السلع الاستهلاكية الكبيرة والاسعار ، ويضع حدا اعلى لملكية الارض . واعلن كذلك ان نقل الصناعات القائمة من الملكية الخاصة الى الملكية العامة ينبغي ان يبدأ بعد فترة خمس سنوات .

وبعد عام واحد فقط ، وتحت ضغط رجال الاعمال الكبار المحليين ،تراجع الحزب الحاكم بالنسبة لبعض الخطوط المرشدة السابقة ، مؤكدا الحاجة الى اقامة قطاع عام اساسا من خلال استثمارات جديدة وليس عن طريق تملك « الوحدات القائمة » . وقال باراكال ان القطاع العام كما تراه البرجوازية الوطنية مجرد تكملة للمؤسسة الخاصة ويكون بمثابة نقطة انطلاق .

ومع ذلك ، فان متطلبات التنمية الاقتصادية دفعت البرجوازية الوطنية على الدوام خارج حدود المبادىء التي اعلنتها . واشار باراكال ودت في تقاريرهما الى انه في منتصف الخمسينات اعلنت الدوائر الحاكمة ، تحت ضغط القسم الديموقراطى فى المؤتمر الوطني الهندي ، ان هدفها كان «نموذجا اشتراكيا للمجتمع» ، واتخذت سلسلة من التدابير لردع كبار رجال الاعمال المحليين وأممت البنك الامبراطوري وشركات التامين . ودعت الخطة الخمسية الثانية الى التصنيع باقامة صناعة ثقيلة في القطاع العام، وهو هدف اصبح ممكن التحقيق تماما ، عندما اتجهت الهند ، في وجه مقاومة كبار رجال الاعمال الافراد ، لاقامة علاقات اقتصادية وثيقةبالاتحاد السوفييتي .

واصبح التعدين ، والصناعة الثقيلة ، وماكينات التشغيل ، والالومنيوم وغيرها من الصناعات الرئيسية الجديدة ، بالتدريج مجالا لنشاط الدولة وفي الوقت الذي لم تترك فيه القرارات مجالا للشك في أن القطاع العام سيكون مكملا للقطاع الخاص ، فان تركيز الصناعات الرئيسية الجديدة ، البنية السفلية وبعض مؤسسات الائتمان والبنوك في أيدي الحكومة ،

يتجه بشكل موضوعى ، كما يقول ميشرا ، الى زيادة دور هذا القطاع فى الاقتصاد . ولم يكن من قبيل الصدفة أن تحدثت الدوائر الرسمية فيما بعد عن آفاق القطاع العام الذى يكتسب « مواقع مسيطرة » فى الاقتصاد وقال باراكال ، حقا ان ماتعنيه على وجه الدقة لم يوضح ابدا .

وفيما يتعلق بنفوذ الرأسمال الخاص . قال باراكان ، انه لا يزال قويا للغاية . ففى الوقت الذى نجد فيه أن نصيب الدولة الهندية فى انتاج الفحم والليجنيت يبلغ ١٠٠٪ ، يصل الى مجرد ١٥٪ فى تعدين خامات الحديد والمنجنيز . ويبلغ فى الحديد الزهر ٨٥٪ ولكنه يصل فقط الى ٤٨٪ فى الصلب المشطب . وبينما تسيطر الدولة على انتاج منتجات البترول تماما ، يصل نصيبها فى الصناعات الدوائية الى ٩٪ . وفى بلد تم فيه تأميم السكك الحديدية وخطوط الطيران ١٠٠٪ بالفعل ، فان ٦٣٪ من النقل البرى للركاب وعلى وجه التقريب كل النقل البرى للسلع يتم خارج القطاع العام .

وفى سرى لانكا ، يدور صراع بين صفوف البرجوازية المحلية ضد الاستقلال وتحاول مختلف المجموعات تحديد الدور الاقتصادى للدولة وفقا لمصالحها المعينة . وبينما نجد المجموعات المحافظة المرتبطة بالحزب الوطنى المتحد تعتبره رسالة غير ذات أهمية وثانوية تماما،تدافع البرجوازية الوطنية الفتية ، التى كان يمثلها فى ذلك الوقت حزب الحرية فى سرى لانكا ، عن تأميم الممتلكات الاجنبية ، والتصنيع ، وتدخل الدولة النشط فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى ، وهذا ماأشار اليه سوباسنج وراتنافيرا وساعدت اقامة العلاقات التجارية والاقتصادية مع البلدان الاشتراكية سرى لانكا على بناء قطاع عام فى الصناعة .

وزاد عدد المؤسسات فى القطاع العام اربعة اضعاف من ١٩٥٨ حتى ١٩٧٥ وكان النمو سريعا على وجه الخصوص فى ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، عندما كانت الجبهة المتحدة « تحالف بين حزب الحرية فى سرى لانكا ، والحزب الاشتراكى ، والحزب الشيوعى » فى السلطة . ان الازمة الاقتصادية فى العالم الرأسمالى ، التى كان لها أثر مدمر على الاقتصاد الوطنى ، والضغط من جانب الحركة النقابية والشعب ، أجبر الحكومة على زيادة تدخلها بشكل مطرد فى الاقتصاد ، وفرض رقابة على الاسعار واقامة شركات حكومية جديدة « تضاعف عددها فى هذه السنوات » .

ومع ذلك ، ففى السنوات الاخيرة ، مارست الاقسام اليمينية من البرجوازية والامبرياليين ضغوطا اقوى على القطاع العام . فلقد قاومتا

مزيدا من التاميم بشن حملة عنيفة ضده ، وسهل من تلك المهمة تفكك الجبهة المتحدة .

والحقيقة الماثلة فى ان مصير القطاع العام وتطوره ودوره الاقتصادى الاجتماعى قد تعرض للخطر مع تغير الحكومة فى الهند وسرىلانكا لهو دليل على عدم استقرار طاقاته التقدمية والفرص المحدودة للتعبير عنها فى البلدان ذات التوجه الرأسمالى التى تقودها البرجوازية الوطنية .

ان تطور ودور القطاع العام فى الدول المتحررة حديثا التى اختارت فيما بعد التطور غير الرأسمالى لهما جوانب متميزة . وقد حللها الدرة مع الاشارة الى تجربة العراق .

بدأ الصراع حول دور القطاع العام فى العراق بعد ثورة ١٩٥٨ المعادية للملكية مباشرة . وانطلقت الحكومة الجديدة تعمل على توسيعه ، كما تشهد على ذلك ، بشكل خاص ، الاتفاقيات التى وقعت مع الاتحاد السوفييتى حول التعاون الاقتصادى وبناء عدد من المشاريع ، وبخاصة فى الصناعة الخفيفة . ومع ذلك ، فقد عارضت البرجوازية المحلية هذه التدابير . واستسلم الحكام لضغط البرجوازية بتعديل سياستهم وفق احتياجاتها .

وتعرضت هذه السياسة لاول تغيير كبير عام ١٩٦٤ ، عندما قامت حكومة رجعية ليبرالية ، تحت تأثير اجراءات التاميم الناجحة فى البلدان العربية ، وبخاصة مصر ، بتأميم ٢٧ مشروعا صناعيا هاما ، واربع شركات تجارية وتسع للتأمين وخمس بنوك . وأعلنت البنوك وشركات التأمين احتكارا للدولة .

ومع ذلك ، فان التأثير المفيد للقطاع العام على الاقتصاد قد حد منه طابع النظام ، الذى لم يستطع تطوير القطاع بدرجة تضعه فى مركز قيادى . ان هذا القطاع ، الذى زاد نصيبه فى الدخل القومى فى الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٦٩ من ١٩ الى ٢٧ر٤٪ ، لم يحقق اطلاقا تفوقه على القطاع الخاص . ولم يزد نصيبه فى الانتاج الصناعى عن ٣٩ر٣٪ من قيمة اجمالى الناتج ، مما يعنى السماح للرأسماليين الافراد بفرص ضخمة لمزيد من النشاط . وبينما اكتسب القطاع العام ، فى الفترة محل الدراسة ، بشكل متزايد سمات وطنية معادية للامبريالية ومعادية للاقطاع ، وكشف الشكل الذى اتخذته راسمالية الدولة عن اتجاه نحو تدعيم استقلال البلاد الاقتصادى « على خلاف فترة الملكية ، عندما كانت المؤسسات الراسمالية للدولة استعمارية جديدة » ، حال طابع النظام بين القطاع وبين أن يلعب

دورا حاسما بالفعل في الاقتصاد ، ناهيك عن الكشف عن طاقاته المعادية للراسمالية .

ولقد تغير المفهوم الخاص بدور واتجاه تطور القطاع العام فقط عندما استحوذ على السلطة نظام تقدمي وطني « ١٩٦٨ » وتشكل تحالف من قوى وطنية وتقدمية يضم حزب البعث الحاكم ، والحزب الشيوعي وغيرهما من القوى الديموقراطية . لقد اصبح ننظر الى القطاع العام على انه حجر الزاوية في الاقتصاد ولعب دورا حاسما قياديا فيه . وعندما انتقلت كافة موارد البترول التي كان يسيطر عليها ذات يوم رأس المال الاحتكاري الاجنبي ، الى الدولة بدات تلعب دورها كأساس هام للغاية للتصنيع . وفي الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٦ بلغت مخصصات التنمية الصناعية ٥٤٨ر١ مليون دينار ، أو خمسة اضعاف ما انفق على هذه الاغراض خلال الفترة ١٩٥١ ــ ١٩٦٩ .

وقال الدرة ان امكانيات تدعيم القطاع العام قد اتسعت لدرجة كبيرة في ظل الوضع الجديد . ورغم أن ذلك مازال يتم باسلوبين اساسيين ــ التأميم واقامة منشآت جديدة تمولها الخزانة ــ فان الدولة ، وقد استولت على موارد البلاد البترولية ، اى ، باستخدامها للاسلوب الاول ، قد تمكنت من أن تزيد لدرجة كبيرة من نطاق وفعالية الاسلوب الاخير ، وفي نفس الوقت فان تأميم النفط هو الوسيلة الحقيقية والفعالة الوحيدة لادماج صناعة النفط في الاقتصاد القومي .

واعلن المشتركون في المناقشة ان القطاع العام قد انتقل الى مراكز قيادية في الصناعات الرئيسية بينما يمثل في البلدان ذات التوجه الاشتراكي مراكز حاسمة في جميع انحاء الاقتصاد ، واضافوا ان خطوط تطور هذا القطاع لاتزال ، رغم ذلك ، تعتمد لدرجة كبيرة للغاية على العلاقات التي تتشكل بينه وبين الابنية الاقتصادية الاجتماعية الاخرى ، وفي مقدمتها الراسمالية الخاصة .

ثنائية سياسة راسمالية الدولة :

تناول المتحدثون ، وبخاصة من الحزب الشيوعي الهندي ، باستفاضة مشكلة العلاقات بين القطاع العام وراس المال الكبير والاحتكارات ، من ناحية والمؤسسات الخاصة الصغيرة ، من ناحية اخرى .

امتيازات راس المال الكبير : فى المراحل المبكرة فى تشكيل ميكانيزم رأسمالية الدولة فى الهند ، فان نشاطه الذى كان يهدف الى تقـــدم المؤسسات الخاصة فى مجموعها ، قد ساهم بشكل موضوعى ، كما قيل فى الندوة ، فى نمو الاحتكارات المحلية ، بغض النظر عن نطاق هذا النمو وتمكنت هذه الاحتكارات ، المنظمة بصورة أفضل والتى تتحكم فى موارد أكبر بكثير ، من الاستفادة بشكل فعال من الخدمات والسلع التى قدمهـــا القطاع العام .

وقال راج بهادور جور ، عضو المجلس القومى للحزب الشيوعى الهندى ، ان الهيئات الحكومية منحت قروضا ضخمة للشركات الخاصة . ففى مارس ١٩٧٤ بلغت استثمارات شركة الهند للتامين على الحياة فى أكبر المجموعات الرأسمالية العشر ٦ر٢٢٠ر١ مليون روبية ، أو ٣٨٪ من كافة استثمارات القطاع الخاص . وتساعد الدولة الاحتكارات بالاحتفاظ بأسهم آجلة . وفى عام ١٩٧٠ كانت تملك ١٦٪ من رأس المال الآجل لـ ١١٣ شركة خاصة ، أو حوالى ٠٠٠ر١١ مليون روبية . وكل ذلك يدل على الصلات القوية بين هذه الدوائر وبين القطاع العام . وقال باراكال انه الى درجة كبيرة نتيجة لمساعدة هذا القطاع زادت اصول بيتا تاتا وبيرلا الاحتكاريين ، واللذين قدرا عام ١٩٥١ بـ ٩٥٠ مليون روبية ، ٥١٩ مليون روبيه على التـــــوالى ، عن ٦٠٠٠ مليون روبية لكل منهما .

والاحتكارات ، التى تسيطر على السوق وتعمل باعتبارها المزود الرئيسى للقطاع العام ، تفرض أسعارا فاحشة لمنتجاتها بينما تفرض أسعارا منخفضة عندما تشترى منتجات هذا القطاع . ويرشى المسئولون عن السـ ـــكك الحديدية ليقبلوا أسعارا مرتفعة مقابل التجهيزات التى يجرى انتاجها فى القطاع الاحتكارى . وتسيطر الاحتكارات الاجنبية التى تصنع الشاسيهات والاطارات الخ . على النقل البرى الحكومى فى الهند « تقرير جور » .

وتستفيد احتكارات الهندية على نطاق واسع من المؤسسات العـــديدة للنية السفلى التى تزودها بالمجان تقريبا أو بأسعار اسمية . وقال اردهندو برشان باردان عضو المجلس القومى للحزب الشيوعى الهندى «ماهاراشترا» ان نظام نقل البضائع بالسكك الحديدية فى الهند يقدم أكبر الميزات لبيوت الاعمال الكبيرة . وتقدم المواد الخام والسلع التى تلزم القطـــاع الاحتكارى مقابل رسوم منخفضة ، وتتحمل الدولة الخسائر . فبينما نجد أن ٢٨٪ من حركة نقل البضائع عام ١٩٧٢ — ١٩٧٣ تمت بأقل من التكلفة الفعليـــة للنقل ، ارتفع هذا الرقم عام ١٩٧٣ — ١٩٧٤ الى ٦٠٪ .

وتجربة تنمية الزراعة بعد ان كسبت الهند استقلالها تبـــين ان معظم

اجراءات رأسمالية الدولة قد اتخذت فى الريف كذلك لصـــالح القسم صاحب الامتيازات من السكان ((من التقارير التى قدمتها باسـم الحزب الشيوعى الهندى سونيل سنجوبتا والدكتور س . كريشنا اير من كيرالا و ج . يالاماندا ريدى من اندرا براديش)) . ورغم انه لا يكاد يوجد اى قطاع عام فى الزراعة ، اتخذت الدولة دور المبادر بالاجراءات التى تهدف الى اعادة تشكيل العلاقات الزراعية لدرجة معينة والى رفع الانتاجية . وقال سنجوبتا انه مع ذلك كانت هذه الاجراءات محدودة الطابع منـــذ البداية واعطت حافزا لانتاج اعلى فى الغالب فى المناطق التى تزداد فيهـا قوة كبار املاك واغنياء الريف الذين يتحولون الان الى رأسماليين . وهاتان الفئتان اساسا هما اللتان تشتريان الاسمدة ، والحبوب الجيدة والجرارات التى ينتجها القطاع العام وتستخدمان على نطاق واسع تسهيلات الرى العامة .

واحدى النتائج الموضوعية لسياسة رأسمالية الدولة التى اتبعت لدرجة كبيرة فى الريف ، وبخاصة فيما يتعلق « بالثورة الخضراء » ، هى ظهـــور رأسمالية طفيلية ترتبط بالاساليب شبه الاقطاعية للاستغلال . وهى تتكون من كبار ملاك الارض الذين تحولوا الى بورجوازيين وكبار الوسطاء ، الذين اتحدوا فى منتصف السبعينات مع الاحتكارات لشن حملة ضد اجراءات وتدخل الدولة المتزايدة فى الاقتصاد الريفى . لقد حالوا ، على وجـه الخصوص ، دون تأميم تجارة الجملة فى الحبوب(١)

مصير الصناعة الصغيرة : قال كثير من المتحدثين ان سياسة مؤسســات رأسمالية الدولة واجراءاتها رغم اتجاهها الموالى للاحتكار وتوجهها نحـــو الفئة ذات الامتيازات فى الريف ، تكشف عن ثنائية معينة ، لانه مع النمو السريع للمجموعات الدنيا من الطبقة الحاكمة ونشأة صناعة صغيرة ضخمة، يصبح على الدوائر الحاكمة كذلك أن تضع فى اعتبارها بشكل متزايد مصالح هذا القطاع الانتاجى المتنامى ومطالب القوى الاجتماعية التى تقف خلفه

وتحتل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة مكانا بارزا فى اقتصاد

---

(١) ويختلف الوضع فى ولاية كيرالا ، حيث اكمل التحالف الديمقراطى اليسارى فى السلطة بنجاح ، كما يقول اير ، الاصلاحات الزراعية ، ووضع اقل حد أعلى لملكية الارض فى الهند واتخذ خطوات اولية لاقامة مزارع فلاحية جماعية .

الهند . ففي ١٩٦١ كان هناك ٣٦,٠٠٠ مؤسسة لاتزيد الاصول الثابتة لكل منها على ٢٠٠٠ مليون روبية ، بيد ان عددها وصل الى ٤٠٠,٠٠٠ في اواخر ١٩٧٣ ، وتنتج الصناعة الصغيرة ٤٥٪ من السلع المصنوعة في البلاد ، وتقدر قيمتها بـ ٦٤,٠٠٠ مليون روبية . ان تسعين في المائة من كافة المصانع المسجلة تمثل وحدات صغيرة . « تقريرا ك . ل . ماهندرا عضو المجلس القومي للحزب الشيوعي الهندي من اندرا براديش ، وباراكال » .

وتساعد الدولة والقطاع العام الصناعة الصغيرة والمتوسطة . ويوجد في الهند ٤٩٩ منطقة صناعية حيث تزود المؤسسات الصغيرة بالخدمات التي تحتاجها عن طريق البنية السفلى . وقد القى على عاتق الصناعة الصغيرة رسميا انتاج ١٧٧ سلعة . وتشترى الدولة ومؤسساتها نسبة هامة من انتاجها . وبعد تأميم ١٤ بنكا تجاريا « ١٩٦٩ » ، خفضت من نصيب القروض الممنوحة للاحتكارات . مزيدة في نفس الوقت من القروض المتاحة للمؤسسات الصغيرة . وقال باراكال ان القطاع العام يساعدها كذلك من زاوية ان بعض مؤسساته الكبيرة تساعد على تكوين مؤسسات خاصة ملحقة صغيرة ، بتزويد اصحابها بالارض والمباني والمواد الخام والخبرة اللازمة . وذكر كمثال مشروع بوكارو للصلب ، الذي تقدم له المساعدة ٦٥ وحدة ملحقة خاصة صغيرة ، بالاضافة الى ١٤٦ أخرى تحت الانشاء (١)

وقد اشار بعض المتحدثين مع ذلك الى ان الانتاج الصغير في الهند يواجه عديدا من المشاكل ، مثل صعوبة بيع الانتاج بأسعار متساوية ، والنقص الشديد في المواد الخام الهامة ، والقروض والتجهيزات الحديثة ، والمنافسة الحادة من المؤسسات الخاصة الكبيرة .

وقال انيل كومار تشاترجي « الحزب الشيوعي الهندي ، غرب البنغال » ان الانتاجية المنخفضة ، والاستخدام غير الكفء للعمل ، والتبديد الهائل للموارد الانتاجية والعجز عن الاستفادة من الاستثمارات يمنع ذلك القطاع من ان يلعب دورا فعالا بحق في الاقتصاد ومن ثم من انجاز رسالة تعتبر واحدا من مبررات وجوده الرئيسية . اذ ان المؤسسات الصغيرة في ظل ظروف توفر العمل والنقص الشديد في موارد راس المال ، يمكنها ان تخلق ملايين الوظائف الاضافية من خلال تكنولوجيا تكثيف العمل ، ويمكنها أن تنتج أكثر بتكاليف راسمالية أقل نسبيا بالمقارنة مع الوحدات الكبيرة .

---

(١) اعلن رئيس الوزراء مورارجي ديساى ان حكومته تنوى ان ايلاء الاهتمام بتطوير الانتاج الكثيف العملي – الصناعات والمؤسسات الصغيرة .

وفى كلمات أخرى ، فان المشكلة هى كيف تنظم المؤسسات الصغيرة التى يتوقف عليها لدرجة كبيرة مستقبل هذا المجال الانتاجى . ويمكن للقطاع العام أن يلعب دورا هاما فى تحقيق تطور سوى للصناعة الصغيرة وفى اعادة تنظيمها .

وابرز ماهندرا وتشاترجى مجموعات عديدة من المشاكل يمهد حلها ، بالاضافة الى المعونة الحكومية الشاملة للصناعة الصغيرة ، فى رايهم ، الطريق لاعادة التنظيم هذه . وهى مسألة تتعلق ، أولا ، بتحديث تكنولوجية الانتاج فى الوحدات الصغيرة وتوسيع نطاق انتاجها . وتستطيع الهيئات الحكومية مساعدتها على انتاج سلع أكثر جودة باسعار اقل نسبيا وبتكاليف أقل .

ثانيا ، لكى يتم وضع حد لعدم الربحية ، التى ترجع بدرجة كبيرة الى أن المؤسسات الصغيرة الميكنة تقوم على مسئوليتها بعمل كل شىء ابتداء من المكونات الرئيسية الى المنتج الكامل التشطيب ، يجب أن تسهم الدولة وبنشاط فى تكوين المؤسسات الاضافية أو الملحقة الخاصة الصغيرة الى جانب مؤسسات الدولة . ومع ذلك ، فان واقع الامور يبين ان ٦٠٠٠ فقط من بين ١٤٠٫٠٠٠ مؤسسة من هذا النوع فى الهند هى مؤسسات ملحقة . ويعنى ذلك أن عديدا من المنتجين الصغار ينتجون سلعا يجب ان تنافس انتاج الصناعة الكبيرة وانهم يواجهون على الدوام خطر الافلاس .

ثالثا ، ينبغى تنظيم عمل الصناعة الصغيرة وفقا لخطة قومية شاملة وتطويره واضعين فى الاعتبار مصالح الغالبية الساحقة من المجتمع . وخلال العملية ، يمكن تشجيع كل مبادرة سليمة من جانب الدولة ، التى يمكنها أن تقوم بمهمة التنسيق . وكنتيجة لذلك يمكن أن تتطور طبقة سوية من المقاولين الصغار الوثيقى الارتباط بهيئات القطاع التى تؤثر فيهم .

وتحدث البروفسور ف . ا . بافلوف ، دكتور فى التاريخ « الاتحاد السوفييتى » عن أهمية التعاونيات فى اقامة علاقات بين الدولة والانتاج الصغير . ومن الممكن لنظام ديموقراطى للائتمان وللتعاونيات التجارية أن يصبحا القناة الرئيسية التى تصل القطاع العام بهذه المجموعات من المستخدمين . وقد يشترى الأخيرون المواد الخام من الدولة ، دونما حاجة الى وسطاء أفراد ، وقد يجدون فرصا أكبر فى الحصول على القروض وتحسين تكنولوجية الانتاج . وسوف تكون النتيجة مؤسسات صغيرة أكثر

تنافسا . ومع ذلك ، فان تطور التعاونيات وفقا لخطوط ديموقراطية فى البلدان ذات التوجه الراسمالى تعرقله طبيعة البنية العلوية البرجوازية ذاتها ، والموجهة فى الاساس الى مساندة العناصر المتيسرة .

وليس الامر كذلك فى البلدان التى اتخذت فى البداية طريقا غير راسمالى ثم انتقلت الى الاشتراكية . وقد اشار بادامين لامسورين ، عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الثورى المنغولى الى تجربة منغوليا ليبين كف حلت دولة الشعب ، با . امها مبادىء التقدم التدريجي والتمسك الاختيارى ، خطوة خطوة مشاكل تكوين تعاونيات عائلات مربى الماشية من صغار الفلاحين ، والتجار والحرفيين . وفى المرحلة الديموقراطية من الثورة ، شجعت اقامة تعاونيات وطنية ـ مؤسسات للحرفيين والورش ـ وكذلك اشكال اولية من العمل المشترك بين الرعاة . ولم يتم اكمال تكوين التعاونيات الانتاجية للرعاة على نطاق واسع الا فى بداية الستينات . واصبحت التعاونيات التجارية وتعاونيات المستهلكين ثم اتحادات الحرفيين الضخمة مؤسسات للدولة . ووضعت سلطة الشعب بالتدريج الانتاج الصغير على اسس اشتراكية وادمجته فى الاقتصاد القومى .

واكد المتحدثون ان مصير الابنية الراسمالية الصغيرة والسلعية الصغيرة تتوقف بدرجة كبيرة على اى الطبقات والقوى الاجتماعية توجه تطور الانتاج الصغير ، مما يعنى انه اما ان يقوم القطاع العام والقوى الوطنية التى تساندة بتطوير الصناعة الصغيرة فى اتجاه يتفق مع مصالح البلاد : واما ان تفرض الاحتكارات الخاصة الكبيرة سيطرتها على هذا المجال وتشكل عمله وفق احتياجاتها الانانية .

الفئات الطفيلية البرجوازية الجديدة من المقاولين والمضاربين والوسطاء المرتبطين بالقطاع العام ، والبرجوازية البيروقراطية ، اكبر خطر على السياسة التقدمية . وقال الدرة ان عدد المقاولين الافراد فى العراق ، الذين تستفيد مؤسسات الدولة وشركاتها من خدماتهم قد نما فى الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ من ٧٢٨ الى ٢٫٧٨٨ ووصلت مواردهم النقدية الى حوالى ٣٠ مليون دينار . وكان لهذه العناصر تأثير معاكس على الهيئات الحكومية ، التى يحاولون افساد موظفيها .

والمنافسة المتزايدة بين القطاعين العام والخاص فى سوريا ، كما يقول

جارو ، تجد انعكاسها فى الصراع الطبقى الذى يجرى بين اتجاهين سياسيين رئيسيين ، الاتجاه التقدمى والاتجاه الرجعى . ويدعو انصار الاتجاه الاول الى اتخاذ خطوات للمضى قدما بالمكاسب التقدمية ، وتدعيم مواقع القطاع العام ، والغاء الملكية الكبيرة فى الريف وتشجيع التعاونيات الزراعية وتعاونيات الحرفيين ، ويشيرون الى خطر تكون راس مال كبير جديد . وهم يعتبرون أن القطاع العام ينبغى عليه أن ينظم نشاط القطاع الخاص لضمان أن يساهم الاخير فى انجاز الخطط الاقتصادية القومية .

وهؤلاء الذين يودون الحد من نمو موسسات الدولة ، وتجريدها من محتواها المعادى للامبريالية والمعادى للراسمالية ، ووضعها فى خدمة الراسمالية الخاصة انما يدافعون عن موقع يمينى رجعى .

وحينما تحدث لامسورين عن تجربة منغوليا فى التطور غير الراسمالى تحت قيادة حزب الشعب الثورى المنغولى واكد الدور الحاسم لحزب الشعب الثورى المنغولى وللمعونة السوفييتية فى تشكيل قطاع الدولة وطابعه العام ، أشار الى سياسة دولة الشعب الديموقراطية نحو القطاع الخاص والقوى المستغلة المرتبطة به . والحقيقة الماثلة فى ان الدولة قد تحركت الى مواقع رئيسية فى الاقتصاد ، الذى كان قطاع الدولة يشكل فيه منذ البداية جنين شكل من الملكية يملكه الشعب فى مجموعه ، جعلت فى الامكان تقييد المواقع الاقتصادية لكبار ملاك الارض ثم ، فى أواخر الثلاثينات ، التخلص من البنية الاقطاعية . وبمساندة التجارة الحكومية والتعاونية ونظام مالى وائتمانى ، اتخذت الحكومة فى المرحلة الديموقراطية من الثورة خطوات للحد من نمو برجوازية محلية ناشئة . وكنتيجة لذلك عجزت المؤسسات الفردية الكبيرة عن تشكيل بنى مستقلة وفشلت عناصر برجوازية قومية فى أن تشكل طبقة . ان النمو المطرد لقطاع الدولة فى تلك المرحلة لم يجعل منه فقط قلب بنية اشتراكية جديدة ، وانما ادى الى تغيرات راديكالية فى كل النظام الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع .

بيد ان القطاع العام فى البلدان النامية يمر فى المرحلة الديموقراطية القومية لحركة التحرر ، كما أشارت الندوة ، بتطور متعرج للغاية ، وسيكون على القوى التقدمية أن تفعل الكثير لكى تحمى دوره المستقل والديموقراطى والمعادى للامبريالية حقا . ومن المهم للغاية دفع هذا القطاع كى يعمل بافضل صورة .

الكفاءة والاسعار :

لما كانت الدولة فى البلدان النامية تؤثر بشكل متزايد على الانتاج ،

كما اشارت الندوة ، فان مشكلة تعزيز الكفاءة الاقتصادية للقطاع العام وربحيته ، وكذلك مؤسساته ، تزداد اهميتها واصبحت ضرورية لاحداث تغييرات ديموقراطية في سياسة الاسعار القائمة لخدمات الدولة ومنتجاتها

المقياس الاساسي : أشار العديد من المشاركين في المناقشة الى أن كفاءة القطاع العام في عديد من البلدان النامية ذات التوجه الرأسمالي في الاساس لا تزال تفسر بدرجة كبيرة تحت تأثير مفهومات قديمة مثل فعل مبدأ « لا ربح ولا خسارة » ، ويقيم دوره أساسا من زاوية اسهامه في اجمالي النمو الاقتصادي . ويتم تجاهل العوائد المالية « الدخول ، والموارد الجديدة ، وهكذا » . والاسعار التي يجري تحديدها اداريا « من أعلى » لا تضع في اعتبارها تكاليف الانتاج وتحرم المؤسسات من كل ربح .

في اقتصاد « مختلط » يتفاعل فيه قطاعان ، القطاع العام والقطاع الراسمالي ، تعتبر ربحية مؤسسة الدولة مقياسا لكفاءة عملها وشرطا لمواصلة توسيعها على أساس مواردها الخاصة . كما قال بردان . بيد أن الربحية في القطاع العام لا يمكن تحقيقها بالاساليب المفضلة « لاقتصاد حر » ، مثل خلق ندرة مصطنعة في السلع أو وسائل اخرى من هذا القبيل والطريقة الاساسية هي الاستفادة الى اقصى حد من الطاقات الانتاجية ، وتحسين الادارة والتكنولوجيا واتباع سياسة أسعار سليمة . ومن المهم الان وضع مجموعة محددة من المقاييس تضع في اعتبارها ، على خلاف الموقف البرجوازي من مشكلة كفاءة القطاع العام ، كافة العوامل المؤثرة على تطوره التقدمي والديموقراطي .

ويرى ا . د . أولريخ ، الدكتور في الاقتصاد « الاتحاد السوفيتي » ، ان تقييم كفاءة القطاع العام الاقتصادية في البلدان النامية لايمكن أن ترتكز على نموذج واحد ، مثل تقييم نتائج المؤسسات الراسمالية الخاصة ، حيث يوجد مقياس واحد فقط ، هو معدل الربح ، وفي البلدان النامية يعني تدخل الدولة في الاقتصاد زيادة تأثير الدولة في مجالات الحياة المتباينة للغاية ، ويؤدي الى تغييرات اجتماعية هامة . وفي الحالة المعنية من الطبيعي أن نتخذ موقفا شاملا ، مقيمين كفاءة انتاج الدولة في ظل الاشتراكية في عدة مستويات ومقدرين الجوانب الاجتماعية بالاضافة الى الجوانب الاقتصادية البحتة .

وتتضمن الكفاءة الاقتصادية التقدم الذي تحقق في انجاز مهمة اجتماعية اقتصادية محددة أو في الاقتراب من بلوغ الاهداف الموضوعية للتطور الاجتماعي . وفي عديد من البلدان الافرو ــ اسيوية ، فان هذه المهمة التي

يخضع لها عمل القطاع العام في الاقتصاد ، سوف تسرع من النمو الاقتصادى وتضع حداً للتخلف والتبعية لراس المال الاجنبى . والمؤشر الاقتصادى العام الواضح للتقدم نحو هذا الهدف هو نمو انتاجية العمل الاجتماعى ، الذى يتحقق بتحسين عمل المؤسسات التى تملكها الدولة وعن طريق تأثير قطاع الدولة فى الاقتصاد القومى فى مجموعه . وتتوقف مؤشرات اتجاه انتاجية العمل الاجتماعى ، لدرجة او اخرى ، على مدى الفعالية التى ينفذ بها القطاع العام الخطوط المرشدة المتميزة لتنمية الصناعات الجديدة ، وعلى زيادة التركيز فى القطاع العام من خلال تطوير الانتاج الكبير ، وعلى ادخال التحسينات التكنولوجية فى الاقتصاد ، والتغييرات فى مستوى العمالة ، واستخدام الدخل القومى ، واخيرا ، على التغييرات فى نموذج الاستهلاك . وتعتبر الدرجة التى تنفذ اليها كل من هذه المهام ، فى نفس الوقت ، مقياسا لكفاءة القطاع العام .

والتقييم العام لكفاءته ينبغي أن يأخذ كذلك في الاعتبار مستوى التغييرات الاجتماعية البنيوية الرئيسية الناجمة عن تدخل الدولة فى الاقتصاد . وبالاضافة الى ذلك ، فينبغى أن يؤخذ فى الحسبان دوره فى الغاء الاشكال الاكثر تخلفا واستحداث أشكال أكثر تقدما للادارة الاقتصادية . واحد المؤشرات الهامة كذلك لكفاءة القطاع العام هو اسهامه فى تكامل الاقتصاد القومى . وهناك ، بالاضافة الى ذلك ، اثر انتاج الدولة المتزايد للسلع والخدمات على مستوى ومعدل تطور الاقتصاد وبعض المؤشرات الاخرى .

وتشكل حسابات التكلفة كذلك معيارا اساسيا لكفاءة القطاع العام ومؤسساته المختلفة . والعوامل التى تحدد الأصول النقدية للمؤسسات والصناعات والقطاع فى مجموعه تتوقف بالمثل لدرجة كبيرة على توجه السياسة الاقتصادية للدولة وعلى الاساليب التى تنفذ بها هذه السياسة . وحسابات التكلفة فى القطاع العام من الصعوبة بمكان مقارنتها أوتوماتيكيا بالمؤشرات المماثلة للقطاع الخاص . ويجب أن نتذكر أن النفقات فى هذا القطاع تنهض فى المحل الاول ، باعباء انجاز تطور المهام الاقتصادية الواضحة ، والتى من بينها يعتبر تسلم فائض القيمة هدفا خاصا خاضعا للمهمة القومية العامة لتطوير نمو القيمة التى خلقت حديثا « تييمزا لها عن راس المال الخاص ، الذى ترمى نفقاته الى هدف الربح » .

ومن ناحية اخرى ، فان حقيقة أن جزءا من القيمة التى خلقت فى القطاع العام تذهب كلية الى القطاع الخاص ، هى السبب الموضوعى لمعدل الربح المنخفض نسبيا فى القطاع العام فى البلدان ذات التوجه الرأسمالى

حيث يتكون تقريبا من فروع لصناعة ثقيلة نامية والبنية السفلية للانتاج ، بينما الصناعة التحويلية المربحـــة « مع بعض الاستثناءات » موجودة فى القطاع الخاص .

وقال أولريخ ان الوضع يختلف فى البلدان ذات التوجه الاشتراكى . ففي هذه البلدان توجد الصناعة الكبيرة ، أى ، فروع كلا القسمين ١ ، ٢ فى أيدى الدولة فى الاساس . وهنا تكشف الربحية عن اتجاه صاعد مطرد . ان التأكيد على التخطيط ، وتطبيق الحوافز المادية بالنسبـــة للمستخدمين فى مؤسسات الدولة والمسئولية المتزايدة عن أعمـــالهم الادارية هى المكونات الاساسية للسياسة التى تسعى كثير من تلك المؤسسات الى اتباعها .

وعند استعراضه لخبرة العراق فى مقاومة النواقص الاساســية فى القطاع العام التى تؤثر على الربحية ، قال الدرة ان هذه النواقص كانت مؤخرا موضوع سلسلة من المناقشات على مختلف المستويات ، بما فى ذلك مناقشات شاركت فيها الحكومة . وقد عرضت أجهزة الاعلام نتائجهـــا مما ساعد على تعبئة الجماهير العاملة فى العمل من أجل ازالة الظواهــر والاتجاهات السلبية فى تطور الميكانيزم الاقتصادى للدولة .

هدف الصراع الطبقى : اشار المشتركون فى الندوة الى نمو كفــــاءة مؤسسات الدولة فى السنوات الاخيرة فى بعض البلدان النامية ، بما فى ذلك البلدان ذات التوجه الراسمالى . وكان ذلك نتيجة الاستخدام الافضل للتجهيزات ، وتحسين الادارة والصلة الاوثق بين الادارة الحكومية وبين العمال ، ولكنه كان فى الاساس نتيجة مساهمة العمال الكبيرة فى الانتاجية الاعلى وزيادة الانتاج .

وأكد عديد من المتحدثين على ان النظام القائم لتكوين الاسعار يشـكل عائقا امام الكفاءة والربحيـــــة الاكبر فى مؤسسات الدولة فى ظل الحـكم البرجوازى . والاسعار المصطنعة التى يجرى تحديدها « من أعلى » تفيد فى الغالب الاحتكارات وتحرم مؤسسات الدولة من حافز العمـل بشكل مربح . واذا ماكان انتاج صناعة الحديد والصلب فى الهند قد بيع بالاسعار العالمية ، لكانت أكبر شركة فى هذا المجال وهى ، هندوستان للصلب ، قد حققت عام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ « وفقا لبعض التقديرات » ربحا يصل الى حوالى ٣٫٢٥٠ مليون روبية ، بدلا من تحمل خسائر بلغت ٢٧٠ مليون روبية كما يقول تاردان . ففى الوقت الذى يشترى فيه رأس المال المحلى الكبير

الانتاج الوسيط لهذه الصناعة باسعار منخفضة للغاية ، يفرض أعلى أسعار ممكنة على الانتاج المشطب ، ويقوم التجار الأفراد بتخزين الصلب وبيعه باسعار تفوق أسعار تكلفته عدة مرات عندما يتزايد الطلب . ومن المعروف ان السوق السوداء فى الهند أدت الى ظهور عدد غير قليل من اصحاب الملايين .

وينبغى ان يعكس هيكل الاسعار فى القطاع العام الحاجات الموضوعية لهذا القطاع فى عملية نموه وتوسعه ، وفى حفز التنمية الاقتصادية بشكل عام ، كما يقول باردان . ويمكن أن تصبح بعض الانحرافات الواعية والمخططة عن القيمة فى كلا الاتجاهين ، بالطبع . وسيلة للتاثير على نمو الانتاج ، والتقدم التكنولوجى الخ . ان القرار حول ما اذا كان الحجم الفعلى للانتاج فى اى فرع من الاقتصاد ، هو الهدف المرغوب فيه بغض النظر عن الارباح ، او ما اذا كان الربح هو الاعتبار الرئيسى . يمكن ان يتخذ بوعى فى القطاع العام . وهكذا . ففى الصناعات المرتبطة بانتاج السلع الرأسمالية ، قد يتغلب الاعتبار الاول لفترة ، بينما فى الصناعات التى تنتج السلع الاستهلاكية ، قد يكون الاعتبار الثانى حاسما ، لكن مهما كان الاعتبار ، ينبغى ان يرتكز السعر الفعلى على سعر تكلفة المنتج وعلى الحاجة الى ضمان حيوية الوحدات الانتاجية للقطاع العام .

وقال مرينموى باناشاريا ((الحزب الشيوعى الهندى)) أن الدولة يجب ان تقوم بخصم معين من الاسعار التى يدفعها صغار المنتجين مقابل الكهرباء والرى والخدمات الاخرى . وهذه السياسة ستجعل المنتج الصغير اكثر قدرة على المنافسة فى علاقته بالمنتج الاحتكارى الكبير .

وقال شاتورانان ميشرا عضو المجلس القومى للحزب الشيوعى الهندى ((بيهار)) ان النضال من اجل سياسة اسعار ذات توجه ديموقراطى سيكون ناجحا اذا ماشن بثبات وقوة . وقد كان ذلك هو الحال ، مثلا ، عندما خاض مؤتمر نقابات عموم الهند النضال بنجاح من اجل الاحتفاظ باسعار منخفضة للفحم بالنسبة لصغار المنتجين بينما رفعت الاسعار بالنسبة لكبار المستهلكين . ورغم جهود الدوائر الحاكمة لزيادة رسوم الكهرباء فى ولاية

بيهار ، رات القوى التقدمية ان الرسوم يجب ان ترفع فقط بالنسبة لخطوط نقل التيار ذى الجهد العالى والذى يزود الشركات الخاصة .

وقال المتحدثون انه عن طريق خوض نضالات طبقية من اجل سياسة اكثر عدلا للاسعار ، فان الجماهير تشارك فى النضال العريض من اجل قطاع عام ديموقراطى .

من اجل تطور ديموقراطى :

اعتبر المشاركون فى الندوة مقرطة القطاع العام فى البلدان النامية بأنها مجموعة من الاجراءات تستهدف تحقيق تغييرات مناسبة فى ادارة مؤسسات الدولة والقطاع العام فى مجموعه ، بما فى ذلك تركيب الهيئة الادارية ، وبأنها سياسة عريضة متعددة الوجوه تهدف الى تحرير مؤسسة الدولة من تأثير النشاط الرأسمالى الخاص ، واعادة بناء علاقات الانتاج والتبادل والتوزيع بشكل ديموقراطى ، واقامة معايير استهلاكية اكثر عدلا . ورغم الاختلافات فى الموقف من هذه المشاكل فى البلدان ذات التوجه الراسمالى والاشتراكى ، فان الاتجاه نحو مقرطة هذا القطاع يكشف عن سمات وجوانب عديدة مشتركة .

خطوط مرشدة جديدة للعمل : تحدث بافلون عن بعض مشاكل تطور القطاع العام فى البلدان النامية سوف يسهل تطور القطاع العام الديموقراطى كثيرا من حلها .

والمهمة التى تواجهنا ، أولا ، هى مقرطة اساليب التراكم . فحيثما توسع الدولة بثبات من القدرات الانتاجية للقطاع العام ، سوف تنمو اعتمادات التراكم على الدوام وستنخفض الضرائب بالتالى بشرط أن تكون الادارة ذات كفاءة وتحدد أسعارا عادلة لمنتجات الدولة . وبالاضافة الى ذلك يمكن ان يعطى القطاع العام أساسا ديموقراطيا ، لأنه يملك الفرصة للتطور الذاتى .

ان سيطرة الدولة على وسائل الانتاج التى توحد القطاع العام معجماهير المنتجين الضخمة فى القطاعات السابقة على الراسمالية والسلعية الصغيرة وشبه الطبيعية ، هى عامل هام اخر للتطور الديموقراطى لمؤسسة الدولة وينبغى ان يلبى نطاق انتاج مؤسسات الدولة بشكل متزايد متطلبات قطاعات الاقتصاد هذه سواء فى الزراعة أو الصناعة ، ويسهم فى انتاجها الجارى وفى تحديثها واعادة تنظيمها تدريجيا .

واخيرا ، فان مقرطة القطاع العام تتضمن اعادة دراسة سياسة الاسعار ، على أن توضع فى الاعتبار أساسا مصالح الجماهير ، وصغار المستهلكين . ومن الاهم ان نتأكد أن السلع التى انتجها العمال والمهندسون في القطاع العام تصل الى هؤلاء الذين يفترض ان تصل اليهم وبأسعار مقبولة . وهذه الاغراض يمكن أن تعمل من أجلها ، مثلا ، اللجنة العمالية للرقابة على الاسعار وغيرها من هيئات الرقابة الديموقراطية المتخصصة . وتلعب النقابات ومنظمات الفلاحين دورا هاما للغاية فى هذا الخصوص .

وتحدث س . يونى راجا ، عضو المجلس القومي للحزب الشيوعى الهندى « كيرالا » عن بيع الضروريات فى محلات ذات أسعار مقبولة فى مدن وقرى كيرالا ، حيث تمون جميع السكان بشكل عملى . وتلك هى الشبكة الوحيدة من نوعها فى الهند ، وقد انتشرت فى ظل حكومة الجبهة المتحدة التى يترأسها الشيوعي اشوثامينون . وتعطى لكل عائلة بطاقة تموينية ، تمكهنا من شراء كمية معينة من الارز ، والسكر ، والقمح والكيروسين . وفى أواخر عام ١٩٧٥ كان لدى ٣٫٦٠٠٫٠٠٠ عائلة مثل هذه البطاقات كما كان هناك ١١٫٤٠٠ محل ، وقد اتخذت الخطوات لتوسيع شبكة التوزيع الاجتماعية فى كيرالا . ان العمل الفعال لهذه الشبكة التى تلبى على الاقل الاحتياجات الاساسية للشعب ، وخاصة لافقر الطبقات قد حد من السوق السوداء ، وافاد بشكل عام اقتصاد الدولة . وقال توجيكود ارافيندكشان « الحزب الشيوعى الهندى ، كيرالا » ان مشاكله يمكن أن تحل جذريا بمشاركة الدولة النشطة فى التنمية الاقتصادية والتنمية الصناعية فى المحل الاول .

وقال اونى راجا ، ان تجربة تنظيم شبكة واسعة من مراكز التوزيع الاجتماعى للضروريات على مستوى ولاية واحدة ، قد كشف كذلك عن ان تطور مانم تحقيقه يمكن أن يعرقله استمرار اعتماد كيرالا فى تزويدها بعديد من السلع الاستهلاكية الاساسية على الحكومة المركزية ، وسيطرة راس المال الكبير على انتاج هذه السلع . ويجعل ذلك من المهم للغاية الدعوة الى تأميم تجارة الجملة فى مثل تلك السلع والى اقامة مثل هذا النظام للتوزيع على نطاق الهند كلها .

وقيل فى الندوة ، ان هذا النضال فى البلدان ذات التوجه الراسمالى يمكن أن يضم ليس فقط الطبقة العاملة والشيوعيين وانما الفلاحين وصغار المنتجين والحرفيين وغيرهم . وقال فولويتر انه من الممكن أن تنطلق حركة اجتماعية قوية ضد الرجعية والاستغلال ، ومن اجل قطاع عام ديموقراطى عن طريق حشد الجماهير من اجل مساندة مطلب تأميم انتاج الضروريات وبالعمل ضد ارتفاع الاسعار والوسطاء والمرابين .

وفى البلدان ذات التوجه الاشتراكى يصبح الاتجاه نحو تعميق المحتوى الديموقراطى لعمل القطاع العام اكثر قوة مع ازاحة البرجوازية القومية عن السلطة . ومع استمرار هذا الاتجاه ، يتزايد دور الدولة فى تنظيم ادارة الإنتاج الاجتماعى وتنظيم نظام شامل للتسويق . وفى سوريا ، كما قال جارو ، اقيمت فى القطاع العام تنظيمات استهلاكية لتزويد السكان ببعض الضروريات . وبعضها يحتفظ بأسعار ثابتة . وينمو نصيب الدولة فى التجارة الداخلية « ازداد فى الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ من ٣٦٫٤ الى ٤٤٪ » . ومع ذلك ، فلا يعنى ذلك أن مستوى التطور الاقتصادى للقطاع العام قد اصبح يتمشى مع مصالح الجماهير . ورغم انه من الصحيح أن سوريا دخلت مرحلة من التطور ينبغى فيها للقطاع العام أن ينمو بدرجة أكبر من خلال بناء مصانع جديدة ومنشآت أخرى عنه من خلال مزيد من التاميم ، يلح الشيوعيون على تاميم كل تجارة الجملة ، واحداث تغييرات اعمق فى التوزيع ، وتدخل حكومى أكبر فى العلاقات بين الانتاج الزراعى والسوق ، وظروف معيشية افضل للشعب .

وحينما تحدث عن التطور التقدمى للقطاع العام فى البلدان ذات التوجه الاشتراكى ، اكد حبه اهمية التاثير الذى تمارسه على تلك العملية الجبهات الوطنية التى تمثل تحالف الطبقة العاملة ، وافقر الفلاحين ، والبرجوازية الصغيرة ، والعناصر شبه البروليتارية ، والجماهير العاملة الاخرى . ان اشراف الجماهير على القطاع العام أمر لا غنى عنه لتطوره نحو توجه اشتراكى . ووجود هذا التحالف الطبقى امر جوهرى لاكمال المرحلة الانتقالية والتقدم صوب مرحلة اعلى ، نحو نظام اجتماعى اشتراكى . وسيصبح هذا التطور ممكنا ، كما يقول حبة ، اذا ماجذب الشيوعيين الى المشاركة الفعالة فى ادارة القطاع العام .

مقرطة الادارة : يتمثل احد الجوانب الهامة فى مقرطة القطاع العام فى البلدان النامية فى اشراك العمال فى ادارة الانتاج ، وشئون المصانع .

وفى عديد من البلدان ، حتى فى تلك البلدان ذات التوجه الراسمالى ، تكافح الجماهير العاملة ، كما يقول فولويتر ، من أجل المشاركة فى اقرار

مشاكل انتاجية واجتماعية هامة « استخدام الارباح ، تحديد الاسعار ، التسويق ، وهكذا » . ومن أجل رقابة أكبر على استخدام القوى العاملة ، ومنح حقوق اكبر للنقابات فى حالات فصل العمال ،ومن أجل الحصول على معلومات عن حالة المؤسسات . ومن المهم بنفس الدرجة للطبقة العاملة أن تشارك فى الاشراف على استخدام الاصول الثابتة ، وللادارة ان تولى إذنا صاغية لراى العمال عند ادخال تغييرات بنيوية وتجديدات تكنولوجية .

واكد نتيس سينث « الحزب الشيوعى الهندى ، غرب البنغال » أن مشاركة العمال فى الادارة يمكن ان تكون حقيقية اذا مانفذت على كافة المستويات فى اتخاذ كافة القرارات الهامة بخصوص المؤسسات والصناعات ورغم أن النقابات اقترحت خطة لمشاركة العمال فى هذا النشاط منذ ١٩٧١ ، لم تستجب الدوائر الحاكمة لهذه المبادرات .

ولفت ماديام س . كريشنان ، عضو المجلس القومى للحزب الشيوعى الهندي « كاوناتاكا » الانتباه الى هذا الجانب المتعلق بمقرطة ادارة القطاع العام ومؤسساته ، باعتبارها ضرورة لتغيير جذرى لجهاز الادارة القائم ، الذى تسيطرعليه الكوادر البرجوازية والبيروقراطيون ذوو الآراء الرجعية والذين كان كثيرون منهم موظفين لدى الشركات الخاصة ومازالوا يحتفظون بصلات مع راس المال الكبير المحلى والاجنبى .

ومع ذلك ، فان خبرة حركة الطبقة العاملة فى الهند توضح أنه حتى فى ظل نظام برجوازى ، بجهازه الادارى البعيد عن التقدمية ، يمكن للجماهير العاملة أن تمارس ضغطا فعالا على ادارة مؤسسات الدولة ، وتجبرها على اتخاذ قرارات حول الانتاج والعاملين وحول الشئون الاخرى تكون مقبولة لدى العمال ، وذكر كريشنان دست بعض الأمثلة التى توضح أن العمال يمكنهم احيانا حتى ان يصلوا الى اعادة توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للمؤسسة . وكان ذلك هو ماحدث فى مصنع لسبائك الحديد ، عندما الح مؤتمر نقابات عموم الهند على ضرورة شراء النيكل ، الذى عادة ماكان يستورد من كندا ، من كوبا ، مما برهن على انه أكثر اقتصادية .

وسجل اتحاد موظفى البنوك فى عموم الهند نجاحات ملحوظة فى النضال من أجل المشاركة فى ادارة البنوك : لقد حصل ممثلوه على حق الاطلاع على المعلومات المتعلقة بتوزيع القروض ، وتدخلوا بشكل فعال فى نشاط البنوك المؤممة وكشفوا عن نواقص عديدة فى عملها . وساعد ذلك على فضح بعض المؤامرات المالية من جانب راس المال الكبير .

وهناك حقائق عديدة أخرى من هذا النوع . وهي توضح أن الضغط من أسفل هو وسيلة هامة في النضال من أجل مقرطة ادارة المؤسسات العامة . وفي نفس الوقت قال المتحدثون في الندوة أنه لايمكن أن تكون هناك رقابة عمالية على الادارة والانتاج في ظل النظام الرأسمالي بالمعنى الحقيقي للكلمة ــ ومن الممكن ان توجد فحسب حيث العمال في السلطة . بالاضافة الى ذلك ، تسعى البرجوازية الى ان تفرض على العمال اشكال « المشاركة » في شئون المؤسسات التي تملكها الدولة ، تتناسب ومصالحها وقال فولويتر ، ان هناك جماعات ماهرة سياسيا في هذه الطبقة ، وانها بينما تعارض من حيث الجوهر اشاعة الديموقراطية الحقيقية ، مستعدة للاعتراف باشكال معينة من التعاون بين العمال والادارة لصالح « الوفاق الطبقي » . ويحاول المديرون البرجوازيون أن يستغلوا رغبة الجماهير العاملة في تحسين ظروفها لكي يزيدوا من انتاجية المؤسسات ومعدل ربحها.

واكد فولويتر ان النضال من اجل مقرطة القطاع العام ، وادارة مؤسساته ، لا يمكن ان يختزل الى سياسة انتزاع تنازلات مؤقتة من البرجوازية من اجل مزايا مادية تافهة . وغرضها ان تبين للعامل أنه حتى في ظروف التطور الرأسمالي يمكنه أن يتحكم في الشئون العامة بشكل فعال ومعقول على خلاف الطبقات المالكة . وهذا النضال لايمكن اعتباره شيئا معزولا عن المعارك الطبقية التي تجرى في القطاع الخاص . وعلى العكس ، فمن المهم ان تنسق اعمال الجماهير العاملة في كلا القطاعين وان تستخدم مقرطة القطاع العام كوسيلة للضغط على الراسماليين .

واخيرا اشار المتحدثون في الندوة الى أن النضال من اجل هذه الاهداف سيحقق نتائج ملموسة فحسب اذا ماكان جزءا لايتجزأ من المعارك السياسية والطبقية ضد قهر المستغلين ، ومن اجل اعادة تشكيل جذرية للحياة العامة ، وللدولة القائمة .

جبهة النضال : قال بعض المتحدثين ان الطبقة العاملة ينبغي أن تلح على اتباع سياسة لانتقاء العناصر الادارية تحول دون سيطرة العناصر البرجوازية البيروقراطية والعناصر ذات الاتجاهات الموالية للامبريالية على القطاع العام . وينبغي دراسة المسائل التي من هذا النوع وتسويتها ليس في الوزارات وليس فقط على المستوى الرسمي ، وانما في الهيئات التي يمكن للنقابات ان تكون لها فيها كلمتها حول الجوانب المختلفة لعمل القطاع العام ويمكن لذلك أن يجلب الى المؤسسات بعناصر ادارية وطنية متفانية في عملها . وامر اخر على جانب كبير من الاهمية يتعلق بتدريب واختيار العاملين الذين سيقومون ، بالاضافة الى توفر الخبرة المهنية والتكنيكية

لديهم ، بتدعيم الاتجاهات الديموقراطية المعادية للامبريالية فى القطاع العام . وهذه الاتجاهات يمكن أن تقوى بشكل خاص باقامة صلات أوثق بين العمال والعناصر الادارية الجديدة .

وينبغي ان يستوعب العمال فن الادارة ، اذ ان ذلك سوف يساعدهم على التدخل بشكل اكثر كفاءة فى الانتاج ، والقيام بمهمة الادارة فى المستقبل وعلى النقابات ان تساعد العمال بشكل جاد على تعلم أسرار الادارة . ولفت الانتباه الى ظهور مجموعات جديدة فى الطبقة العاملة تعمل فى اشكال العمل الجديدة ، وتعرف كيف تشغل المعدات المعقدة ، ولديها مستوى عال نسبيا من التعليم ولذلك نجدها قادرة على التدخل فى ادارة المؤسسات بشكل يستند على معرفة أوسع . واليوم توجد لدى العمال الشبان فكرة أفضل عن الديموقراطية والحقوق والمزايا التى يجب ان يتمتع بها العامل . وكثيرون منهم مستعدون للاستجابة للاهداف الوطنية ويقومون بدور نشط فى النقابات .

وكل ذلك دليل على ان اساس النضال لمقرطة القطاع العام يتسع . والمثقفون التكنيكيون الجدد يقفون كذلك الى جانب الطبقة العاملة . ولسوف يشتد عود هذا النضال مع انضمام مزيد من العمال اليه ، بما فى ذلك هؤلاء العمال الذين يتعرضون لاضطهاد وتمييز قاس على وجه الخصوص ، مثل أعضاء الطوائف الدنيا فى مؤسسات الدولة فى الهند .

واكد في الندوة على ان التقدم فى اشاعة الديموقراطية فى علاقات الانتاج وفي حشد الجماهير للمشاركة الواعية الاختيارية فى الاعمال الهادفة الى تقوية القطاع العام يمكن تحقيقه فحسب بالدفاع بثبات عن مصالح وحقوق الجماهير العاملة . وفى هذا الاطار ، من المهم بدرجة كبيرة تحقيق تغير فى ظروف العمال والموظفين الذين يعملون في مؤسسات الدولة لانها غالبا ماتكون اسوء من ظروف المستخدمين فى القطاع الراسمالى الكبير .

وتوجد مشكلة تخلف الاجور كذلك في القطاع العام للبلدان ذات التوجه الاشتراكى مثل العراق او سوريا . ولذلك تاثير معاكس على تفكير الجماهير العاملة ويخلق لديها أوهاما حول القطاع الخاص . وليست مهمتنا الضغط من اجل خفض الاجور فى هذا القطاع ، كما يقول الدرة . ان الشىء المهم

هو تنظيمهما بطريقة تؤدى الى اعادة توزيع الدخول فى الاقتصاد العراقى ووقف هجرة العمال من مؤسسات الدولة برفع مستوى المعيشة . وأشار جارو الى أنه قد اتخذت مؤخرا خطوات فى هذا الاتجاه فى سوريا ، حيث رفعت الأجور . بيد ان هـذه المشكلة يمكن وضع حد لها فحسب بحل كل سلسلة المشاكل الاقتصادية الاجتماعية ، مثل ارتفاع تكاليف المعيشة أو التضخم .

وأكد المتحدثون ان الطبقة العاملة والنقابات ينبغى أن تدافع عن حـق التصرف فى أوسع نطاق من المشاكل التى لها علاقة بالمؤسسة أو الصناعة المعينة ، وقال شاتورانان ميشرا وبعض المتحدثين الاخرين أن محـاولات الادارة الحد من الحركة النقابية المستقلة وانكـار الاعتراف بالنقـابات الديموقراطية لايمكن التسامح حيالها .

وفى نفس الوقت ، يجب على الطبقة العاملة ان تضغط بقوة أكبر مـن أجل مطالبها فى هيئات الدولة التمثيلية ، كما يقول كريشنان . فهـذه الهيئات يمكن استخدامها بفعالية أكبر من أجل مقرطة القطاع العام ، ومن أجل تطويره وفق خطوط معادية للاحتكار ومعادية للامبريالية ، ومن أجل فضح الفساد وسوء الادارة والنشاط التخريبى للبرجوازية البيروقراطية .

وبينما أشار المشاركون فى الندوة الى اهمية الجوانب الداخلية للنضـال من أجل قطاع عام ديموقراطى ، قالوا ان نجاح هذا النضال يتوقف بدرجة كبيرة على نوع الصلات الاقتصادية التى تشكلت بين مؤسسة الدولة والعالم الخارجى .

التعاون من أجل استقلال أقوى : اكد كثير من المتحدثين الدور الـكبير الذى لاتزال تلعبه المساعدة الاقتصادية من البلدان الاشتراكية ، وخاصـة من الاتحاد السوفييتى ، فى تطوير القطاع العام فى البـلدان النامية . وانتقدوا السياسة الامبريالية ، التى ترمى الى تحويل هذا القطاع الى أداة للحكم الاستعمارى الجديد .

وقيل فى الندوة أن العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية قـد ساعدت البلدان النامية على الكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادى والاكتفاء الذاتى . وفى الماضى منع الامبرياليون كل خطوة نحو اقامة صناعات رئيسية

في القطاع العام في بلدان اسيا وافريقيا(١) ، بيد ان الوضع المتغير اليوم وفي المحل الاول ، المعونة المتزايدة باطراد من البلدان الاشتراكية الى البلدان النامية تجبرهم على التعاون مع القطاع العام . ويمكن رؤية ذلك في خلق ما يسمى بالمؤسسات المختلطة التي تضم راس المال الحكومي والاجنبي . لكن لم يحدث سوى تغير محدود في اهداف الامبرياليين . وبهذه الطريقة يتوقعون تدعيم مواقعهم في الدول الفتية والتاثير على مؤسسة الدولة هناك . وتواصل الاحتكارات الاجنبية والمحلية هجومها على القطاع العام ، رغم انها تتخذ بشكل عام احتياطات تمويه هجماتها ، وهذا ما اشار اليه ميترا وباراكال .

وأشار سوتاسنج الى وجود عدد من المتطلبات الاقتصادية ، وبخاصة الحاجة الى التطوير السريع للقوى المنتجة ، مما يجعل العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والراسمالية امرا ضروريا من الناحية الموضوعية اليوم ومع ذلك فهناك تهديد دائم لان تصبح الاولى من جديد تابعة اقتصاديا للاخيرة ، حتى حيث قضي جزئيا على أكثر الاشكال سلبية لهذه التبعية . وقال سوباسنج وراتنافيرا أن منجزات عدد من الصناعات تتعرض اليوم للخطر في سري لانكا نتيجة لظهور أشكال جديدة من التبعية التي ولدتها القروض والاستثمارات الاجنبية . وتعلن البرجوازية الوطنية انها تأمل أن تساعد هذه القروض والاستثمارات على الاقل في ضمان معدلات نمو متواضعة ، ومع ذلك فان هذه السياسة تساعد فحسب على زيادة حدة التغلغل من جانب الاحتكارات منفردة الجنسية .

وقال الدرة انه في العراق ، ورغم المكاسب الثورية العديدة ، تحاول الشركات الراسمالية الاجنبية جاهدة ، وقد وجدت موضع قدم لها في الصناعات المتقدمة تكنيكيا وغير التقليدية ، الى فرض اشكال جديدة من التبعية على الجمهورية ، واساسا تكنولوجية . وحصلت بلدان السوق

---

(١) ذكر حميد صفرى مثالا من تجربة بلاده حيث سعت الشركات الامريكية والالمانية الغربية لسنوات عديدة الى اقناع الدوائر الحاكمة ان صناعة للمعادن لن تكون مربحة في ايران بسبب عدم وجود خام الحديد . واكتشف الجيولوجيون السوفييت خام الحديد واقيم مشروع ضخم ـ مصنع للحديد الصلب ـ بالمساعدة السوفييتية .. وقد قيل في الندوة ان سياسة مماثلة اتبعت نحو الهند ونحو العديد من البلدان النامية الاخرى .

المشتركة على عقود تصل الى ٤٣٢ مليون دينار ، وهو ما يعادل ٦٠٫٢ ٪ من اجمالي تكلفة المشاريع المموله مركزيا ، بينما بلغ نصيب الشركات الراسمالية الاخرى في هذه العقود ١٢٨٫٨٠٠٫٠٠٠ دينار «١٨٪» من التكلفةالاجمالية.

ويرى الحزب الشيوعي العراقي ان هناك امكانية لان يستفيد العراق من التعاون في التنمية الصناعية مع البلدان الراسمالية . لكن هناك شروطا محددة لابد من تلبيتها : فبناء المشاريعالصناعية بواسطة الاحتكارات متعددة الجنسية ينبغي ان يسير في اطار خطة استراتيجية قومية عامة ، ويجب ان يكون التعاون محدودا في الوقت ، مع وجود ضمانات قوية ضد الاثار السلبية ، ويجب ان تتخذ خطوات على الدوام لتقوية الطابع المعادي للامبريالية والمعادي الراسمالية للقطاع العام والسياسة التقدمية البلاد في مجموعها . وفي نفس الوقت يجب ايلاء اهمية خاصة للعلاقات مع العالم الاشتراكي . ويقول الدرة ان تجربة العراق توضح انه بالاعتماد على البلدان الاشتراكية وتوقيع اتفاقحول التعاون والتنسيق مع مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، استطاع العراق ان يدعم استقلاله وكسب امكانيات جديدة لمواصلة سياسة تقدمية في المجال الاقتصادي كذلك .

وتقدم البلدان الاشتراكية للبلدان النامية مساعدة اقتصادية وتكنيكية متزايدة لتقوية مواقع القطاع العام في الصناعة ، والبنية السفلى والزراعة وقد كشف الاقتصاد الاشتراكي عن معدلات نمو عالية وثابتة ، ومع تطوره كما يقول بافلوف سيتزايد التعاون بين البلدان الاشتراكية والنامية . ففي اعوام ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥ وحدها نمت التجارة بين بلدان مجلس المعونة والبلدان النامية من ٥٫٠٠٠ مليون الى ١٢٫٠٠٠ مليون روبل . وتبذل الاسرة الاشتراكية كل جهدها من اجل السلام العالمي وتدعيم الانفراج ، مما سيمكن من تخصيص موارد اكثر فاكثر لهذه الاغراض .

واشار جور الى اهمية كل من الجوانب الكمية والنوعيةللتعاونالاقتصادي والتكنيكي بين البلدان الاشتراكية والدول الفتية . وهذا التعاون يساعد الاخيرة على تقوية الاساس الاقتصادي لنضالها من اجل الاستقلال

الاقتصادي . ويستخدم أكثر من ٧٠ ٪ من المساعدة التي تقدمهـــا بلدان مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة لهذا الغرض . أما كيف تستخدم الدوائر الحاكمة هذه العوامل فهذا امر اخر . وقال ان مهمة شعبنا هي ضـــمان استخدام الفرص التي تتيحها المســاعدة الاشـــتراكية في اطار سياسة اقتصادية خارجية مستقلة .

وقال المتحدثون أن المساعدة الاقتصادية التي تتلقاها البلدان الناميـة من البلدان الاشتراكية لايمكن اعتبارها منعزلة عن السياسة الشاملة للاسرة الاشتراكية ، التي تساعد تلك البلدان على تدعيم استقلالها وسيادتها ومن ثم ابداء مقاومة أكثر فاعلية للضغط الاقتصادي للامبريالية والاحتكارات متعددة الجنسية وتطوير اقتصادها بشكل مستقل ، وقال حبة انه في الوقت الذي يستحيل فيه التخلي تماما عن العلاقات الاقتصادية مع العـــالم الرأسمالي تساعد سياسة العالم الاشتراكي على وضع هذه العلاقات على أساس جديد متساو .

وفي ملاحظاته الختامية تعرض ن . ك . كريشنان عضو اللجنة التنفيذية المركزية وسكرتارية المجلس القومي للحزب الشيوعي الهندي لبعض المشاكل الهامة لتطور القطاع العام في البلدان النامية . وأبرز العوامل الرئيســية التالية التي تحدد موقف الشيوعيين من مشاركة الدولة الوطنية في الاقتصاد وفي المحل الأول ، في عملية اعادة الانتاج :

أولا : يمثل القطاع العام في معظم الحـالات القوى الانتاجية الأحدث . ومجرد اقامته هو نفي للعلاقات الرأسمالية . وفي هذا القطـــاع تخلق المستلزمات المادية للانتقال الى نظام اقتصادي أرقى .

ثانيا : ان النمو الشامل للقطاع العام على أساس معاد للامبريالية معـاد للاحتكار وديموقراطي وتحت اشراف تحالف من القوى الديموقراطية الوطنية أو الثورية هو شكل اقتصادي مناسب لانتقال البلدان الحديثة التحـــرر الى طريق تقدمي للتطور الاجتماعي .

ثالثا : في ظل الوضع السياسي القائم لايمكن لقطاع اقتصادي سوى القطاع العام أن يصبح رافعة لتحويل عميق لكافة طرق الانتاج الاخرى ، وبخاصة طرق الانتاج الصغير والطبيعية والابوية ، التي تستخدم مئـــات الالاف من العمال في هذه البلدان .

رابعا : ان البلدان النامية وهي تعتمد بالتحديد على القطاع العام تسعى الى اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس مبادىء الســـيادة القومية ، والمساواة ، والمنفعة المتبادلة . وهذه المبادىء تشكل بالفعـــل

اساس علاقاتها مع البلدا نالاشتراكية . وعن طريق تقديم مساعدة فعالة فى خلق قطاع عام قوى ، أسهم العالم الاشتراكي لدرجة كبيرة فى اقامة مثل هذه العلاقات الاقتصادية الدولية . ويعرف الشعب الهندى ذلك تماما من خبرته الخاصة .

ثم تناول كريشنان بعد ذلك ثلاثة موضوعات هامة برزت بوضوح فى عديد من التقارير المقدمة الى الندوة : الطبيعة المتميزة للقطاع العام فى البلدان النامية ، واتجاهات تطوره ، والعلاقة بين الجوانب الطبقية والقومية في ملكية القطاع العام ، والقطاع العام كهدف الصراع الطبقى .

واكد كريشنان على أن تطور هذا القطاع يتبع نمطا أو آخر من التطور التشكيلى « الراسمالى أو الاشتراكى » ، وقال ان الظاهرة التى تناقش لها سمات عديدة . ومن الصعوبة بمكان مطابقتها مع أى نمط من انماط تدخل الدولة فى الاقتصاد عرفت حتى الآن فى التاريخ ، رغم تكرار بعض السمات ورغم الاستمرارية التاريخية . لقد اختلفت الغالبية الساحقة للبلدان النامية جوهريا عن كل من البلدان الراسمالية المتطورة والاشتراكية الى الدرجة التى لم تصل فيها بعد اى طريقة محددة للانتاج الى درجة حاسمة من النضج فى هذه البلدان .

واحد المشاكل الرئيسية لمجتمع مابعد الاستعمار هو التناقض بين نظام الاستعمار الجديد ، والاستقلال الاقتصادى والحاجة القومية لايجاد طرق ووسائل لتدعيم الاستقلال والسيادة الاقتصادية والسياسية بشكل سريع وشامل . ويمكن للدولة القومية أن تقوم بدور الاداة الاقتصادية الرئيسية فى حل هذا التناقض . فهى تزيل الحواجز أمام تطور القوى المنتجة ، وتخلق الظروف لعملها الفعال وتحمى الفروع الرئيسية للاقتصاد من فوضى راس المال الخاص .

ومع ذلك ، فهناك تناقضات خطيرة حيث اتخذ القطاع العام شكل راسمالية الدولة واصبحت تحكمه قوانين الانتاج الراسمالى . وفى ظروف السيطرة السياسية للبرجوازية الوطنية هناك على الدوام خطر ان تتحول راسمالية الدولة الى أداة تخدم رأس المال الكبير المحلى والاجنبى . وفى البلدان ذات التوجه الراسمالى يعتبر منع أو وقف تلك التطورات مهمة رئيسية للشيوعيين ، ولكافة القوى اليسارية والديموقراطية .

وحول مسالة العلاقة بين العناصر القومية المريضة والطبقية فى عمل القطاع العام : أشار كريشنان الى انه طالما تشكل قوانين واساليب الراسمالية أساسه، فان العناصر القومية العامة للقطاع العام تدفع بالتدريج

الى مكان ثانوي ويحد منها لدرجة كبيرة المستقلون المحليون .

ومع ذلك ، فاذا مااعترفنا بالاهمية القومية الموضوعية للقطاع العام ـ وهذا مايمليه أولا النضال من أجل تطوره المعادى للامبريالية والمعادى للاحتكار فان اقامة تحالف بين كافة الطبقات المرتبطة بمثل هذا التطور تصبح مهمة ملحة . وهذا التحالف ينبغى أن يضم كذلك تلك الاقسام من الطبقات الحاكمة التى تستطيع أن تعبر عن اتجاه ديموقراطى ثابت فى السياسة الاقتصادية للدولة . وتحالف القوى اليسارية مع هذه الاقسام حول مصلحتها المشتركة فى تطور يمكن أن يفرض خلال مجراه الاشراف الفعال على التلقائية الراسمالية الخاصة ويحد من السيطرة الاحتكارية . ولابد من توسيع تدخل الدولة الى تلك الفروع من الاقتصاد التى تؤثر بصورة مباشرة على حياة الجماهير . وهكذا ففى اطار التطور بالفعل ، يمكن للقطاع العام بل يجب أن يمقرط ويدعم به العنصر القومى .

وقال كريشنان أن التاريخ يعلمنا أن العامل المحدد الذى يؤثر على تطور القطاع العام هو الصراع الطبقى الذى يتطور حوله وبداخله منذ بدايته الاولى . والخط الفاصل الرئيسى فى النضال من اجل مستقبل القطاع العام فى البلدان ذات التوجه الراسمالى هو بين الذين يسعون من اجل اقصى تطور فى هذا القطاع للمستلزمات المادية التى تحد من الفوضى الراسمالية الخاصة ، وبين الذين يريدون أن يجعلوا منه اداة لخدمة الصفوة الاحتكارية ، راس المال الكبير . وفى السياسة يقطع الخط الفاصل بين الطبقة العاملة ، وجماهير الفلاحين والقسم غير الاحتكارى من البرجوازية الوطنية ، من ناحية ، وبين القوى الرجعية اليمينية ، والبيوت والدوائر الاحتكارية المتحالفة معها من الناحية الاخرى . والى جانب الطبقة العاملة تنشا قوة أخرى فى هذا القطاع ، تضم العاملين التكنيكيين وفئة من العاملين الاداريين الجدد ، الذين يتحلون بالوطنية ويلتزمون بالاهداف القومية للقطاع العام . ويفرق الشيوعيون بين هذه الاقسام وبين بقية البيروقراطية ويعاملونها كحليف محتمل فى النضال من اجل الدفاع عن القطاع العام ضد الاحتكارات المحلية والاجنبية .

وفى الوقت الذى نضغط فيه من أجل مستقبل ديموقراطى للقطاع

العام لاينبغي أن نتغاضى عن ان عمله بصورة فعالة وتطوره الديموقراطي داخل اطار النظام الراسمالي بالفعل يتناقض تناقضا حادا مع مصـالح الاحتكارات المحلية والاجنبية ، وان ذلك يمكن أن يخدم المصالح المشتركة للاقسام الوطنية من البرجوازية الوطنية والجماهير العاملة ، وفي كلمات اخرى ، الاحتياجات القومية المشتركة .

والنضال من أجل التطور الديموقراطي للقطاع العـام يحتفظ باهميته كذلك في البلدان ذات الانظمة الديموقراطية الثورية . وقد أوضحت التجربة انه في ظل نظام ديموقراطي ثوري تظل مسالة « من الـذي سيكسب » ـ وهي مسالة حادة في القطاع العام كذلك ـ مسالة هامة في الصراع الطبقي والسياسي . وتتوقف نتيجة هذا الصراع لدرجة كبيرة على تصميم ووحدة الطبقة العاملة والفلاحين العاملين وكافة الوطنيين الحقيقيين الاخرين .

وفي الختام ، اشار كريشنان الى انه كما أوضحت المناقشة ، فان الاحزاب الشيوعية والعمالية قد اكتسبت خبرة ضخمة في النضال من أجل تطور تقدمي للقطاع العام في الدول الفتية ، التي تتحول الى نقطة مركزية للصراع الطبقي الدولي ، بعد أن اعطيت لها دفعة جديدة للتقدم نتيجـة التحول الراديكالي في توازن القوى العالمي والوحدة الاوثق بين البلدان الاشتراكية والنامية .

واكد سرينيفاسي جانيش سارديساى عضو اللجنة التنفيـذية للمجلس القومي للحزب الشيوعي الهندي ، في ختام الندوة على أن ممثلي الاحزاب الشقيقة قد كشفوا عن وحدة في الاراء في تقييم دور القطاع العام وطرق ووسائل تطوره ، والصراع الطبقي الذي يدور حوله في البلدان المتحـررة حديثا ، واهمية العلاقات مع العالم الاشتراكي . وقال أن ذلك ليس سوى تعبير محدد آخر عن الاخوة والوحدة الاممية بين الشيوعيين . وقـال سارديساى انه بالنظر الى التمايزات الاجتماعية العميقة بين البلدان النامية فان هذه الدراسة ، اذا كانت محددة ولم تقتصر على التعميمات ، يمكنها أن تكون مفيدة لكل منا .

●



● فى الفن والثقافة :

● التربية الموسيقية للاطفال . . . .

● من عواصم العالم ●

● الاطفال مستقبل البشرية .. . .

● الاحتكارات متعددة الجنسية فى العالم الثالث . ..

● عام ٢٠٠٠ ومصير الجنس البشرى .. . . . .

● بناء حزب جماهيرى . . . .

التربية الموسيقية للأطفال

« التربية الموسيقية ضرورية للاطفـــال والشباب ، وهى تؤثــر فى عالمهم الروحى كله ، وفى ذوقهم الجمـــالى ومعتقداتهم الفكرية ومثلهم الاخلاقية · » هــــذه هى وجهــة نظر الملحن السوفييتى المعـــروف ديمترى كاباليفسكى ·

يولى كاباليفسكى هذه القضـــية جزءا كبيرا من وقته ، على الرغم من مشــــاغله الكثيرة · فهو سكرتير مجلس ادارة اتحاد الموسيقيين الســـوفييت ، ونائب فى مجلس السوفييت الاعلى، وأستاذ فى كونسرفاتوار موسكو ، ورئيس فخرى للجمعية الدوليــة للتربية الموسيقية للاطفال ، وعضـــو عامل فى أكاديمية العلوم التربوية السوفييتية ·

وقـــد الف ديمترى كاباليفسكى اوبرات وسيمفونيات وكونسرتات ومقطوعاتللبيانو واغانى رومانسية ، وهو محـــاضر رائع وباحث موســـيقى وقائد أوركســـترا وعازف بيانو · وكتب كاباليفسكى عدة كتب وكثيرا من المقالات تحدث فيها عن الموسيقى بلغة جذابة ، ممهدا السبيل امام النـــاس حتى يحبوها ويفهموها · وتعتبر اعماله وسائل ايضاح ثمينة للعاملين فى هذا المجـــال بالمدارس ورياض الاطفال والنـــوادى ولكل من يرتبط نشاطهم باشاعة الفن بينالناس· لكن هناك عملا يقوم به كاباليسكى برضاء خاص · انه يقوم للسنة الرابعـة بالاشراف على دروس الموسيقى فى الصـــفوف الاول لاحدى مدارس موسكو ·

ويقول كاباليفسكى :

« لقد قمت منذ عدة سنوات باعـــداد برنامج الدراسة الموسيقية بمدارس التعليم العام ، ووضعت فى هيكله نظاما لتربيـــة الاطفال الموسيقية ، يختلف جـــذريا عن البرنامج الذى كان ساريا حينذاك · وكان على أن ادرس فى البـــداية مدى مناسبته للدارسين وكيفية استيعابهم له · »



وقد قضى كابالیفسکی سنوات من العمل الجاد لوضع هذا البرنامج • ويجرى بنجاح الان تدريس الموسيقى على طريقة كابالیفسکی فى كثير من مدارس الاتحاد السوفييت •

ويعمل كابالیفسکی بنشاط على نشر افكار التربية الموسيقية الجمالية للاطفال والشباب من خلال الصحافة والراديو والتليفزيون • وهو على استعداد لتاييد اية مبادرة او اية بداية فى هذا المجال •

وقد سافر كابالیفسکی اكثر من مرة الى قرية كالينينو الصغيرة فى الاورال • وفى كل مرة كان يزور بالطبع ، مدرسة الكولخوز الموسيقية المحلية ، ويحضر حفلات تلاميذها ويتشاور فى كيفية تحسين تنظيم الدراسة • ويوجد بالمدرسة الان مدرسون مجربون ، وكثير من الالات الموسيقية على اختلاف انواعها من بينها ٢ بيانو كبير ، ١٠ بيانوهات صغيرة واوكورديونات وكمان وغيرها • ويرجع الفضل الكبير الى كابالیفسکی فى نهضة هذه المدرسة •

وتربط كابالیفسکی علاقة صداقة وثيقة بمن يدرسون فى المدرسة الفنية لقرية بالانا فى كامتشاتكا ، وباعضاء اوركسترا الالات الشعبية فى المدرسة الثانوية فى مدرسة مونديباش العمالية فى مقاطعة كيميروفو ، وجوقة اطفال ستوديو «بيونيريا» فى مدينة جيليزنودوروجنى فى ضواحى موسكو • كما انه يتراسل مع رؤساء ومدرسى كثير من المدارس والاستوديوهات والنوادى •

ويقول كابالیفسکی عنهم :

« ان هؤلاء جميعا يوحدهم حب الموسيقى والفهم العميق لأهمية الفن بالنسبة لنمو الاطفال الروحى • لان الفن الحقيقى يؤثر فى العمل وينمى فى الانسان اصول الابداع الذى يفصل بين المبدع والحرفى •

« اننا نقود الاطفال ونحن نعلمهم

الموسيقى فى عالم الروائع الذى ينسحب على كل الحياة فى كل مظاهرها ويمضى بعيدا خارج حدود الفن · وهذا هو سبب سعينا الى اجتذاب اكبر عدد ممكن من الاطفال لممارسة الموسيقى ، وافتتاح هذا العدد الضخم من المدارس الموسيقية التابعة للدولة ·

وتتزايد امكانيةمعايشة الاطفالللموسيقى باستمرار فى الاتحاد السوفييتى · فبجوار المدارسالموسيقية توجد حلقاتواستديوهات فى النوادى وقصور الطلائع · هذا ويمنح الاطفال مجانا ، او لقاء قدر زهيد من النقود ، بطاقات اشتراك لحضور حفلات المسرح والحفلات الموسيقية · ولقد اقيم لهم فى موسكو اول مسرح موسيقى للاطفال فى العالم تقدم على خشبته اوبرات وباليهات مؤلفة خصيصا لهم · وتعتبر اوبرا « الشقيقات » التى كتبها كاباليفسكى احد احسن العروض فى برنامج هذا المسرح ·

ويعتبر كاباليفسكى عن حق من المؤلفين الكلاسيكيين لموسيقى الاطفال والشباب السوفييتية المعاصرة· وهو يكتبللمستمعين والمؤدين الصغار اعمالا للعزف والغناء





واعمالا سيمفونية • وربما لم تمر حفلة واحدة من حفلات مؤلفاته دون مشاركة الاطفال سواء في شكل جوقة او احادى •

وفى حفلات مؤلفاته يكون هذا تقريبا هو الشرط الثابت الذي يشترطه كاباليفسكي قبل ذهابه الى هذه أو تلك من مدن البلاد •

ولكن ماذا يحدث ان لم يكن بالمدينة مثل هذه الجوقة ؟ ان ذلك يعنى وجوب تكوين مثل هذه الجوقة دون ابطاء » • هذه هي وجهة نظر الفنان •

لقد بدأ كابالبفسكي أول مؤلفاته المخصصة للاطفال منذ اكثر من ٤٠ عاما •

وتصدر هذه المؤلفات الان في الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية ، وكذا في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية واليابان وايطاليا وأستراليا • وتدخل مقطوعات البيانو التى الفها في برامج كثير من المعاهد الموسيقية الاجنبية •

« لماذا اكتب كثيرا للاطفال ؟ لماذا اولى تربيتهم الجمالية أهمية من الدرجة الاولى؟ لانه لا شيء مثل الفن - والموسيقى بالذات - يربى الاخلاقيات ويثرى • العالم الروحى• وبدون الفن لا يمكن تربية الانسان تربية شاملة متطورة متوازنة » •

ويعتبر كابالبفسكي ترويج الفن الموسيقى واجبه الاخلاقى ، وفى « امسيات الشباب الموسيقية » التى تنظم بقاعة الاعمدة بدار النقابات في موسكو يتحدث كابالبفسكي عن الموسيقى الكلاسيكية والحديثة ، عن العصر والاحداث التى ظهر وسطها هذا العمل او غيره ، ويورد بحقائق تجبر على ادراك الموسيقى بشكل جديد وتجعلها اكثر قربا وفهما من المستمع • ومن قبل كان الفنان يجرى لقاءات من هذا القبيل مع التلاميذ في « اندية اصدقاء الفن » وفى مصايف الطلائع في « ارتيك » و « ارليونك » وفى كثير من مدارس موسكو وغيرها من المدن• وهكذا ، منذ الستينات واحاديث كابالبفسكي عن الموسيقى تذاع بانتظام عبر الاذاعة والتليفزيون •

وتستمع الى احاديث الفنان الان كل البلاد ، فقد انشئت جامعة موسيقية حقيقية لملايين الناشئين •



الأطفــــال والمســتقبـل

لــــنــــدن

اعلنت منظمة الامم المتحدة عام ١٩٧٩ عاما دوليا للطفولة · فالاطفال هم مستقبل البشرية واكبر ثروة لها · وجميعحكومات العالم مسئولة عن توفير ظروف طيبة لنشاة وتربية الطفل لتساهم بذلك في صــــنع مستقبل البشرية ·

بيد ان الاطفال في كثير من بلــــدان العالم مازالوا يتعرضون لظروف غيــــر مواتية ولا تتفق مع المستوى الحضــــارى الذى بلغته البشرية · فلقد رفض مجــلس العموم البريطاني ، على سبيل المثـــال اقتراحا بالغاء العقاب البدنى في المدارس باغلبية كبيرة من الاصوات ١٨١ مقـــابل ١٢٠ · وتوجهت مسز وليامز وزيرة التربية في بريطانيا الىاتحادات المعلمينوالمنظمات المعنية لكى تبدى رايها في العقاب البدنى ·· فمـــاذا كانت النتيجة ؟ لقـــد وقف غالبيتهم للاسف الى جانب الغرب · حتى ان الرابطة الوطنية لمديرى المدارس واتحاد المعلمات يريان انه من الضرورى منح جميع المعلين ، وليس مديرى المدارس فحسب ، حق اتخاذ قرار بالعقوبة البدنية ·

وانجلترا هي البلد الوحيـد في اوروبا الغربية التى يعتبـــر فيهـــا الضرب امرا مشروعا تمـــاما · وفى الوقت الحاضر لا يحرم العقاب البدنى في جميـــع مدارس انجلتـــرا وويلز · ولم يلغ الا في المدارس الابتدائية في لندن فحسب · فماذا كـــانت النتيجة ؟ لقـــد اعلنت الدكتورة برينجل ، مديرة المكتب الوطنى للدفاع عن الاطفـــال قائلة : « ان الدرس الرئيسى الذى يعطيــه العقاب البدنى للاطفال يتلخص ، عـــلى ما يبدو ، في انه يحق للاكبـــر والاقوى ان يسبب آلاما جســـدية لمن هو اصـــغر واضعف » ·

فيالها من انسانية ! ان انجلترا العجوز الطيبة تحافظ على تقاليدها بحرص ·

وقد نقل العالم الجديد هـــذا التقليد الموروث عن القرون الوسطى فتبناه وسبق فيه العالم القديم ·

ولدينا اساس للقول بان الضرب الذى يتعرض له التلاميذ فى الولايات المتحدةاكبر كثيرا مما هو فى انجلترا • فالتلاميذ فى الولايات المتحدة يضربون لأتفه الاسباب ، حتى بسبب الاخطاء فى الكتابة• وعبثا يحتج الرأى العام التقدمى ، معلنا ان الضرب لا يثير حقد التلميذ فحسب ، بل ويغرس فيه القناعة بان القوة الجسدية هى افضل وسيلة لحل مشاكل الحياة • فهل ثمة ما يدعو الى الدهشة بعد ذلك اذا ما سادت القسوة العلاقات بين التلاميذ انفسهم ، واذا ما كان الاقوياء ينكلون بالضعفاء ويهينونهم •

ان المدرسة ما هى الا مرآة صغيرة ينعكس فيها المجتمع بشكل عام ونمط حياته على وجه الخصوص •

والكتابة حول قضية افساد الصغار صعبة ومحرجة فى الوقت نفسه • بيد أن السكوت عليها امر غير جائز • ولعل افساد الصغار هو أبشع مظاهر عدم الانسانية والعداء للبشرية فىالعالم الرأسمالى • وقد كتبت مجلة « بانوراما » الايطالية تقول : « لقد اصبحت الفتيات والفتيان ، الذين تتراوح أعمارهم بينالعاشرة والرابعةعشرة احتياطيا جديدا فى الغرب لعالم البغاء والدعارة •

وكتبت مجلة « يونايتد ستيتس نيوز آند ورلد ريبورت » الامريكية تقول : « هناك شهادات مقنعة على أن اكثر من ٣٠٠ الف طفل كانوا خلالمدة السنة والنصفالاخيرة مادة « استثمار جنسى » • لقد التقطت للصغار صور داعرة ، وارغموا على تمثيل كل ما لا يخطر على البال من المشاهد الجنسية بعضهم مع بعض او مع اناس بالغين • ونتيجة لذلك ظهر سيل من الافلام السينمائية والكتب ، تباع علنا فى محال الدعارة فى جميع أرجاء البلاد » •

وكتبت مجلة « شبيجل » الالمانية الغربية تقول :

« يوجد فى الولايات المتحدة حاليا ما يقرب منمليون منالمومسات الصغيرات• وقد تضاعف عدد الاطفال فى سن المدرسة المصابين بامراض سرية ١٠ مرات خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ ، ١٩٧٦ •

فمن هم الذين وقعوا ضحايا « مجتمع الاباحية » ؟ غالبا ما يجد تجار الدعارة نماذجهم فى ذلك السيل المتدفق منالمراهقين الهاربين من بيوتهم (ويقارب عددهم فى الولايات المتحدة المليون فى العام !) الذين لا يجدون اية رعاية ، وهم مستعدون للوقوف امام عدسة التصوير لقاء ١٠ دولارات ، أو لقاء وجبة غذاء • انالمتاجرة القذرة بالاطفال تزدهر • وتشير بعض الاحصاءات انها توفر لرجال الاعمال الامريكيين دخلا يصل الى ٥٠٠ مليوندولار فى العام تقريبا • وتشير احصاءات أخرى الى ان هذا الدخل يصل الى المليار • وافساد الاطفال عمل مربح للغاية فى الولايات المتحدة ، اذ ان الاموال المستثمرة تعود بفوائد لا يمكن تصورها » •

حقا ان الكتابة عن مأساة الاطفال امر صعب • غير اننا جميعا مسئولون عن مصيرهم • وعلى كل من يشعر بالمسئولية حيال مستقبل البشرية وفلذات اكبادها أن يرفع صوته دفاعا عن الاطفال ، دفاعا عن الذين يضربون ويفسدون ويعذبونويشوهون فيما يسمى ببلدان « العالم الحر » •

العالم الثالث ودور الاحتكارات متعددة الجنسية

نيودلهى

فى أوائل سبتمبر ١٩٧٧ حذر تشاندر شيكهار رئيس حزب جاناتا الحاكم فى الهند من ان خبرة نشاط الشركات متعددة الجنسية فى البلدان النامية تثير فى النفس خواطر « اليمة » • ودعا الى الحذر فى التعامل المتبادل معها •

ويمكن للكثيرين في العالم الثـالث مشاطرة تشاندر شيكهار هذا الرأى • فالتعاون مع الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية يتحول في الممارسة العملية الى عمليات من السلب والنهب والاستغلال ، كما كان الحال في الأزمنة الاستعمارية السافة ، رغم الخلاف في المظهر •

ان الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية عدو لدود للبلدان النامية • ان ما يزيد على ٢٠٠ من هذه الشركات من اصحاب المليارات ، كما ان أحجام التعامل لاكبر عشر منها تفوق الدخل القومي لحوالى ٩٠٪ من البلدان النامية كل على حدة • انها تمسك في كثير من دول « العالم الثالث » بزمام الفروع الرئيسية في الاقتصاد ، كما أنها تشرف كذلك على شبكات المواصلات والتامين وتجارة الجملة والتخزين في تجارة هذه الدول الخارجية •

ونتيجة لذلك تحصل الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية من نشاطها في العالم الثالث على معدل من الربح يفوق ما تحصل عليه في بلدانها بمقدار مرة ونصف •

وعلى ما يبدو ، فان الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية لا تزال فقط في المرحلة الاولى من تغلغلها في « العام الثالث » • اذ يتعين على دول « العالم الثالث » حتى الان فقط دفع ما يقرب من ثلث المبالغ الكلية لاستثمارات الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية في الخارج • وليس من العسير تصور ما ينقلب اليه استمرار توسع هذه الشركات في الدول الفتية • ففى خلال عامى ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ فحسب نقلت الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية من « العالم الثالث » ربحا صافيا مقداره ٢٣ مليار دولار •

وكما توضح الممارسة العملية ، فان آمال الدول النامية في التعجيل بتطورها بمساعدة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية تتحول الى قصور من الرمال • وذلك لان تكتيك هذه الشركات في استنزاف الارباح يناقض ـ كقاعدة ـ استراتيجيات التطور الاقتصادى « للعالم الثالث » ويزيد من تبعيته لأسواق الغرب ، وبتعبير آخر ، فان اجتذاب الشركات الاحتكارية الى فلك الاقتصاد القومي يمكن ان يؤدى الى نتائج تتناقض تناقضا مباشرا مع النتائج المرجوة •

وفي الاعوام الاخيرة ، برز نقل التكنولوجيا الى مركز الصدارة في حل قضايا البلدان النامية • ويعتبر البعض هذا الامر بمثابة العصا السحرية التى تتيح اجتياز قرن من التاخر والوقوف في الحال على طريق الانتاج العصرى • الا ان الاحتكارات الاجنبية كثيرا ما تستخدم نقل التكنولوجيا وسيلة للتغلغل في فروع الصناعة الوطنية للبلدان النامية ، بشروط مربحة بصورة خاصة • اما بيع براءات الاختراع وتقديم المساعدة التكنولوجية وغير ذلك من الخدمات فتصبح مجرد مصدر جديد للارباح • وتقترب مدفوعات البلدان النامية سنويا نظير تكنولوجيا الغرب من حجم ما يصل اليها سنويا من راس المال الاجنبى •

واذا ما نظرنا الى مجال التجارة الدولية ، لرأينا فيه كذلك سعيا يتسم بالانانية من جانب الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية الى الاثراء على حساب الشركاء في التجارة • فالتلاعب بالاسعار يتيح لهذه الشركات الحصول على الاموال من لا شيء تقريبا • فقد اكتشف منذ وقت قريب ان شركة « هوفمان لاروش » السويسرية للادوية تبيع احد ادويتها بسعر يفوق سعره في سويسرا بمقدار ٦٠ مرة •

ومع ذلك ، فان النزاع بين الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية وبين العالم الثالث ، لا يقتصر على مجال الاقتصاد وحده • وحسبنا ان نتذكر ان اجور مرتزقة تشومبى اثناء التمرد الذى وقع في كاتانجا كانت تدفع من اموال شركة « يونيون مينيور » الاحتكارية الدولية متعددة الجنسية • وكانت شركة اخرى هي شركة «اران» تتولى الانفاق على الانفصاليين في بيافرا واعالتهم • وفي شيلى قامت ثلاث من هذه الشركات هى « ايتت » و « انا كوندى » و « كينيكوت » العملاقة مؤيدة من قبل الهيئات الحكومية للدول الاجنبية بالاطاحة بحكومة الليندى الشرعية •

وليس من المستغرب ان عمليات الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية فى العالم الثالث تثير على الرغم من احتياجه الشديد الى راس المال والتكنولوجيا الحذر وخيبة الامل · ان « المشاركة فى التطوير » تنقلب الى مشاركة بين « الذئب والحمل » ، وذلك حيث تلعب الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية دور الذئب الذى لا يوجد فى قلبه اى قدر من الشفقة ·

●●●

عام ٢٠٠٠ ومصير الجنس البشرى

باريس

« أنه لتحرك هام نحو الامام » هذا ما صرح به فى الكونجرس الامريكى السناتور ادوارد كيندى عند تقديره للمبادرة السوفيتية الجديدة بخصوص نزع السلاح التى لقيت استجابة طيبة لدى الحكومات واوساط الراى العام فى الولايات المتحدة وانجلترا والمانيا الغربية وغيرها من البلدان ·

حقا ان وقف سباق التسلح هو اخطر والح مهمة · وهو ليس ضروريا باعتباره ضمانا للسلام الوطيد فحسب بل انه يساعد على حل المشاكل الاخرى ذات الاهمية الشاملة ومن بينها تزويد سكان العالم الذى يتزايد عددهم باستمرار بالغذاء والخامات والطاقة وكذلك التغلب على التخلف فى العديد من بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية · وحماية الانسان والطبيعة من الاخطار التى ترتبط بالتقدم التكنيكى المتحرر من اى رقابة · وكل تلك المشاكل سوف تتزايد حدتها مع عقد من السنين اذا لم يجد المجتمع حلا عقلانيا لتلك المشاكل عن طريق التعاون الدولى المنظم ·

ما تكاد تمر عشر ثوان حتى يموت انسان من الجوع فى مكان من العالم · والجوع يودى سنويا بملايين الارواح وحتى بعشرات الملايين فى سنوات القحط · وهناك من يعزو هذه المأساة التى يعانيها العالم الثالث الى « الانفجار السكانى » · غير ان احتياطيات الزراعة فى العالم ضخمة للغاية وتستطيع مبدئيا ان توفر الغذاء لعشرات المليارات من الناس ، اذا ما توفرت الاستثمارات المناسبة · ولكن من اين يمكن الحصول على هذه الاموال ؟

ان سباق التسلح المتعاظم يبتلع سنويا ٣٥٠ مليار دولار ، فى حين ان ١٣٥ مليون دولار تكفى لتوفير الغذاء والخدمة الطبية وغير ذلك من الاشياء اللازمة للبلدان المتخلفة لعشر سنوات ؟

والى جانب استثمار الاموال لا بد من استثمار العمل المؤهل ، فى الوقت الذى يوجد فى العالم ٨٠٠ مليون امى · وهم لا يصلحون بالمرة لتنفيذ مثل هذا العمل · ان عدد الاميين فى بلدان امريكا اللاتينية يبلغ ٤٠ ٪ من السكان كما يبلغ فى بلدان آسيا باستثناء الاتحاد السوفيتى ٤٧ ٪ وفى افريقيا ٧٤ ٪ · وتلك هى التركة التى ورثتها تلك الشعوب عن عهود التخلف والاستعمار ·

وثمة مشكلة اخرى كذلك وهى ان على المجتمع ان يوفر حتى نهاية القرن العشرين عملا لمليار شخص كحد ادنى لتامين سكان العالم من البطالة ، وهذا ما يؤكده تقرير اعده مكتب العمل الدولى ، والا فسوف يزداد عدد العاطلين ثلاثة اضعاف عام

۲۰۰۰ علما بأن عددهم يعادل الآن اكثر من ۳۰۰ مليون شخص ٠

وثمة شيء آخر ٠ من الخطأ الاعتقاد بأن التوقف عن مواصلة سباق التسلح سيؤدى الى زيادة تدهور مشكلة البطالة ٠ وهكذا ففي امريكا توفر استثمارات قيمتها مليار دولار عملا لـ ۳٥ الف شخص في فروع الصناعة الحربية وما يقرب من ۸۰ الف شخص فى فروع الصناعة السلمية ٠

وقد كتبت مجلة « أمريكا » التى تصدر في الولايات المتحدة تقول ان فكرة اقرار السلام قد فقدت قيمتها بعد ان برهن البشر على قدرتهم على اثارة الكوارث العالمية « الايكولوجية » دون شن الحروب ٠

ومهما كانت حماية البيئة الطبيعية هامة الا أن صيانة السلام اهم منهسا بكثير ٠ فمسالة الحروب تطرح على هذا الشكل ٠ « اما ان نضع حدا لوجود الحروب أو تضع الحروب حدا لوجودنا نحن ٠ فبعد كارثة نووية تؤدى الى « انتحار كوكبنا » لن يبقى على الارض أحد ليهتم بالمشاكل الايكولوجية ، أى لن يبقى أحد على الاطلاق ٠

لكن الا تتفاقم تلك المشاكل الايكولوجية٠ الا يهدد تلوث البيئة وجود الحياة في كوكبنا ؟ فالولايات المتحدة مثلا تشغل ٦ ٪ من اليابسة ولكنها تخرج ٤٠ ٪ من النفايات الصناعية التي تلوث كوكبنا ٠ وهذا المؤشر هو رقم قياسي حتى الآن بيد أن الكثيرين يرون أنه سيصبح من حق البلدان الاخرى ومن بينها الدول النامية ٠

وليس هذا امرا حتميا ٠ حيث أن تلويث البيئة بمثل هذه الدرجة الهائلة لا يولده التصنيع في حد ذاته ٠ لقد أكد وليم دوجلاس الامريكي في كتابه « ۳۰۰ سنة من الحروب ٠ يوميات الكارثة الايكولوجية » ان المسئولية عن تلويث البيئة تقع على رجال الاعمال ، على الجشع الذى يلازم الذين يجرون وراء أعلى درجة من الربح ٠ ويستدرك العالم مشيرا الى أن المشاكل الايكولوجية تحمل طابعا عاما وشاملا لاننا جميعا نعيش فى عالم واحد ٠ ويجب أن تحل جميع الدول هذه المشاكل عن طريق التعاون الاقليمي والعالمى ٠ وتبلغ تكاليف منشآت تنظيف النفايات الصناعية على نطاق العالم مئات مليارات الدولارات٠ وينبغى انتزاع هذه الاموال من ميزانيات الحرب ٠

هل تكفي الناس احتياطيات الخامات والطاقة ؟ أن عدد سكان العالم ينمو بالفعل ٠ لقد بلغ عددهم ٤ مليارات شخص وسيبلغ ٦ مليارات شخص بعد عشرين عاما، رغم أن هذا النمو لا يمكن ان يستمر الى الابد ٠ وسوف يستقر عدد سكان كوكبنا ، على الارجح ، خلال القرن الحادى والعشرين في حدود ۱۰ ـ ۱۲ مليار شخص ٠ ولكن لن يتوقف تقدم العلوم والتكنيك ٠ ان تطبيق التكنولوجيا عديمة النفايات على نطاق واسع لن يمنع تلويث البيئة الطبيعية فحسب ولكنه سيحفظ المواد الثمينة التى تبدد الآن ٠ وسيجد العلماء مصادر جديدة من الخامات والطاقة واذ شحت في الكرة الارضية فسيخرج البشر للبحث عنها في الفضاء الكونى ٠

ان المستقبل لا يعد بظهور مشاكل جديدة فحسب ، بل وبحلول جديدة لتلك المشاكل ، حلول عقلانية وجماعية من خلال التعاون الدولى المنظم ٠

أسئلة القراء

بناء حزب جماهيري

طلبت مجلة قضايا السلم والاشتراكية من مندوبي عدد من الاحزاب الشيوعية الاجابة عن الاسئلة التالية :

١ ـ ما هي المهام التي يضعها حزبكم اليوم من اجل بناء تنظيم جماهيري وزيادة عدد أعضائه ؟ وكيف يتحرك لانجاز هذه المهام ؟ ومن بين اية مجموعات من السكان يجند الحزب اعضاءه ؟ وكيف ينظم تركيبه الطبقي ؟

٢ ـ ما هي في نظركم الخصائص التي يتميز بها حزب ماركسي لينيني ، والتي تؤهله لان يسمى حزبا جماهيريا ؟

٣ ـ من هو الجدير بعضوية حزبكم ؟ وما هي اجراءات القبول ؟

٤ ـ ما مدى نفوذ حزبكم بين الجماهير ..

واجاب اجا ملون ستافرو ممثل الحزب التقدمي للشعب العامل في قبرص (اكيل) قائلا :

ان حزبنا قوة معترف بها وذات نفوذ في قبرص . وقد احتفل بعيده الخمسين عام ١٩٧٦ . وشهدت السنوات الماضية نموا مطردا في عضويته ونفوذه . وفي كل مرحلة من تاريخه ، خدم اكيل مصالح الشعب باخلاص ، باعتباره أرقى شكل لتنظيم الطبقة العاملة والطليعة الحقيقية لكل الجماهير العاملة التي تكافح من اجل تحرير قبرص من التبعية والنفوذ الامبريالي ، ومن اجل تحررها من اى شكل من اشكال الاستغلال والقهر السياسي والاجتماعي وهذا ما تقوله لائحة الحزب .

اننا نعتبر ان قوة ونفوذ حزبنا المتزايدين هما نتيجة لاستراتيجيته الماركسية اللينينية الصحيحة ، ولتضامن الشيوعيين الدولي ، وسياستهم المرنة في البلاد وجهودهم المتواصلة من اجل الوحدة .

لقد كرس اكيل على الدوام اكبر اهتمام للمسائل التنظيمية . وعزز الديموقراطية الداخلية في الحزب

وشجع الانضباط الواعي وطبق مبادىء القيادة الجماعية ، كما انه يرى فى الوحدة اداة يعتد بها تساعد الحزب على الدفاع عن مصالح طبقته وردع هجمات اعدائه العديدين ، وفي ظروفنا يستطيع الحزب ان يمارس نفوذا سياسيا حقيقيا للطبقة العاملة وغيرها من القوى الوطنية فقط عن طريق تمسكه بالمركزية الديموقراطية والاعتزاز بالمبادىء الماركسية اللينينية الاساسية ٠

لقد ادركنا ذلك في اواخر الخمسينات ٠٠ وكان الحزب محظورا في ذلك الوقت، ومئات من اعضائه في السجون او معسكرات الاعتقال وقد الغيت كافة المؤسسات الديموقراطية ٠ وسعت اجهزة القمع البريطانية والرجعية الداخلية الى القضاء على اكيل لكن الحزب صمد لانه كان حسن الانضباط ووثيق الصلة بالجماهير ٠

واود ان اشير الى دور الديموقراطية الداخلية في الحزب في هذا الخصوص ٠ وتبين تجربتنا ان الديموقراطية الداخلية في الحزب تبرهن على جدواها كعامل فى بناء وتدعيم الحزب خلال مجرى العمل اليومي المتميز ٠ وهذا المبدا لا يمكن تطبيقه بمعزل عن الحياة ، كما لا يمكن ان يحل محل مبدا المركزية الديموقراطية ٠

وبعد اعلان جمهورية قبرص ، واصل حزبنا تشكيل خطه في ارتباط جدلي بمهام الشعب الوطنية ٠ لقد اصبح اكيل عاملا هاما للاستقرار السياسي انه يتصرف وفقا للمطالب الوطنية الجماهير ويقود نضال القوى التقدمية من اجل الاستقلال الوطني الكامل وسياسة عدم الانحياز ٠

ويجند حزبنا معظم اعضائه من بين العمال ، الذين يشكلون اكثر من ٦٠٪ من مجموع اعضائه ٠ وتدرس حالة كل طالب للعضوية تشكل فردى وينبغي ان يحظى بتوصية عضوين يعرفانه جيدا ٠ وتدرس المجموعة الحزبية طلب عضويته في اجتماع عام ويقبل عضوا اذا ما حصل على الاغلبية البسيطة للاصوات ٠ وتشكل فروع الحزب على اساس محل السكن او العمل ٠

ويزعم بعض الناس الذين لا يتمتعون بنفوذ كبير بان اكيل قد اصبح حزبا رسميا ولم يعد في مستوى مهامه الثورية لانه توصل الى تهادن مع البرجوازية باعلانه ان البرجوازية ذات العقلية الوطنية تلعب دورا مفيدا في حركتنا ٠ وردنا على هذه الاتهامات الباطلة هو ان التكتيكات الثورية الحقة لا تتمثل في الصراخ الثوري الاجوف حول الكفاح من اجل الاشتراكية وانما يحددها برنامج ملموس وجهد حقيقي من اجل تنفيذها ٠ والنقاد الثوريون المتطرفون يتغاضون عن وقائع التاريخ والمقتضيات الفعلية للنضال ٠ والتصرف وفقا لتوصياتهم يعني تقسيم صفوف الشعب وحرفه عن خط النضال الرئيسي من اجل مصالح قبرص الحقيقية وتهدف سياسة اكيل الى تجسيد مصالح الجماهير العاملة الاساسية والدائمة وتحقيقها ولذلك فقد كسبت للحزب تقديرا كبيرا بين الشعب ان الطبقة العاملة ، بتاسيسها لحزبها على اساس مبادىء الاشتراكية العلمية، قد ظهرت على المسرح السياسي كقوة سياسية مستقلة تكافح من اجل حقوق الجماهير العاملة ومن اجل التحرر الاجتماعي والسياسي والقومي ٠ ويرجع الفضل لاكيل لتطوير هذا النضال ٠

ان هيبة حزبنا ونفوذه يتزايدان ٠ انه يحظى بثقة العمال والجماهير العاملة الاخرى ، لانه طليعة حقيقية في النضال من اجل تنفيذ قرار الامم المتحدة الخاص بقبرص ، ومن اجل حل مشكلة اللاجئين وعودتهم الى ديارهم ، واعادة اراضيهم اليهم ، ومن اجل تسوية القضية القبرصية في اطار الامم المتحدة وفقا لمقترحات الاتحاد السوفييتي ٠

دائـرة المعارف

● اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية

في عام ١٩٥٣ ، زاد اجمالي الانتاج في البلدان الرأسمالية المتطورة بالنسبة للفرد الواحد من السكان ، على تسعة أضعاف المؤشر المماثل في البلدان النامية . وفي عام ١٩٧٣ زاد على ١٦ ضعفا . ومنذ ذلك الوقت ، كما أشارت الدورة الرابعة لمؤتمر التجارة والتنمية التابع للامم المتحدة (نيروبي ١٩٧٦) الى تدهور الوضع الاقتصادي في البلدان النامية بشكل لم يسبق له مثيل .

ونتيجة لانخفاض الاسعار العالمية للسلع التي تستوردها البلدان الرأسمالية وارتفاع اسعار السلع التي تصدرها انخفضت في عام ١٩٧٦ قدرة العالم الثالث الشرائية الفعلية بالمقارنة مع عام ١٩٧٠ بمقدار ٢٠ مليار دولار وارتفع العجز في الميزان التجاري حتى ٤٥ مليار دولار والديون الخارجية حتى ١٢٠ مليارا .

وتلعب الشركات العالمية دورا هاما للغاية في نظام العلاقات بين الدول الرأسمالية المتطورة وبين البلدان النامية . فهي تشرف على خمس الانتاج الصناعي ، وخمس الصادرات الصناعية ، وعلى الجزء الاكبر من كافة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دول العالم الثالث . وتلقي البلدان النامية المسئولية الاساسية عن الوضع القائم للامور على عاتق الشركات العالمية على وجه التحديد . فقد ادت سياستها التي تتبعها على امتداد عشرات السنين البلدان النامية عرضة لتقلبات السوق الرأسمالية .

وتضطر البلدان المنتجة للخامات في العالم الثالث الى بيع تلك الخامات لعجزها عن تصنيعها بشكل مستقل ، والانتظار حتى يتوفر وضع افضل في الاسواق . ويتيح ذلك للاحتكارات فرصا اضافية لاستنزاف الارباح على حساب تلك البلدان .

وندر الخامات ثلاثة أرباع عائدات تصدير الدول المستقلة الفتية • وتؤثر تقلبات الاسعار الحادة على المصالح الحيوية للبلدان النامية • هذا بالاضافة الى ان معظمها تعتمد صادراته على سلعة واحدة • فمثلا تحصل زامبيا على ٩٥٪ من عائدات التصدير من النحاس • وتسبب التقلبات الحادة للاسعار العالمية للنحاس أفظع الهزات فى اقتصاد البلاد • وقد تكبدت جمهورية سرى لانكا خسارة بلغت ٤٥ مليون جنيه استرلينى بسبب هبوط أسعار الشاى الذى يحقق للبلاد خمسى عائدات التصدير •

ولنتأمل « المعونة » التى تقدمها البلدان الراسمالية المتطورة للبلدان النامية • والحجم المطلق لهذه المعونة يبلغ مليارات الدولارات ولكن ذلك لا ينبغى أن يضللنا باية حال • فالاحتكارات باستثمارها لرءوس اموالها فى الخارج انما تساعد نفسها وليس الدول التى تحصل على المعونة • انها تبنى ما تحتاج اليه ، وليس ما تحتاج اليه بلدان العالم الثالث لتحقيق استقلالها الاقتصادى • زد على ذلك أن من يقدمون المعونة لا يحصلون عن كل دولار من دولارات المعونة على دولار واحد فقط من الارباح • وعلى سبيل المثال فقد استثمرت الاحتكارات الامريكية خلال ثلاث سنوات فى أمريكا اللاتينية اكثر من مليارى دولار بقليل ولكنها حصلت من هناك على ١٣ مليار دولار على شكل أرباح •

وبلغت ديون البلدان النامية احجاما ضخمة : فديون البرازيل بلغت حوالى ٢٧ مليار دولار فى بداية ١٩٧٧ والمكسيك ٢٥ مليار دولار واندونيسيا حوالى ١٢ مليار دولار • وهناك ما يزيد على ثلاثين دولة فى وضع صعب للغاية منها باكستان وبنجلاديش وساحل العاج وغيرها •

وتتزايد بسرعة مدفوعات العالم الثالث كفوائد لهذه الديون • فقد زادت من ٥ر١١ مليار دولار عام ١٩٧٣ الى ٨ر١٧ مليار دولار عام ١٩٧٦ • وهذه المبالغ اكبر من كل المعونة التى قدمها الغرب خلال تلك السنوات •

ويمكن تلخيص السمات العامة للنظام الاقتصادى القائم بين البلدان الراسمالية المتطورة وبين البلدان النامية على النحو التالى :

- استغلال وحشى لموارد العالم الثالث البشرية والطبيعية •
- تخفيض مصطنع لاسعار السلع التى تصدرها البلدان النامية ، ورفع أسعار السلع التى تستوردها •
- ربط اقتصاد البلدان النامية بالدول الامبريالية والسوق الراسمالية •
- عرقلة تصدير بلدان العالم الثالث لسلعها الجاهزة •
- عرقلة التقدم التكنولوجى للبلدان النامية والمحافظة على تبعيتها التكنيكية للغرب •

وبما ان النظام القائم للعلاقات الاقتصادية الدولية قد اثبت عجزه ، فقد بدت ضرورة لاعادة النظر فيه بشكل جذرى • وخلال السنوات الاخيرة انتقلت

البلدان النامية من النضال من أجل تنازلات جزئية الى التحرك المشترك والمطالبة باعادة بناء نظام العلاقات الاقتصادية الدولية بكامله ·

وعقدت في عام ١٩٧٤ بمبادرة بلدان العالم الثالث دورة خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة لدراسة قضايا الخامات والتنمية · وتم خلال تلك الدورة الاتفاق على برنامج واسع لاعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية استكمل فيما بعد بوثائق اخرى · ويمكن تلخيص النقاط الاساسية لهذا البرنامج في :

ـ تاكيد السيادة الوطنية الكاملة على الموارد الطبيعية بما في ذلك الحق المطلق في التاميم ·

ـ التحسين الجذري لظروف التجارة الدولية وبخاصة عن طريق وضع اسعار معقولة للمواد الخام ، والعمل على استقرار هذه الاسعار ، ومراعاة التناسب بينها وبين اسعار السلع التي تستوردها ، وكذلك تسهيل دخول سلع البلدان النامية الصناعية الى أسواق الدول الرأسمالية ·

ـ مضاعفة المعونات المالية وتاجيل المدفوعات وتسهيل شروط القروض السابقة، والالغاء الكامل لديون البلدان الاقل تطورا !

ـ فرض الاشراف على نشاط الشركات متعددة الجنسية ·

ـ المعونة في التصنيع وتحسين شروط تقديم التكنيك والتكنولوجيا الحديثة ، والحد من نهب العقول ·

ـ توسيع المشاركة في اصلاح نظام النقد الاجنبي العالمي ، وفي توسيع مجال اتخاذ القرارات المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ·

ـ منح امتيازات خاصة للبلدان الاقل تطوراً التي لا تطل على البحار ·

ـ توسيع التعاون الشامل بين البلدان النامية كوسيلة لدعم استقلالها الاقتصادي·

وليست بنود هذا البرنامج مجرد مطالبة بامتيازات وفوائد حاليا في بعض مجالات العلاقات الاقتصادية ، ولكنها تطرح كذلك المسالة الخاصة باجراء تغييرات جذرية في النظام الراسمالي العالمي بشكل عام · انها ترمي الى انشاء ميكانيزم جديد لاعادة توزيع الانتاج الاجتماعي العالمي لصالح البلدان المستقلة الفتية عن طريق دفع تعويضات لها عن خسائرها التي تكبدتها بسبب تقلب اسعار الخامات ، والتضخم الذي أصاب العالم الراسمالي ؛ وكذلك عن طريق توسيع المعونة الاقتصادية والاجراءات الاخرى ·

ان اعادة بناء العلاقات الاقتصادية بشكل جذري امر تتطلبه مصالح تطوير القوى المنتجة في العالم ، وتتوقف سرعة انجاز تلك المهمة على وحدة العمل بين البلدان النامية نفسها ، في المحل الاول ، في النضال من إجل تحقيق تلك الاهداف ·



اشترك فى هذا العدد :

● التربية الموسيقية للاطفال :

● نارايانا كريشنان :

عضو سكرتارية المجلس الوطنى للحزب الشيوعى الهندى

● ميشيل ميسيوزنى :

صحفى وناقد بولندى

● هنريك فاس :

عضو اللجنة المركزية لحـــزب العمال الاشتراكى المجرى

● آلوس فافا :

عضو سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الارجنتينى

● جوزى لافا :

عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الفلبينى

SOCIALIST STUDIES

January 1978

Main Subjects

- Our tasks in the context of the new situation in India.
- Man in the media world
- What the arms race costs ha-mankind
- Towards socialist national unity
- Paths of Strugglefor a new democracy
- The new in the Philippines orientation.
- Special part on :

The role of the public sector in developing countries.

● ● ●

دراسات اشتراكية

SOCIALISM

- عام سلام وعام نضال
- تكوين الانسان الجديد
- الحريات .. الوهم والحقيقة
-

الفاشية وأمريكا اللاتينية

يناير ١٩٧٧

دراسات اشتراكية

SOCIALISM

- الانفراج ونزع السلاح
- السلام في الشرق الأوسط واسرائيل
- العامل العالمي والتغيير الاجتماعي
-

الاقتصاد والسياسة والاشتراكية المتطورة

مايو ١٩٧٧

فهرس عام ١٩٧٧

دراسات اشتراكية

SOCIALISM

- الدور السياسي للطبقة العاملة
- السياسات الدولية والمعايير الأخلاقية
- الثقافة والصراع الطبقي
-

مشاكل المدن

أغسطس ١٩٧٧

دراسات اشتراكية

SOCIALISM

- تطور الطبقة العاملة السورية
- أزمة الطاقة
- معركة نزع السلاح
-

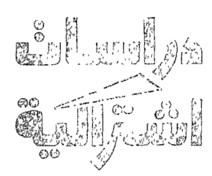
العنصرية

ديسمبر ١٩٧٧

● ندوات :

● وجهة نظر :

● فهرس عام ١٩٧٧ ●



مجلة شهرية
تصدر عن دار الهلال
بالتعاون مع مجلة
الطليعة والاشتراكية

رئيسة مجلس الإدارة
أمينة السعيد

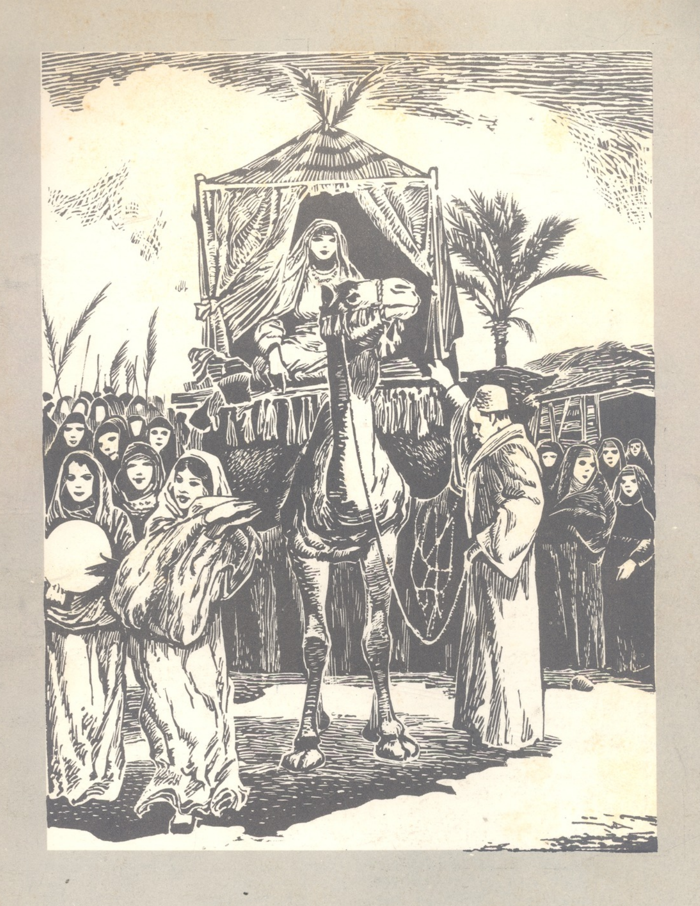
رئيس التحرير :
إبراهيم عبد الحليم

ثمن العدد : جمهورية مصر العربية ١٠٠ مليم — عن الكميات المرسلة بالطائرة فى سوريا ولبنان ١٢٥ قرشا . فى الأردن والعراق ١٣٠ فلسا .

قيمة الاشتراك السنوى : «١٢ عددا» فى جمهورية مصر العربية وبلاد اتحاد البريد العربى والافريقى ١٠٠ قرش صاغ فى سائر انحاء العالم ، ٥ ونصف دولار أو ٢ ج ا ك والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال . فى جمهورية مصر العربية والسودان بحوالة بريدية . فى الخارج بتحويل أو شيك مصرفى قابل للصرف فى جمهورية مصر العربية والأسعار الموضحة أعلاه بالبريد العادى — وتضاف رسوم البريد الجوى والمسجل على الأسعار المحددة عند الطلب .

الادارة : دار الهلال ١٦ شارع محمد عز العرب : القاهرة .

تليفون : ٢٠٦١٠ « عشرة خطوط »



"عروس القرية" للفنان: هبه عنايت